

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

مفهوم الترانسفير (Transfer) في الفكر الصهيوني  
بعد قيام إسرائيل 1948-2007

كمال محمد عبد القادر حمدان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1429هـ / 2008 م

عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

مفهوم الترانسفير (Transfer) في الفكر الصهيوني  
بعد قيام إسرائيل 1948-2007

كمال محمد عبد القادر حمدان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1429هـ / 2008 م

مفهوم الترانسفير (Transfer) في الفكر الصهيوني  
بعد قيام إسرائيل 1948-2007

إعداد:

كمال محمد عبد القادر حمدان

رام الله

جامعة القدس

بكالوريوس "علوم في التمريض"

المشرف الرئيس : د. وليد حسن المدلل

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية من برنامج الدراسات الإقليمية/ كلية الدراسات العليا / جامعة القدس

1429 هـ / 2008 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية/ دراسات إسرائيلية

إجازة الرسالة

مفهوم الترانسفير (Transfer) في الفكر الصهيوني  
بعد قيام إسرائيل 1948-2007

اسم الطالب : كمال محمد عبد القادر حمدان

الرقم الجامعي : 20511232

اسم المشرف : د.وليد حسن المدلل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2008/5/12 : من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. وليد حسن المدلل التوقيع:

2- ممتحناً داخلياً : د. ناجي صادق شُرَّاب التوقيع:

3- ممتحناً خارجياً : د. رياض علي العيلة التوقيع:

القدس - فلسطين

1429هـ - 2008م

## الإهداء

- ❖ إلى روح الشهيد ابن عمي إبراهيم وكل الشهداء.
  - ❖ إلى روح والدي الذي علمني حب الوطن والانتماء.
  - ❖ إلى والدتي الحنونة التي لم تبخل عليّ بالدعاء.
  - ❖ إلى زوجتي والعائلة والأبناء.
  - ❖ إلى الزملاء والأصدقاء.
  - ❖ إلى أبناء هذا الشعب المشتت المناضل المعطاء.
- إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث: كمال محمد حمدان

## الإقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير ، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

## التوقيع:

اسم مقدم الرسالة: **كمال محمد عبد القادر حمدان**

التاريخ: **12 مايو 2008**

## شكر وعرفان

بدايةً الحمد لله رب العالمين على فضله، ثم أتوجه بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتتان **للدكتور وليد المدلل** على قبوله الإشراف على هذا البحث، والذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه القيمة، مما مكنتني من تخطي الصعاب التي واجهتني، كما وأتقدم بالشكر والتقدير للدكتورين ناجي صادق شرّاب، ورياض علي العيلة على قبولهما مناقشة رسالتي، وكذلك لما أبدوه من ملاحظات قيمة وتوجيهات مفيدة للبحث العلمي أثناء المناقشة، ولجامعة القدس إدارة وموظفين ومحاضرين.

كما وأتقدم بالشكر الوفير إلى الأستاذ عبد الله الحوراني رئيس التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، وإلى العاملين في المركز القومي للدراسات ونخص بالذكر الأستاذ ناهض زقوت، والأستاذ سعيد تمرز، والأخ ناصر اصليح، والسيد جودات جودة من دائرة شئون اللاجئين، ود. ثابت أبو راس من جامعة بن غوريون في بئر السبع، وكذلك الأستاذ سلمان ناطور مدير معهد إميل للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية، والأستاذ أمير مخول المدير العام لاتحاد الجمعيات العربية (اتجاه)، ود. إدريس زحالقة من كُفر قرع على نصائحهم الغالية، ود. طالب ثابت الذي تكرم بالإشراف على التنقيح اللغوي، ويعقوب إبراهيم من "القناة العاشرة" في القدس، ود. عبد الكريم شبير من جامعة فلسطين، والأستاذ ماجد المدهون من وزارة التربية والتعليم بغزة.

والشكر موصول إلى جميع العاملين في مركز التخطيط، ومركز غزة للحقوق والقانون ومكتبة الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى، ومكتبتي القطان، والثقافة والنور، ومكتبتي بلدية غزة، ورفح، ومؤسسة مفتاح- مشرقيات، ود. أسعد أبو شرح، ود. أحمد اللي، وأ. إبراهيم رضوان من المجلس التشريعي، و أ. كمال ثابت، والزملاء: إبراهيم معمر، ووجيه أبو ظريفة، ورأفت حمدونة، وزلفى الحسيني، والأخ محمود ضاهر، وأخويّ: صقر، وحسام، وأبنائي: غسان، وعدنان، وكنعان.

ولكل من ساهم في إعداد هذا البحث.

لهم مني جميعاً عظيم الشكر والتقدير والعرفان،،،

تعريفات البحث:

أولاً : مصطلحات البحث:

الترانسفير (Transfer): كلمة في اللغة الانجليزية تحمل معاني متعددة منها النقل أو الإزاحة، وتُستخدَم عادةً للإشارة إلى طرد سكان إقليم ما من محل إقامتهم، وإعادة توطينه م في مكان آخر ، وتُستخدَم في العرف السياسي للإشارة إلى محاولة الصهاينة طرد الفلسطينيين، وتقلهم من فلسطين لخارجها، وسيتم تفصيل هذا المصطلح في الفصل الثالث.

صهيون : (ציון) اسم جبل في القدس، وهو الاسم الثاني للقدس في سفر "يشعياهو" في التوراة، وانتسبت الحركة الصهيونية التي هي حركة قومية عملت على إقامة دولة يهودية في فلسطين، أسسها "ثيودور هرتسل" في العام 1897، وكان لها مؤسسات عديدة قبل قيام إسرائيل، وتحولت هذه المؤسسات إلى سلطات حكومية بعد 1948، وانتسابها له يحمل معاني الارتباط بالأرض وبفلسطين. يهود الشتات : مصطلح صهيوني يطلق على اليهود خارج فلسطين، وهو يتضمن إقراراً بحقهم في العودة إلى فلسطين، وينصح الباحث باستخدام مصطلح " اليهود في العالم" أو "يهود العالم" بدلاً منه، حتى نتجنب الاعتراف بأحقية استيلائهم على فلسطين.

علياه (עליה): كلمة عبرية ويقصد بها الصعود، وتستخدم للتعبير عن هجرة اليهود لإسرائيل حسب تعاليم "الهالاخاة" (הלכה) أي القانون الديني اليهودي، وتحمل معاني القدسية، عكسها يريدها (ירידה) تعني الهبوط، وتستخدم للتعبير عمّن يهاجرون من إسرائيل، وتحمل مضامين الإثم الديني.

فلسطينيو الداخل : هم العرب الفلسطينيون المتبقون في أرضهم بعد قيام إسرائيل، وينوه الباحث أنه جاء في الدراسة عدة تعبيرات: مثل "المواطنون العرب في إسرائيل"، أو "الفلسطينيون في الداخل"،



"عرب 48"، "مواطنو دولة إسرائيل العرب"، فلسطينيو 48، "الأقلية العربية"، "الجماهير العربية"،

"الفلسطينيون"، "عرب الداخل" فهذه تعبيرات متماثلة في دلالاتها، وتشير إلى الفئة السكانية ذاتها.

**معاداة السامية:** مفهوم ثقافي غربي يتعلق باضطهاد الجماعات اليهودية في أوروبا لكونها يهودية ، تم

استخدامه منذ القرن الثامن عشر، و يرتكز على الأفكار العنصرية فيما يتعلق بنقاء الأعراق، كما

يعكس الاسم قبولاً للتفسير التوراتي للتنوع البشري (الساميون أولاد سام بن نوح عليه السلام).

**الغيتو (Ghetto):** هو الحي المغلق الذي يسكنه مواطنون من أصل عرقي واحد ، أو هو حي

الأقليات في مدينة ما، ويطلق عادةً على حي اليهود، الذين عاشوا في أحياء منعزلة خاصة بهم في

أي مدينة يوجدون فيها، فصار يُطلق على أحيائهم اسم "غيتو"، ويعتبرها الكثيرون كلمة مهينة.

**هولوكوست (Holocaust):** هو مصطلح تم استخدامه لوصف الحملات الحكومية الألمانية النازية

بقيادة "أدولف هتلر" وحلفاءه لغرض الاضطهاد والتصفية العرقية لليهود في أوروبا أثناء الحرب

العالمية الثانية ، و"هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (holókauston)، وتعني "الحرق الكامل

للقرابين المقدمة لخالق الكون" ، وكان اليهود أنفسهم في الأربعينيات يستعملون كلمة "شوناه" (שואה)

بدلاً منها، وهي كلمة مذكورة في التوراة وتعني الكارثة (موقع ويكيبيديا، 2007).

**اليشوف (ישׁוּפּ):** لكلمة عبرية تعني التوطن أو السكن ، وهي تشير إلى المهاجرين اليهود الذين

استوطنوا في فلسطين، وعاشوا في مجتمع يهودي في فلسطين قبل عام 1948، وكذلك يرمز إلى

الاستيطان اليهودي في فلسطين آنذاك، واشتقت الكلمة لغوياً من مصدرها الفعل "يشاف" (ישׁף) الذي

يعني جلس أو استوطن، ويشوف كذلك تعني الوطن أو البلد.

**المنظمات الصهيونية:** ومنها **الهاغانة** (הגנה) تعني الدفاع، وهي منظمة صهيونية عسكرية، كانت

تعمل في فلسطين بشكل سري منذ أوائل العشرينات، إلى أن خرجت إلى العلانية في ربيع سنة

1948، نفذت العديد من العمليات العسكرية، وأصبحت بعد إنشاء إسرائيل نواة الجيش النظامي "

(الخالدي، 1997)، و كانت التنظيم الأكبر في هذه العصابات الصهيونية، والذراع الرئيسي في الجيش الإسرائيلي بعد 1948، ومنظمة **البلماخ** : كلمة عبرية مشتقة من العبارة العبرية "بلوغوت هماحتس" (פלוגות המחזק) أي (القوة الضاربة)، و"هي تابعة للهاغناة التي كانت مكوناتها الأخرى تشتمل على قوة الميدان والوحدات المحلية، وقد بدأ البلماخ أنشطته العسكرية في أوائل الأربعينيات" (الخالدي، 1997)، أما **الارغون** : (ארגון זכאי לאומי) إرغون تسفائي ليئومي أي "المنظمة العسكرية القومية"، فهي مجموعة إرهابية أنشأتها الحركة الصهيونية التصحيحية سنة 1931، وقد اقتصت بإلقاء القنابل على المدنيين الفلسطينيين ن، وكان قائدها بعد سنة 1943م "مناحيم بيغن"، وشعارها يتكون من خريطة فلسطين والأردن عليها صورة بندقية كُتب حولها "رك كاخ" ( רק דך ) "هكذا فحسب" (الخالدي، 1997) وأشهر ما قامت به هو مذبحة دير ياسين ، ومنظمة **شتيرن** : أو **الايستل** وهي "مجموعة إرهابية صهيونية، أسسها أبراهام شتيرن في يونيو عام 1940، بعد أن انشق هو وأتباعه عن الإرغون، وتخصصت هذه المجموعة بالاغتيالات السياسية، وكان قائد عملياتها في أواخر الأربعينيات إسحاق شامير" (الخالدي، 1997).

**التطهير العرقي**: أو التنظيف العرقي هو سياسة محددة ومرظمة لجماعة معينة لطرد أو لإزالة جماعة أخرى من رقعة من الأرض على أساس ديني أو عرقي أو قومي، وتكون باستخدام العنف، وغالباً ما تكون متصلة بعمليات عسكرية ، ويجري تنفيذ هذه السياسة بكل الوسائل الممكنة من التمييز إلى الإبادة، ويُعد انتهاكاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي وتعتبر جريمة ضد الإنسانية.

**الحريديم** (החרידים): الخائفون أو الورعون، اسم أولئك الأصوليين اليهود الذين يرفضون البدع الحديثة، حريدي صيغة المفرد وهي أيضا حال " (شاحاك، ا.، ميزفينسكي، و. 2003)، وهناك أحزاب خاصة بالحريديم مثل حركة "شاس" وحركة "يهדות هتوراة" وغيرها.

**حق العودة :** هو حق الفلسطيني الذي طرد أو خرج من موطنه لأي سبب عام 1948، أو في أي

وقت بعد ذلك في العودة إلى الديار أو الأرض أو البيت الذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل 1948، وهذا الحل ينطبق على كل فلسطيني سواء كان رجلاً أو امرأة، وينطبق كذلك على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفها السياسية والاجتماعية" ( أبو ستة، 2004)، أما **ثقافة حق العودة:** " فيقصد بها كافة الأفكار والقضايا المرتبطة بحق العودة، من حيث مفهومه، وأساسه القانوني، ومراحل تطوره، وموقف إسرائيل منه، بمدى توفر هذه الأفكار والقضايا في المناهج الدراسية في الجامعات" (الأستاذ، 2007، غير منشور).

**ثانياً : تعريفات شخصيات البحث:**

**ثيودور هرتسل (Theodor Herzl):** (1860 - 1904): صحفي يهودي نمساوي، ومؤسس الحركة الصهيونية السياسية، حصل على الدكتوراه في القانون، وعمل في باريس في الصحافة، نشر في العام 1896 كتابه الشهير "الدولة اليهودية"، وتزعم الحركة الصهيونية بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة "بازل" السويسرية 1897، أجرى عدة محادثات مع القيصر الألماني ، ومع السلطان "عبد الحميد الثاني"، بحثاً عن مؤيدين للمشروع الصهيوني (موقع ويكيبيديا، 2007).

**فلاديمير زنيف جابوتنسكي :** (1873 - 1917): ولد في روسيا، ودرس القانون، ، كان مسئولاً عن

أجهزة الدعاية والصحافة الصهيونية في تركيا بعد سقوط الخلافة، عارض إقامة مشروع وطن في أفريقيا، التحق بقوات الهاغاناة عام 1920، وانشق عن المنظمة الصهيونية في 1923 ليؤسس الصهيونية التصحيحية، ودعا إلى المزيد من الحسم والراديكالية، وإقامة الدولة الصهيونية بالقوة، وهو مؤلف الكتاب الشهير "الجدار الفولاذي" وهو الملهم الفكري لحزب الليكود الإسرائيلي.

**دافيد بن غوريون:** (1886 - 1973): سياسي يهودي وُلد في مدينة "بلونسك" البولندية ، هاجر إلى فلسطين في 1906، عمل في الصحافة، قاد إسرائيل في حرب 1948، ويعد أحد أهم قادة حزب العمل الإسرائيلي أول رئيس للوزراء الإسرائيلية ولمدة 30 عاماً، اختارته مجلة "Time" الأمريكية كأحد أبرز 100 شخصية عالمية شكّلت القرن العشرين (موقع ويكيبيديا، 2007).

**يوسف فايتس:** (1889-1972): رئيس دائرة الأراضي في الصندوق القومي، " ومعروف عنه السعي المتواصل لترحيل الفلسطينيين، وصاحب تجربة في التعامل مع "القضية العربية" على مدى أربعة عقود (مصالحة، 2003)، وقد بذل فايتس جهوداً حثيثة لتنفيذ فكرة الترانسفير، "وطرح العديد من المشاريع والبرامج الترحيلية قبل وبعد العام 1948، وكان أيضاً من المبادرين في تعجيل إحضار مهاجرين يهود وتوطينهم في القرى والمدن العربية بعد أن تم ترحيل سكانها العرب الفلسطينيين" (منصور، ج.صيف وخريف 2003).

**جوزيف شختمان :** قائد صهيوني من التيار التصحيحي، كان مساعداً لجابوتتسكي وهو خبير في الترانسفير السكاني، عمل مديراً لدائرة البحوث حول الحركات السكانية، وساهم في تشجيع النزوح الجماعي الفلسطيني في العام 1948 عن طريق أبحاث ودراسات، وعمل مستشاراً لمكتب الولايات المتحدة للخدمات الإستراتيجية في واشنطن " (مصالحة، 2003).

**ليفي أشكول:** ولد في قرية أورتوفو في أوكرانيا، هاجر إلى فلسطين في سنة 1914م، واشتغل عاملاً زراعياً في عدة مستعمرات يهودية كان من مؤسسي منظمة الهاغانة، وعمل على تشجيع الهجرة إلى فلسطين، عُيّن وزيراً للمالية سنة 1952م، وعُيّن رئيساً للحكومة سنة 1963" (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1970).

**ايغال ألون:** ولد في "كفار طوبور" في الجليل، وقد قضى حياته الأولى في المستعمرات إلى أن أصبح زعيماً لحزب (אגודת העבודה) "أحدوت هاعفودا" أي "اتحاد العمال"، وقاد منظمة "البلماخ"، وشغل مناصب رفيعة في الحكومة الإسرائيلية منها وزارة الزراعة (هويدي، 1975).

**شمعون بيرس:** (1923 - ) وُلد في روسيا البيضاء في 1923 وهاجر إلى فلسطين في 1934، كانت له علاقة وثيقة بتطوير القدرات الدفاعية ، وتولّى المسؤولية عن الطاقة البشرية والأسلحة في الهاغاناة، وكان قائداً للقوات البحرية، و مسئولاً عن البرنامج النووي الإسرائيلي ، وتولى منصب رئيس الوزراء عدة مرات وعدة وزارات، وحالياً هو رئيس الدولة (موقع التواصل، 2007).

**ارئيل شارون (1928،-):** انخرط في صفوف منظمة الهاغاناة عام 1942م، وكان عمره آنذاك 14 سنة، وانتقل للعمل في الجيش الإسرائيلي عقب تأسيس الدولة، وشغل منصب عدة وزارات هامة، ويعد من السياسيين والعسكريين المخضرمين على الساحة الإسرائيلية، وكان الرئيس الحادي عشر للحكومة الإسرائيلية، ويرقد حالياً في فراش المرض.

**ثالثاً : الاختصارات والرموز**

**جدول المختصرات الواردة في البحث**

المختصرات	الرموز
جزء	ج
طبعة	ط
مجلد	مج
صفحة	ص
بدون تاريخ	ب ت

## المخلص:

تناولت هذه الدراسة مفهوم الترانسفير ومقترحات ترحيل الفلسطينيين في الفكر الصهيوني بين عامي 1948 و 2007، وعرضت أهم الخطط والمشاريع الصهيونية، وطرق تجسيد الترانسفير في القوانين والبرامج الحزبية والحكومية الإسرائيلية، وناقشت التفسيرات والذرائع الصهيونية لتنفيذه.

وجد الباحث في ظل المقترحات الصهيونية الحديثة للترانسفير وتبادل السكان أن تركيز الكتابات العربية كان على عملية التهجير نفسها، ولمس قلة الاهتمام بفكرة الترانسفير الصهيونية بعد عام 1948، فقام بصد عدة كتابات باللغة العربية والعبرية، ثم استعان بها في هذه الدراسة الأكاديمية.

استخدم الباحث المنهج التاريخي حيث استعرض الأفكار الصهيونية وتطوراتها التاريخية، واستخدم المنهج التحليلي في تحليل أبعاد مفهوم الترانسفير وتداعياته، واستخدم طريقة (K.A.P) حيث تناول المفهوم من كونه فكرة في الوعي الصهيوني، وأصبح ميولاً لديهم، ثم تجسد في قوانين وممارسات.

توصل البحث لعدة نتائج منها: عمق مفهوم الترانسفير في الوعي والفكر والثقافة الصهيونية، وترسخه بعد 1948 في المقترحات الشخصية العلنية، وفي القوانين والاستراتيجيات التوسعية، وخلص البحث إلى أن جميع التيارات الصهيونية تتفق في الحفاظ على يهودية الدولة، وتندرج بمسألة التفوق الديمغرافي الفلسطيني لتنفيذ الترانسفير، فبرزت سياسات التمييز ومصادرة الأراضي وتهويدها، وتبادل السكان، ورفض عودة اللاجئين، ومشاريع التوطين والترحيل بصورة ممنهجة.

أوصى الباحث بإنشاء وتطوير مراكز دراسات تعمل على كشف تطرف الفكر الصهيوني، والتعاون بحثياً وإعلامياً بين المفكرين الفلسطينيين في توضيح مخاطر الأفكار الصهيونية الحديثة لتبادل السكان والأراضي، و ضرورة العمل على مناهضة التنكر لحق العودة، وإثراء المناهج التعليمية الفلسطينية بقضايا الترانسفير ونشر ثقافة حق العودة، ودعم مؤسسات برامج وفعاليات اللاجئين.

## **The concept of transfer in the Zionist thought**

**1948-2007**

### **Abstract**

This study deals with the concept of transfer and deporting the Palestinians in the Zionist thought between the years 1948 - 2007, and offered the most important Zionist's plans and projects , and ways of its embodiment in the Zionist laws and in the governmental and political parties programs, and discussed the Zionist interpretations and excuses of its implementation.

The researcher found, in the light of modern Zionist's plans of populations exchange, that most of the Arabic literatures focused on the deporting process in 1948, and monitored a lack of attention to this concept after 1948. He used several writings in Arabic and Hebrew for this purpose.

The historical approach was used by reviewing the development of the Zionist ideas and the analytical method was used in analyzing the transfer dimensions and their repercussions. The (K.A.P) method was also used to investigate the concept when it was an idea in the Zionist conscious, till it became an attitude, then reflected in the Zionist plans, laws, and practices.

The most important results are: the depth of the concept of transfer in the Zionist awareness, thought and culture. Transfer had enrooted in the Zionist public proposals, laws and in their expansionist strategies. The researcher concluded that the Zionists took demography as a vehicle in implementing the transfer. Also, all the Zionist's mainstream trends have opposed the refugees' right of return which keeps Israel as sole Jewish State despite their allegations of democracy. They practiced the discrimination policies, continued the transfer plans after 1948 in the form of expulsion and resettlement plans of the Palestinians on systematic bases.

The researcher recommended the establishing and developing of research centers to expose the Zionist extremism, and to reveal the risks of the recent ideas of population and the lands swaps, and to work against the ignorance and denying the right of return. The educational curricula should stress the importance of the right of return and the transfer issues and promote the refugees programs, activities and support their institutions.

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث	الرقم
i	الإقرار	
ii	شكر وعرهان	
iii	تعريفات	
ix	الملخص	
x	Abstract	
xi	فهرس المحتويات	
الفصل الأول		
المقدمة		
2	خلفية البحث	1.1
3	مشكلة البحث	2.1
4	مبررات البحث	3.1
5	أهداف البحث	4.1
6	أسئلة البحث	5.1
6	فرضيات البحث	6.1
7	حدود البحث	7.1
7	منهج البحث	8.1
8	استعراض عام للفصول	9.1
الفصل الثاني		
استعراض الأدبيات		
11	المقدمة	1.2
11	الكتب المتعلقة بالبحث	2.2
17	الرسائل الجامعية المتعلقة بالبحث	3.2
20	الخلاصة	4.2
الفصل الثالث		
مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني قبل العام 1948 (تمهيدي)		



22	المقدمة	1.3
22	تعريف مفهوم الترانسفير وأنواعه	2.3
22	الترانسفير (Transfer)	1.2.3
23	أنواع الترانسفير	2.2.3
24	دور العامل الديمغرافي في بلورة أفكار صهيونية للترانسفير	3.3
26	جذور مفهوم الترانسفير في مبادئ الحركة الصهيونية	4.3
27	نمو أفكار الحركة الصهيونية وتجسدها	1.4.3
29	رأي الآباء المؤسسين للصهيونية في الترانسفير	2.4.3
34	فلسفة الترانسفير عند قيام إسرائيل	3.4.3
35	تطبيق الأيديولوجية الصهيونية في تهجير الفلسطينيين عام 1948	5.3
35	العمليات العسكرية الصهيونية و الترانسفير	1.5.3
37	العمليات غير العسكرية لتنفيذ الترانسفير	2.5.3
39	الرواية الصهيونية لهجرة الفلسطينيين عام 1948	6.3
45	الخلاصة	7.3
<b>الفصل الرابع</b>		
<b>الترانسفير في الفكر الصهيوني بين عامي 1948 - 1967</b>		
48	المقدمة	1.4
48	مشاريع وخطط الترانسفير 1948-1967	2.4
49	أفكار ومقترحات إسرائيلية للتهجير بين عامي 1948 - 1967	1.2.4
52	المشاريع الصهيونية لتوطين وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين	2.2.4
58	الترانسفير في القوانين الإسرائيلية 1948-1967	3.4
58	لجنة الترانسفير الوزارية	1.3.4
60	قانون العودة والجنسية	2.3.4
62	قوانين الأراضي والأملاك	3.3.4
63	أنظمة الطوارئ بشأن استعمال الأراضي البور	4.3.4
64	قانون أملاك الغائبين و قانون استملاك الأراضي	5.3.4
66	العمليات العسكرية في تطبيق فكرة الترانسفير	4.4
67	العمليات العسكرية بين 1948-1967	1.4.4
70	حرب عام 1967 والنزوح الجماعي	2.4.4

72	الخلاصة	5.4
<b>الفصل الخامس</b>		
<b>الترانسفير في الفكر الصهيوني بين عامي 1967-1987</b>		
74	المقدمة	1.5
74	المقترحات الإسرائيلية الداعية لإحياء مفهوم الترانسفير	2.5
75	مقترحات إسرائيلية للتهجير من الأراضي المحتلة بين 1967 - 1987	1.2.5
84	مقترحات ومشاريع ترحيل فلسطيني الداخل بين 1967 - 1987	2.2.5
87	الترانسفير في برامج الأحزاب والحركات الإسرائيلية	3.5
87	الترانسفير في فكر التيار الصهيوني العمالي	1.3.5
90	الترانسفير في فكر الصهيونية التصحيحية	2.3.5
94	الترانسفير لدى الحركات الأصولية واليمينية	3.3.5
103	تصدي الأحزاب العربية للترانسفير	4.3.5
104	التطبيق العملي الإسرائيلي لأفكار الترانسفير	4.5
104	الممارسات الإسرائيلية لترحيل سكان المناطق المحتلة	1.4.5
108	الممارسات الإسرائيلية لترحيل فلسطيني الداخل	2.4.5
110	الخلاصة	5.5
<b>الفصل السادس</b>		
<b>الترانسفير في الفكر الصهيوني بين عامي 1987 - 2007</b>		
112	المقدمة	1.6
112	المشاريع الصهيونية للترانسفير	2.6
112	خطط ومقترحات شخصية	1.2.6
121	الترانسفير في مؤتمرات هرتسليا	2.2.6
123	قوانين ومقترحات رسمية	3.2.6
127	الترانسفير في سياسات الحكومات الإسرائيلية 1987-2007	3.6
127	الترانسفير في برامج الحكومات المتعاقبة	1.3.6
129	الاتفاقيات السياسية ومبدأ الترانسفير	2.3.6
135	رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين كنوع من الترانسفير	3.3.6
136	الممارسات الإسرائيلية في تطبيق الترانسفير 1987-2007	4.6

136	عمليات الإبعاد في الانتفاضتين	1.4.6
139	قضية مبعدى مرج الزهور	2.4.6
141	الممارسات الإسرائيلية في النقب والمثلث	3.4.6
144	الخلاصة	5.6
<b>الفصل السابع</b>		
<b>الترانسفير في الثقافة الصهيونية</b>		
146	المقدمة	1.7
146	الترانسفير في الثقافة الشعبية الإسرائيلية	2.7
147	الترانسفير في الأدب الصهيوني	1.2.7
151	الترانسفير في المناهج التعليمية الإسرائيلية	2.2.7
154	استطلاعات للرأي الصهيوني حول الترانسفير	3.2.7
160	البعد القانوني للترانسفير والإبعاد	3.7
162	الخلاصة	4.7
<b>الفصل الثامن</b>		
<b>استنتاجات البحث</b>		
164	المقدمة	1.8
164	نتائج البحث	2.8
167	نظرة مستقبلية للترانسفير الصهيوني	3.8
168	سيناريو استمرار الوضع الراهن	1.3.8
169	سيناريو حدوث تبادل سكاني بالاتفاق	2.3.8
170	سيناريو الاجتياح العسكري وتنفيذ إبعاد جماعي	3.3.8
171	سيناريو التوغلات العسكرية وإبعاد انتقائي	4.3.8
173	التوصيات	4.8
176	المراجع	
196	الملاحق	

## الفصل الأول

### المقدمة

#### 1.1 خلفية البحث

تعتبر القضية الفلسطينية والتطورات السياسية والتاريخية في منطقتنا العربية من أهم القضايا العالمية المؤثرة، وكان من هذه التطورات ظهور الحركة الصهيونية وانتشار مبادئها التي جاءت في سياق حركة الاستعمار والقومية في أوروبا، وقد عملت الحركة الصهيونية على تعزيز الاستيطان اليهودي في فلسطين، ونادت بعدم العيش مع الآخر ونفيه، واستطاعت أن تقيم " دولة إسرائيل " التي تحمل هذه الأفكار على حساب الشعب الفلسطيني ونشريده.

تبنت القوى السياسية في هذه الدولة الناشئة تهجير الآخرين ومفهوم الترانسفير النابع من المنطلقات الفكرية للحركة الصهيونية، ومن مفلهم التمايز الراسخ في الفكر اليهودي، ومزاعم الاصطفاء عن سائر الأمم الذين يُطلق عليهم (الغوييم גויים) أو "الأغيار"، ورأى الصهاينة الأوائل أنه من أجل إنشاء دولة لإيواء "شباب يهود العالم"، لا بد من إفراغ أرض هذه الدولة من سكانها الأصليين، فتجذر هذا المفهوم في وعي قادة الفكر الصهيوني ونُخبه السياسية، وطُرح في المؤتمرات الصهيونية، ووُضعت الخطط للتخلص من هذا الوجود الفلسطيني المتزايد المتفوق في النمو السكاني، وتجسد مفهوم الترانسفير في الأفكار الصهيونية، فأصبح يُطرح للعيان، ووجد قبولاً رسمياً وشعبياً، ووجد طريقه في التشريعات المطروحة، ثم أضحي قانوناً تمييزياً ضد السكان الأصليين، ودخل في البرامج الحزبية التي دعت لتنفيذه مع الاختلاف حول سبل تطبيقه، ووجد ارتياحاً شعبياً وتبناه الكتاب والأكاديميين والشعراء الإسرائيليين، وأمسى ركناً هاماً في منظومة الممارسات الصهيونية في فلسطين التي استنقت نهجها من

الخطط الداعية إلى جلب اليهود إلى فلسطين، وتهجير واقتلاع سكانها الأصليين، وحصر من تبقى منهم في أقل بقعة ممكنة من الأرض، وبات هذا الفكر يُنكر دوره في التهجير، ويقدم تفسيراته الخاصة لما حدث، فنتجت عن ذلك النكبة الفلسطينية، ونشأت مشكلة اللجوء الفلسطيني في العام 1948، وتلاه النزوح في العام 1967 والكثير من المآسي التي تسببت بها الحركة الصهيونية فوصفت بأنها حركة عنصرية وباعتراف الأمم المتحدة (بالرغم من شطبه فيما بعد)، فعملية الاقتلاع تواصلت عبر الحروب والعمليات العسكرية، فكانت عمليات الترانسفير والإبعاد القسري للفلسطينيين، وطُرحت مشاريع لتوطينهم خارج فلسطين، ومنعوا من العودة لأرضهم ترسيخاً للإبعاد، وتواصلت عبر الممارسات غير العسكرية التي تُنفذ بهدوء وبشكل غير مباشر، كإتباع سياسات تمييزية ضد فلسطينيّي 48، واستخدام سياسة الأطواق العسكرية والإغلاق والمضايقات، وترويع الفلسطينيين لدفعهم إلى التخلي عن أراضيهم، وإقامة المستوطنات، وعمليات الإبعاد، ومصادرة الأراضي، وبناء الجدار الفاصل وما نتج عنه من تقطيع للأوصال وغير ذلك، يهدف هذا كله إلى إفراغ الأرض الفلسطينية من أهلها والاستيلاء عليها.

تستوجب مسألة الترانسفير التوقف عندها ومناقشتها، وكشف أبعاد سياسة الترحيل، وتركيبات الترانسفير وعناصره ومستقبله، وتتبع أفكاره وخطته وقوانينه، ومعرفة تأثير هذه السياسة على الممارسات الإسرائيلية التي نفذت على أرض فلسطين وضد أهلها، ورصد عمليات الترانسفير والإبعاد التي قامت بها، يهدف هذا كله إلى رفع قدرتنا على فهم واقع الفكر الصهيوني.

## 2.1 مشكلة البحث

ظهرت في الآونة الأخيرة عدة مقترحات صهيونية تدعو إلى تهجير الفلسطينيين، برز منها مقترح تبادل للسكان والأراضي عبر اتفاقيات سياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وروج له أفيغدور ليبرمان وزير الشؤون الإستراتيجية الأسبق، وهو ما يعزز الأفكار الصهيونية الداعية إلى ترسيخ الترانسفير والإبعاد، ف جاء هذا البحث لدراسة هذه المشكلة التي يدرس حقيقة مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني بعد الإعلان عن قيام إسرائيل في العام 1948 ، وأهم الخطط والمقترحات الصهيونية لتهجير الفلسطينيين التي تم طرحها حتى العام 2007، وموقف قادة ومفكري إسرائيل من هذا المفهوم، وإن كان هناك إجماع ونقاشاً داخلياً في مسألة الترانسفير، ودراسة كيفية تنفيذه على أرض الواقع، واليات هذه السياسة المتمثلة في الحروب والطرده ومصادرة الأراضي وغيرها.

### 3.1 مبررات البحث

إن معرفة مسألة نفي الآخر في الفكر الصهيوني بطريقة أكاديمية تستند على المعلومة الموثقة، خاصة في ظل المقترحات الصهيونية الحديثة لعرض الترانسفير وتبادل السكان كحل للصراع، تمنح المهتمين انجذاباً لتناول هذا الموضوع، وقد وجد الباحث من خلال قراءته تركيز الكتاب العرب والأكاديميين على عملية تهجير الفلسطينيين الذي تم قبل العام 1948، حيث تم تفصيل الآلية والعمليات العسكرية في حينه، ولمس قلة الاهتمام بحقيقة تناول الفكر الصهيوني لفكرة الترانسفير بعد ذلك، فرصد الباحث عدة كتابات متفرقة حول هذا الشأن ولكنها لم تجب عن أسئلة هذه الدراسة، فأراد أن يجمعها، ومحاولة إكمال ما نقص منها، وذلك بالرجوع إلى المصادر والمراجع ذات الشأن، وخاصة تلك التي كتبت باللغة العبرية التي يتقنها الباحث، من هنا جاءت دراسة هذا الموضوع آملاً في تقديم تحليل جديد لهذا المفهوم في الفكر الصهيوني الذي هو دليل الدولة العبرية، ومنه اشتقت مبادئها، وعليه استندت في سن قوانينها، وأصبحت معرفة هذا الفكر من الضروريات الملحة للسياسيين وذوي العلاقة لفهم السلوك

السياسي الإسرائيلي، وسيؤدي كشف خطته الداعية إلى تنفيذ الترانسفير وتهجير الفلسطينيين إلى تعرية الموقف الصهيوني أمام العالم، فهو يزعم الرغبة في السلام ويتخفى خلفه، وسيُمكن تتبع وتوضيح المواقف الحزبية مما تسميه "الخطر الديمغرافي" والترانسفير بعد العام 1948 من توقع الأحداث السياسية والحزبية مستقبلاً وسيُمكن من الاستفادة من عبرها، والاستعداد لمواجهتها.

#### 4.1 أهداف البحث

تسابق مفكرو الحركة الصهيونية في طرح أفكار تدعو إلى جلب المهاجرين اليهود من شتى بقاع الأرض إلى فلسطين، وطرد سكانها، فجاءت هذه الدراسة كمحاولة لبحث مدى تناول فكر الحركة الصهيونية لمفهوم الترانسفير من خلال معرفة أهم أفكارها ومشاريعها بين عامي 1948 و2007.

وذلك يتم من خلال السعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- (1) التعرف على ماهية مفهوم الترانسفير في فكر الحركة الصهيونية، وتحديد أنواعه، وذرائعه.
- (2) عرض وتحليل أهم المقترحات الصهيونية الشخصية لتهجير الفلسطينيين بعد قيام إسرائيل في العام 1948 حتى العام 2007.
- (3) رصد وتحليل الأفكار والمشاريع الإسرائيلية الرسمية الداعية إلى الترانسفير في هذه الفترة.
- (4) الوقوف على الخطط الصهيونية حول الترانسفير الواردة في البرامج الحزبية والتيارات السياسية الرئيسية في إسرائيل.
- (5) معرفة وتحليل مقترحات التهجير الواردة في القوانين الإسرائيلية ذات العلاقة بالترانسفير.
- (6) تحديد نتائج وأثار تلك الأفكار على الممارسات الصهيونية المنفذة للترانسفير في هذه الفترة.
- (7) استيضاح مدى انتشار مفهوم الترانسفير في الثقافة الشعبية في إسرائيل بعد قيامها.
- (8) الوقوف على موقف القانون الدولي من سياسة الترانسفير.

(9) توقع السيناريوهات المحتملة لحدوث الترانسفير في المنطقة، واقتراح رؤية موضوعية لمواجهة إمكانية حدوثه.

### 5.1 أسئلة البحث

تحاول هذه الدراسة بشكل عام أن تجيب عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى قوة مفهوم الترانسفير وتهجير الفلسطينيين في الفكر والثقافة الصهيونية بعد 1948م؟
2. ما تأثير العامل الديمغرافي على الفكر الصهيوني في بلورة فكرة الترانسفير وتهجير الفلسطينيين بعد العام 1948؟
3. ما موقف التيارات السياسية الصهيونية من وجود الفلسطينيين داخل إسرائيل؟
4. كيف تطور طرح مفكري الحركة الصهيونية ومشاريعها لمفهوم الترانسفير؟
5. هل تأثرت التشريعات والقوانين الإسرائيلية بمفهوم الترانسفير؟
6. كيف تم تطبيق الأفكار الصهيونية حول الترانسفير في الممارسات الإسرائيلية بعد 1948؟

### 6.1 فرضيات البحث

يركز هذا البحث على التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. تعززت سياسة الترانسفير وتهجير الفلسطينيين في الفكر والثقافة الصهيونية بعد 1948م.
2. كان للهاجس الديمغرافي أثر كبير على تقوية مفهوم الترانسفير وتطبيقاته.
3. تُشجع معظم القوى والأحزاب السياسية الإسرائيلية فكرة الترانسفير بصورها المتعددة.
4. تطور طرح مفكري الحركة الصهيونية لفكرة الترانسفير تبعاً للظروف السياسية السائدة.
5. تُجسد التشريعات والقوانين الإسرائيلية مفهوم الترانسفير وتهجير الفلسطينيين.
6. قامت إسرائيل بممارسة وتنفيذ الترانسفير بصورة واضحة بعد العام 1948.



## 7.1 حدود البحث

يقصد بحدود البحث الإطار الزمني والمكاني له، فالبحث يناقش مفهوم الترانسفير ابتداءً من عام 1948م، وهو العام الذي أُعلن فيه قيام دولة إسرائيل حتى عام 2007، وهذه مرحلة هامة في تاريخ الشعب الفلسطيني، ظهرت فيها الكثير من الأحداث السياسية والعسكرية وغير العسكرية والأفكار والمشاريع الصهيونية التي تم فيها الطرد والتهمج وتكشف حقيقة الحركة الصهيونية، أما مكان الدراسة فهو فلسطين التاريخية من نهرها إلى بحرهما.

## 8.1 منهج البحث

يستخدم البحث في فهم وتحليل مفهوم الترانسفير لدى الحركة الصهيونية أكثر من منهج بحثي، ويعود ذلك إلى طبيعة البحث وتعدد جوانبه، الأمر الذي يستدعي جمع ورصد المعلومات ثم تحليلها، لذلك استخدم البحث المنهج التاريخي، وذلك بتسليط الضوء على الأفكار والمشاريع الصهيونية وبحث تطوراتها التاريخية وتداعياتها، واستخدم المنهج التحليلي، وذلك لتحليل أبعاد مفهوم الترانسفير في هذه المشاريع والمقترحات، لفهم انعكاساته الإستراتيجية على المسرح السياسي، ومعرفة المؤثرات التي تؤثر على تنامي طرح هذا المفهوم، وتوقع حدوثه مستقبلاً.

واستخدم الباحث طريقة (K.A.P) أي (knowledge, attitude, practice) التي تتلخص في تناول الدراسة لمفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني خلال 60 عاماً، وتتبع هذا المفهوم من بداية كونه معلومة أو فكرة في الوعي والعقل الصهيوني، وهذا يتمثل في الجزء الأول من كل فصل، ثم كيف

أصبحت بمثابة ميول لدى مفكره وقادته، وكيف تجسدت في خطط وقوانين، وهذا هو الجزء الثاني منه، ثم يتم رصد كيفية ممارسة هذا المفهوم على الأرض، وهو الجزء الثالث من كل فصل.

## 9.1 استعراض عام لفصول البحث

تتناول هذه الدراسة مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني، وذلك منذ أن أقيمت إسرائيل وإعلانها كدولة في العام 1948 حتى العام 2007، وجاءت الدراسة في ثماني فصول: حيث يعالج **الفصل الأول** الإطار النظري للدراسة، ويأتي هذا الفصل كمقدمة للبحث، ويتضمن مشكلة البحث وأهميته، ومبرراته، وأهدافه، وذكر المنهجية المستخدمة فيه، ويعرض تساؤلات وفرضيات الدراسة الأساسية، وحدود هذه الدراسة.

وتم تخصيص **الفصل الثاني** لاستعراض الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وذلك من خلال كتب وأبحاث، ويعرض أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات من استنتاجات. أما **الفصل الثالث** فهو الخلفية التاريخية للبحث، فيعرض تعريف مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني وأنواعه وذرائعه، وطبيعته قبل قيام إسرائيل، وكيفية تطوره، ويتناول أهم مقترحات الآباء المؤسسين للصهيونية التي طرحت قبل 1948، وترسخ فكرة الترانسفير عند قيام إسرائيل بالممارسات الصهيونية، ويحلل طريقة تفسيرها للأحداث.

ثم قُسم البحث بعد ذلك إلى فترات زمنية مفصلية ثلاث، تدرس كلاً منها ما ورد في الأفكار الصهيونية حول مقترحات الترانسفير خلال فترة عشرين عاماً، فيبدأ **الفصل الرابع** بتسليط الضوء على العديد من المفاهيم والأفكار التي سادت الخطاب الصهيوني العام في الفترة بين عامي 1948 و1967، وعرض وتحليل ما طرح فيها من خطط ومشاريع وقوانين، وما تم فيه من ممارسات تعزز نهج الترحيل والترانسفير.

خُصَّصَ **الفصل الخامس** لدراسة هذه الأفكار المطروحة بين عامي 1967 و1987، ويناقدش مشاريع ومقترحات الشخصيات الإسرائيلية والرسمية للترحيل، وكيفية عرض البرامج الحزبية لمفهوم الترانسفير، ثم يناقدش أهم الممارسات التي ظهرت في هذه الفترة.

يتناول **الفصل السادس** هذا المفهوم في الفترة الزمنية بين عامي 1987 و2007، حيث يتطرق البحث إلى مقترحات الترانسفير في البرامج الحكومية الإسرائيلية، ويعرض تمسك الصهاينة بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتجنب طرح مسألة اللاجئين في العمليات السياسية ترسيخاً لمبدأ الترانسفير وتثبيتاً للأمر الواقع، ثم يعرض أبرز الممارسات الصهيونية في هذه الفترة.

يستعرض **الفصل السابع** قبول مفهوم الترانسفير والتهجير في الثقافة الشعبية الإسرائيلية، من خلال الأدب والشعر العبري، وتقبُّل الشارع الإسرائيلي له عن طريق استطلاعات رأي الإسرائيليين، ثم يذكر البُعد القانوني للترانسفير وشرعيته، والموقف الدولي منه.

ثم الخاتمة وتعرض لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، و تقديم نظرة مستقبلية وسيناريوهات لإمكانية حدوث الترانسفير، ويقدم التوصيات التي يعتقد الباحث أنها مفيدة في هذا المضمار، ثم عرض لمراجع وملحقات البحث.

## الفصل الثاني

### استعراض الأدبيات

#### 1.2 المقدمة

حلل العديد من الكتابات والدراسات المداخل النظرية للفكر الصهيوني، وقدمت له توضيحات وتفسيرات عديدة، وعرضت نظرة هذا الفكر للتعامل مع الفلسطينيين، وجاء العديد منها موضوعياً، وأخرى غلبت عليه العاطفة، يعرض هذا الفصل الأدبيات التي تعتبر إطاراً مرجعياً للبحث، حيث يتم فيه استعراض أهم الدراسات السابقة المتاحة حول نظرة الفكر والأيدولوجية الصهيونية للترانسفير، وتهجير الفلسطينيين، ويركز على أهم ما ورد فيها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين: يعرض القسم الأول مراجعة للكتب التي لها علاقة بموضوع البحث، محاولاً الاستفادة منها في تشكيل إطار نظري، أما القسم الثاني من الفصل فإنه يعرض الدراسات والأبحاث السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة، وحرص الباحث على تقديم الدراسات ذات العلاقة بالبحث.

#### 2.2 الكتب المتعلقة بالبحث

أبرز من كتب في هذا الموضوع المؤرخ الفلسطيني د. نور الدين مصالحة ويعتبر أحد أهم المتخصصين في سياسة التهجير في الفكر الصهيوني، وله العديد من الكتابات في هذا الشأن، نورد منها كتاب: " طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882 - 1948" حيث يرسم فيه بدقة أفكار الآباء المؤسسين للصهيونية، ويظهر كم كانت فكرة الترانسفير منغرسه فيها، تتناول خطط الطرد والتهجير الموجودة في ميراثهم، وبيّن كيف أن الرغبة في طرد وتهجير العرب من فلسطين كانت من الأركان الأساسية للفكر الصهيوني منذ ظهور الحركة الصهيونية على المسرح

السياسي على يد مؤسسها تيودور هيتسل، مذكراً بأهم التصريحات والكتابات الواردة على ألسنتهم من خلال مراجع ووثائق مؤكدة ومترجمة، وتحدث الكاتب د. شريف كناعنة عن هذا الكتاب بقوله: "الفكرة التي يدافع عنها، والتي تشكل العمود الفقري للكتاب تقول: إن طرد الفلسطينيين جاء في إطار خطة صهيونية إسرائيلية مسبقة وعامة تم تحضيرها وتطويرها منذ منتصف ثلاثينات القرن العشرين" (كناعنة، 2000)، ثم أتبع مصالحة هذا الكتاب بكتب أخرى.

كتاب نور الدين مصالحة "أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق (1949-1996)"، يعرض فيه المؤلف سياسة الترانسفير وترحيل الفلسطينيين في الفكر الصهيوني منذ عهد هيرتول حتى تولي الليكود للحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو في العام 1996، كما يشرح كيف أن الترانسفير شكّل تفكير القادة الإسرائيليين منذ 1948، ويُركز على تطور مفهوم الترحيل من سنة 1948 وحتى سنة 1967، ويناقش مقترحات الترحيل المتعددة المقدمة منذ يونيو 1967 حتى العام 1996، مبيناً أن المبدأ الأساسي لمقترحات هؤلاء المفكرين وهذه ال شخصيات القيادية يدعو إلى الحصول على المزيد من الأرض ، في ظل وجود أقل عدد ممكن من العرب ، ويرون في إخراج الفلسطينيين من الأراضي المحتلة بأنه حلّ جديّ لمشكلات إسرائيل.

وأعتمد مصالحة في كتابه على المادة الأرشيفية التي أزيلت عنها السرية في أرشيفات إسرائيل والأرشيف المركزي الصهيوني في القدس، بالإضافة إلى الأوراق الخاصة في معهد أبحاث الاستيطان في الكيان الصهيوني، كما كانت الصحافة الإسرائيلية بالعبرية مصدراً مهماً بالنسبة إلى المرحلة منذ سنة 1967، وتمّ تدعيم المصادر الأولية بأعمال ثانوية باللغة العبرية والإنجليزية استطاع من خلالها كشف الكثير من الحقائق حول الفكر الصهيوني.

ولتور الدين مصالحة كتاب بعنوان: "إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع ( 1967-1967-

2000م)" ويعرض في هذا الكتاب تاريخ سياسات إسرائيل التوسعية، مركزاً على الفترة الممتدة من حرب 1967 حتى العام 2000، ويركز على القضية الإقليمية ومفهوم أرض إسرائيل الكبرى، وشرح مفاهيم ودوافع التوسع الإقليمي الإسرائيلي، ويكشف أن النزعة التوسعية في إسرائيل تشمل كل القوى السياسية، يسارها، ويمينها بما في ذلك ما يوصف بالحركات المعتدلة كالصهيونية العمالية، وعرض التصريحات والمقترحات الصادرة عن قادة الحركة الصهيونية التصحيحية والقومية والأصولية اليهودية المتطرفة حول التوسع الإقليمي، ويذكر أن هناك تفاوت في استخدام المصطلحات اليمينية واليسارية والأساليب المستخدمة لوصف التوسع الإقليمي والترحيل، ويوضح مصالحة أن محور الصراع بين المستوطنين الصهاينة، والسكان الأصليين الفلسطينيين كان دائماً على الأرض والسكان، فهذا الكتاب يعرض الطبيعة التوسعية لصناعي السياسة الإسرائيلية في العقود الماضية، ويؤكد أن هذه الطبيعة الصهيونية مازالت متواصلة، وتشكل المرجعية والأرضية التي تقف عليها أحزاب عديدة ممثلة في الكنيست، وتتخذ منها النهج والعبر.

حاول نور الدين مصالحة في كتاب "إسرائيل و سياسة النفي، الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون" تنفيذ الرواية الصهيونية الرسمية حول ما حدث في العام 1948، واستند فيها بالدرجة الأولى إلى مراجع إسرائيلية، بعض هذه الوقائع تم الكشف عنه في مراجع مصالحة وكتبه، وعالج هذا الكتاب عدة جوانب منها الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولات إسرائيل تذيب قضية اللاجئين، وتعرض لهشايح إعادة توطينهم، وكذلك وضّح المداخل الإسرائيلية للتعويض وإعادة الملكية (1948 - 1956)، وتناول كذلك من سماوا " الحاضرون الغائبون" وهم الذين تم طردهم من قرى فلسطينية ولكنهم ظلوا داخل إسرائيل، وبين كيفية تطور السياسة الإسرائيلية تجاههم، وكشف أسرار

جديدة حول النزوح والتهجير الجماعي الذي حدث سنة 1967، وناقش سياسات إسرائيل حول اللاجئين أثناء المفاوضات.

نشر المؤرخ اليساري الإسرائيلي إيلان بابي عدة كتب هامة، ولكن أهمها على الإطلاق كتاب "التطهير العرقي في فلسطين" The ethnic cleansing of Palestine، والذي نُشر في يونيو 2007 وأثار جدلاً واسعاً في إسرائيل، وصف فيه تهجير العصابات الصهيونية للفلسطينيين في العام 1948، واستخدم لأول مرة تعبير التطهير العرقي، معتبراً ذلك جريمة ضد الإنسانية، يستحق مرتكبوها الملاحقة والمحكمة، وكشف كيف كان الترحيل والتطهير العرقي جزءاً جوهرياً من إستراتيجية ورؤيا الحركة الصهيونية التي تطلعت إلى فلسطين نقية عرقياً ، ويفند المؤلف الرواية الإسرائيلية عن حرب 1948 ليؤكد أن طرد الفلسطينيين لم يكن مجرد هروب جماعي وطوعي للسكان ، بل خطة مفصلة جرى وضع اللمسات النهائية عليها في اجتماع عقده دافيد بن غوريون في تل أبيب يوم 10/3/1948 بحضور عشرة من القادة الصهيونيين، وتضمنت أوامر صريحة لوحدات الهاغنا ، باستخدام شتى الأساليب لتنفيذ هذه الخطة ومنها: إثارة الرعب، وقصف القرى والمراكز السكنية، وحرق المنازل، وهدم البيوت، وزرع الألغام في الأنقاض لمنع المطرودين من العودة إلى منازلهم ، وقد استغرق تنفيذ تلك الخطة ستة أشهر ، ومع اكتمال التنفيذ أُرغم الفلسطينيون على الهجرة إلى الدول المجاورة، ودُمرت قراهم، وذكر أن السياسة الصهيونية في البداية كانت قائمة على tagmul "تضمول" أي رداً فعل انتقامية على الهجمات الفلسطينية في شباط 1948، لكنها ما لبثت أن تحولت في آذار 1948 إلى "yosma" "يوزما" مبادرة لتطهير عرقي للبلاد بأكمله ، أي دون انتظار ذريعة لرد انتقامي على اعتداء وأرفق الكاتب عدة صور فوتوغرافية تاريخية هامة تعكس هذه المأساة، وهو يقدم مسحاً شاملاً لما جرى من أعمال التطهير العرقي ضد الفلسطينيين عامي 1947 و 1948، بأسلوب علمي جريء، حتى قيل عنه إنه أشجع مؤرخ إسرائيلي، وأكثرهم تمسكاً بالمبادئ، وأحدّهم مضاءً.

أما الكاتب الإسرائيلي **بيني موريس** الذي يعتبر رائد مجال البحث في تاريخ قضية اللاجئين من خلال هذا كتاب "طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين"، والذي أهله ليعد رائداً لمجموعة من الكتاب الإسرائيليين الذين أسماهم "المؤرخين الجدد"، فقد أشار فيه إلى مدى تعمق فكرة ترحيل السكان في الفكر الصهيوني الأساسي، وذكر وقائع تاريخية استند فيها على محاضر الجلسات الحكومية والأرشيف الصهيوني، ولكنه لم يربط بين هذه الأفكار وأحداث حرب 1948، وتحدث عن أنها جاءت من قبل ضباط معينون، وليس بصورة جماعية من الإسرائيليين.

وكتب المؤرخ ايلان بابيه في كتابه الأخير عن بني موريس هذا أنه قد "خلص إلى رسم صورة جزئية فقط لما جرى في الواقع، ومع ذلك كانت كافية بالنسبة إلى عدد من قرائه الإسرائيليين كي يدركوا أن الهروب الطوعي للفلسطينيين مجرد خرافة، والصورة التي رسمها الإسرائيليون لأنفسهم، بأنهم خاضوا حرباً أخلاقية ضد عالم عربي بدائي عدائي، مجافية للحقيقة إلى حد كبير، بل من المحتمل أن تكون فقدت صدقيتها" (بابيه، 2007).

**ولبيني موريس** كتاب: "تصحيح خطأ، يهود وعرب في أرض إسرائيل 1936-1956"، ويدعو فيه إلى تصحيح خطأ شخصي وقع فيه هو، ويتمثل في عدم إعطائه أهمية كافية لنزعة الترانسفير لدى القادة الصهيونية في تفسير ما حدث فعلاً في فلسطين سنة 1948، وقد واجه الكثير من المؤرخين الإسرائيليين الذين زعموا أن القادة الصهيونية رفضوا فكرة الترحيل كلياً، واعتبر موريس أن تأييد القادة الصهيونية للترانسفير أمر طبيعي ومنطقي من المنظور الصهيوني، خاصة في ظل نشأة الدولة الصهيونية وما تبع ذلك من تداعيات.

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة دراسات تتناول جوانب مختلفة لمنظومة العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين بين السنوات 1936 - 1956، ومنها عملية ترحيل فلسطينيي المجدل إلى غزة في



1950، ونشاطات "الكيرن كيبمت" (وهي المؤسسة المتخصصة في الأراضي) خلال حرب 1948، وكيفية تعاطي الصحافة الإسرائيلية مع مجزرة قبلي في 1953، وسياسة التشريد التي انتهجتها إسرائيل ضد الفلسطينيين المتبقين في الجليل خلال عملية (حيرام) في 1948، ومن الملاحظ في هذا الكتاب أن موريس لم يؤكد فيه أن ترحيل الفلسطينيين تم نتيجة تصميم مسبق أو خطة مسبقة، بل أسماه "حالة ذهنية" قبلت الترحيل حلاً مشروعاً، وما أن بدأ الترحيل (طوعاً حسب قراءته) حتى كانت القيادة الصهيونية جاهزة ومستعدة للعملية وعبر ممارسة الطرد أحياناً.

يُذكر أن بني موريس قد بدّل مواقفه أكثر من مرة، وتحول خلال الأعوام الأخيرة نحو اليمين السياسي، على الرغم من أنه لا زال يدعي اليسارية، وأعرب عن مواقف تسوغ أعمال التهجير (الترانسفير) التي جرت في عام 1948، ونُقل عنه أن بن غوريون أخطأ؛ لأنه لم يُكمل الترانسفير عام 1948، وأبقى مخزوناً ديمغرافياً كبيراً داخل إسرائيل، ووصف عرب 1948 بقنبلة موقوتة، وأن المسلمين برابرة، وأن المجتمع الفلسطيني يعاني مرضاً نفسياً ويجب سجنه داخل قفص، وأعتبر ما حدث من عمليات الطرد عام 1948 لم يكن حرب، فقال "ليس في وسعك أن تلقي عجة من دون أن تكسر البيض، يجب عليك أن تلتخ يدك، وأضاف أفهم دوافع قادة عملية "داني" بطرد 50 ألف من اللد، ولا أعتقد أنهم أحسوا بوخز الضمير، ولو كنت مكانهم لما شعرت بوخز الضمير، فمن دون هذا العمل، ما كانوا لينتصروا في الحرب، وما كانت الدولة لتقوم" (سلطاني، 2004).

وقدم الباحث سليمان أبو ستة سلسلة من الكتب التي بحث فيها النكبة، مثل كتاب "اللاجئون الفلسطينيون، الواقع الراهن والحل في إطار حق العودة"، وكتاب التوطين: تكريس التنظيف العرقي، وغيرها، وركز في كتاباته على الحق الفلسطيني في العودة، منها ما صدر في العام 2001 بعنوان "حق العودة مقدس وقانوني وممكن"، الذي أشار فيه إلى أن "حق العودة مقدس وقانوني وممكن"،

وأصبح هذا القول شعاراً وطنياً للفلسطينيين في الوطن والشتات، فأعتبر أن العودة أمر مقدس للفلسطينيين، وقانوني حسب الشرائع الدولية، وبيّن الباحث بأسلوب علمي أن العودة ممكنة من ناحية عملية، وقدم طرق عملية والية تنفيذ العودة، وبيّن كذلك أن محاولات إسرائيل لتضليل الرأي العام، ما هي إلا وسيلة للاحتفاظ بالأرض الفلسطينية وطرد أصحابها الأصليين.

### 3.2 الرسائل الجامعية المتعلقة بالبحث

تناول بحث الحقوقي عبد الكريم شبير " القواعد المنظمة للإبعاد في القانون الدولي، دراسة حالة التطبيق الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية"، وهو بحث مقدم في العام 2003 لنيل درجة الدكتوراة، درس فيه الرأي القانوني في الإبعاد وخطورته، وتناول عمليات الإبعاد التي قامت به السلطات الإسرائيلية وناقش مدى قانونيته، ودرس آثاره الشخصية والاجتماعية، واستعرض البحث القانون الداخلي الإسرائيلي والقوانين التي صدرت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، والانتهاكات الإسرائيلية، وجاء البحث في أربعة فصول، تناول فيها تعريف الإبعاد، والقواعد القانونية للإبعاد في القانون الدولي، ثم ناقش الإبعاد في القوانين المحلية، وأخيراً عرض الإجراءات الإسرائيلية للإبعاد الفلسطينيين والآثار المترتبة على ذلك، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الإبعاد تهدف لتفريغ الأرض وتهويدها، ويأتي على اعتبارات سياسية وأمنية، وأنه يعتبر جريمة دولية ترتكب ضد الإنسانية، لذا يجب تقديم القادة الإسرائيليين للمحكمة الجنائية الدولية، وأوصى بمطالبة المجتمع الدولي بالعمل على إلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق القانون الدولي، والعمل على إرجاع الفلسطينيين المبعدين إلى أرضهم، وتعويضهم عن الأضرار التي تسببت لهم ومعاقبة القادة الإسرائيليين، وعدم استخدام هيئة الأمم المتحدة سياسة الكيل بمكيالين في النزاع العربي الإسرائيلي.

وقام الباحث **ماجد المدهون** في رسالته التي تحمل عنوان "الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1948 - 1977م" باستعراض الأفكار والمشاريع الإسرائيلية التي طرحت من أجل إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي في تلك المرحلة، وذكر الأسباب الحقيقية من وراء تعدد تلك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية، وذكر أن الإسرائيليين قصدوا من وراء تلك الأفكار والمشاريع طمس الهوية الفلسطينية، وإخراجها من إطارها السياسي، وجعل القضية الفلسطينية تمثل أزمة ومشكلة من الواجب وضع حل لها كعمل إنساني، من صاحب الأملاك (اليهود)، وليس كحق شرعي وطبيعي لأصحابه الحقيقيين (الفلسطينيين)، وتطرق إلى نتائج وآثار تلك الأفكار والمشاريع على أرض الواقع.

وفي دراسة **لخليل السواحري** حول تهجير الفلسطينيين مقدمة للإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية لجامعة الدول العربية في العام 1986، وهي بعنوان "التهجير القسري والرعاية الاجتماعية"، تعرض فيها الباحث قليلاً لأساليب إسرائيل في التهجير الممارس ضد الشعب الفلسطيني، وكان تركيزه على أنماط الرعاية الاجتماعية المقدمة له، وخلص إلى أن المجلد السنوي لما تقدم الأطراف العربية والدولية من رعاية اجتماعية للفلسطينيين لا يصل إلى مستوى ما تتفقه إسرائيل على الاستيطان، ودعا إلى توفير أقصى قدر ممكن من الرعاية الاجتماعيّة للشعب الفلسطيني، ودعم صموده في جميع المجالات، الذي يتعرض لعمليات التذويب والإبادة والتهجير.

وفي دراسة **لمجدي المالكي وياسر شلبي** مقدمة في كانون الأول 2000 لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، بعنوان "الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة" استهدف تحليل ظاهرة الهجرة الداخلية والعائدة وحجمها وأسبابها ودوافعها وخصائصها، واستندت هذه

الدراسة التي جاءت في أربعة فصول على مراجعة الاستبيان الخاص بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت للعام 1997 الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي وفر قاعدة بيانات فلسطينية شاملة، وقام بتحليل البيانات المتعلقة بظاهرتي الهجرة الداخلية والعائدة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن الهجرة الداخلية في الضفة والقطاع تختلف عمّا عرفه العالم من هجرات ويرجع ذلك للأسباب السياسية، وممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبرز منها حالات الطرد من القدس والملاحقات بهدف تفرغها من سكانها العرب، وخلص إلى أنه لا يمكن الحديث عن ظاهرة هجرة داخلية واسعة في الضفة والقطاع، وأن العوامل السياسية هي العوامل الرئيسية في عودة عدد من الفلسطينيين.

وفي بحث **لجهد البطش** مقدم لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بغزة عام 2001، وهو حول "الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة"، ناقش الباحث فيه الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، وتعرض لبعض المشاريع الصهيونية التي لها علاقة بهذه الدراسة، منها مسألة تهجير الفلسطينيين في العام 1948، ومصادرة أراضي قضاء غزة قبل إعلان قيام إسرائيل، ومقاومة الفلسطينيي ن لذلك، ثم عرض فرض إسرائيل لحقائق سياسية، وممارساتها بالاستيلاء على أراضي قطاع غزة وبناء المستوطنات، وتناول المشاريع والفكر الصهيوني، وأثر الاستيطان على القطاع من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وخلص الباحث إلى أن المشروع الاستيطاني الصهيوني قام على أساس ومقومات أهمها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، واقتلاع أصحابها الشرعيين دون الالتفات لأي قيم أخلاقية أو إنسانية، وان إسرائيل استخدمت أساليب خاصة لتلاءم ظروف المكان، وأن الأحزاب الإسرائيلية تستغل حركة الاستيطان لأغراض انتخابية، وأن إسرائيل لم تول أهمية لحجم الإدانة الدولية للاستيطان.

قدمت الباحثة نرمين غوانمة بحثاً حول حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية مقدم لنيل شهادة الدكتوراه من الجامعة الأردنية في العام 2002، وتعرضت في بحثها لموقفه المتشدد من كل القضايا المطروحة لحل القضية الفلسطينية وتعنته السياسي، وتناولت الأيديولوجية الفكرية المتشددة لليكود ومستمدة من الصهيونية التصحيحية، ودرست نشأته، وسياسته، ومشاريعه حيال قضايا عديدة، منها موقفه من اللاجئين الراض للعودتهم ومنح سكان الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً، وخلصت إلى أن إسرائيل والسلام كلمتان لا تلتقيان، ولكنهما تتفاعلان سلبياً أو إيجابياً ولا يتطابقان، لأن إسرائيل قاعدة استعمارية عدوانية، والسلام لديها يتمحور حول الأمن وعدم التنازل عن الاستيطان، وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

## 4.2 الخلاصة

يتضح من عرض وتحليل الدراسات السابقة أنها قد أسهمت بصورة جيدة في تناول موضوع الفكر والممارسات الصهيونية، وبحثت مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وحق عودتهم إلى الأراضي التي هُجروا منها، ووجد الباحث أن معظمها قد ركزت على عملية التهجير نفسها، أو على الفكر والمقترحات التي سبقت قيام إسرائيل، كما لاحظ أن تناول الدراسات العربية للفكر الصهيوني ومفهوم الترانسفير بعد العام 1948 حتى 2007 قد جاء في عدة مصادر متفرقة، وبصورة مجتزأة، ولم تكن شمولية، ونظراً لأهمية الموضوع، ولأن الفكر الإنساني - لا سيما السياسي - يتسم بالتطور المستمر، فقد حرص الباحث على عرض هذا الفكر من خلال الاستفادة من المصادر العبرية والعربية الحديثة لاستيضاح حقائق الفكر الصهيوني وما استجد من خطط تكريس وتطبيق مفهوم الترانسفير بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## الفصل الثالث

(تمهيدي)

مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني

قبل العام 1948

### 1.3 المقدمة

تمر الأمم بمحطات تاريخية مختلفة، وتتأثر أحوالها بمجريات الأحداث المتعاقبة، وقد حفلت منطقتنا العربية بالكثير منها، ومن أهم هذه المحطات التاريخية التي يجب الاستفاد من دروسها، ظهور الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر في أوروبا في سياق التنافس القومي الاستعماري، ودعت إلى أفكار عنصرية، واعتمدت على القوة والدعم الدولي، وروجت مزاعم كثيرة منها أن أرض فلسطين خالية من البشر، في مقدمة لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، هذا الفصل يتتبع تاريخياً أفكار هذه الحركة الداعية إلى الترانسفير، وذلك بعد أن يعرض تعريف هذا المفهوم وأنواعه، وتأثير العامل الديمغرافي فيه، ثم يتناول جذور فكرة الترانسفير في الأيديولوجية الصهيونية، ليستكشف رأي مؤسسي هذه الحركة، ويستعرض الخطط التي وضعت لتنفيذ الترانسفير، ثم يتناول كيفية تطبيق هذا الفكر حتى العام 1948، ومعرفة التفسيرات الإسرائيلية لهجرة الفلسطينيين والرد عليها.

### 2.3 تعريف مفهوم الترانسفير وأنواعه

#### 1.2.3 الترانسفير Transfer:

كلمة في اللغة الانجليزية تحمل معاني متعددة منها النقل أو الإزاحة، وهي تُستخدم عادةً عند طرد وإبعاد عنصر سكاني من محل إقامته، وإعادة توطينه في مكان آخر، و" تُستخدم للإشارة إلى محاولة الصهاينة طرد العرب ، ونقلهم من فلسطين إلى أي مكان خارجها ، ونقل اليهود إلىها" (المسيري، 1999)، وعرف الباحث يوسف هيلترمان مفهوم الإبعاد بأنه "الطرد أو النفي أو الترحيل الإجباري للفرد عن وطنه، وما يسببه من حرمان الفرد من حقوقه الوطنية، وحق العيش على أرض وطنه" (شبير، نوفمبر 2004)، وعرفه فؤاد رياض بأنه "عمل أو إجراء بمقتضاه تنذر الدولة أجنبياً أو عدة أجنبيات

يقيمون على إقليمها بالخروج منه فوراً، أو في الوقت الذي تحدده الدولة المبعدة، وإكراههم على ذلك عند الاقتضاء" (رياض، ف. (1988) كما ورد في شبير، 2003).

ينجم الإبعاد والترانسفير عن دور الاحتلال في اتخاذ تدابير وإجراءات تؤدي إلى ترحيل السكان الأصليين، بما في ذلك من قسوة وظلم تبعاً لطرد الإنسان عن وطنه وأهله وذكرياته، ويرى الباحث أن مصطلح transfer في الحالة الفلسطينية تعبير مخفف لسياسة ترحيل السكان العرب في فلسطين إلى بلاد أخرى، أما مصطلح deportation الذي يعني الاقتلاع، أو Expulsion الذي يعني الطرد، ومصطلح Evacuation الذي يقصد به الإخلاء فقد تجنبه مفكرو الصهيونية حتى مع اعتزازهم باللغة العبرية، والحرص على التحدث بها، إلا أنهم لم يستخدموا كلمات عبرية تحمل معنى الطرد مثل "جيروش" גירוש أو "بينوي" פינוי التي تعني الإخلاء، أو "هوتسناه" הוצאה או "هركاة" הרכקה أي الإبعاد، بل عكفوا على استخدام كلمة ترانسفير פספספ لأن الكلمات السابقة تحمل معاني قاسية وغير إنسانية، وستؤلب عليهم الرأي العام العالمي الذي يحتاجون دعمه، لذا تجنبوا استخدام هذه المصطلحات، وفضلوا تداول مصطلح الترانسفير بزعم أنه يعني نقل سكان فلسطين العرب ليواصلوا حياتهم كما كانوا قبل هذا الانتقال، وأنهم قد عادوا إلى المنطقة التي ينتمون إليها، أو يبررونه بأنه إعادة توطين وتأهيل الفلسطينيين في البلاد العربية، من هنا استخدم الباحث هذا المصطلح المتعارف عليه صهيونياً، ويعبر عما يخفيه من رغبات وخطط.

### 2.2.3. أنواع الترانسفير:

للترانسفير عدة أنواع فهو من ناحية **حجم المُرحّلين** إما أن يكون:

- فردياً أي على صورة حالات منفردة، كإبعاد المعتقلين والمناضلين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى خارجها.



- أو جماعياً أي طرد مجتمع بأكمله، كما حدث للفلسطينيين في العام 1948 والعام 1967، وكذلك مع مبعدي مرج الزهور، ومبعدي كنيسة المهد وغيرهم.
- أما أنواعه من ناحية الرغبة في الانتقال من مكان إلى آخر، فإن الترانسفير يمكن أن يكون:
  - قسرياً Compulsory Transfer وهذا ما ينتج عن الحروب، وقيام الدول المعتدية باقتلاع وطرده سكان دولة أخرى، مثل تهجير إسرائيل للفلسطينيين من ديارهم.
  - أو يكون طوعياً أي يبدو أنه يتم برغبة المهاجرين أنفسهم، بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والدينية، أو يحدث باستخدام سلطات الاحتلال الضغوطات الاقتصادية أو الأمنية على السكان، أو باستخدام سياسات عنصرية تؤدي في نهاية المطاف إلى الهجرة.
  - أو أن يتم الترانسفير باتفاق الطرفين عن طريق المفاوضات أو الحلول السياسية.

### 3.3 دور العامل الديمغرافي في بلورة أفكار صهيونية للترانسفير:

تصب العوامل التي تؤثر في الديمغرافية اليهودية كعدد الأطفال في الأسرة الواحدة، والتزايد في نسبة الزواج المختلط، وتأخير سن الزواج وغيرها في مصلحة الفلسطينيين مقارنةً باليهود، وتزيد نسبة النمو السكاني لدى العرب قياساً باليهود وهذا يتضح من "تقرير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في العام 2003 أن نسبة النمو السكاني لليهود بلغت 1.8%، والمسلمين وصلت إلى 3.4% " (مؤتمر هرتسليا الرابع، 2003)، "وكان قد بلغ في الأراضي المحتلة 3.8% في العام 1997، و في عام 2006 إلى 3.3% " (تزايد عدد الفلسطينيين، 2006).

حاولت الصهيونية تعديل الميزان الديمغرافي لصالح اليهود، فكانت الهجرات اليهودية لفلسطين في موجات ست قبل العام 1948 وبأعداد تتفاوت ما بين 20 ألف و 203 آلاف سنوياً (ماضي، 1990)، فترك اليهود الغيتوهات (المعازل) التي عاشوا فيها، ثم تضاعفت الهجرة اليهودية بعد تفاقم معاداة

السامية في أوروبا والمحرقّة النازية (الهولوكوست)، " وظفت الصهيونية أسطورة إبادة ستة ملايين يهودي، كما وظفت أساطير أخرى من أجل تبرير اغتصابها لحقوق الآخرين " (جارودي، 1996)، فكانت الهجرات اليهودية المتعددة لفلسطين وظلت وتيرتها السنوية مستقرة تقريباً، وتتراوح بين 60 - 70 ألف سنوياً" (ديلا برغولا، 1990)، إلا أن ذلك لم يُلبِ الرغبات في استقطاب معظم اليهود، ولم تزد نسبتهم في إسرائيل عن 40% من يهود العالم (أنظر جدول 1.3)، وستتراوح مستقبلاً " نسبة اليهود في إسرائيل في العام 2020 بين 41.7 - 52%، أما نسبتهم في العالم فستتراوح بين 58.3 - 48% " (يهودا، 1990)، وعملت إسرائيل جاهدةً لزيادة معدل الإنجاب لدى المرأة اليهودية وبيبلغ حالياً 2.8 طفل (أنظر جدول 2.3)، وتُشجعه بمنح مالية عالية للأطفال.

نصح شمعون بيرس رئيس "دولة إسرائيل" الحالي الأمهات اليهوديات بأن ينجبن أربعة أولاد من أجل التغلب على "القنبلة الديمغرافية" (أرنسون، 1995)، ولتواجه تفوق المرأة الفلسطينية في معدل الإنجاب الذي يبلغ 6 أطفال لكل امرأة (أنظر جدول 3.3)، مما حدا بأستاذ الجغرافيا السكانية البارز " أرنون سوفير يقول إن أرحام النساء العربيات الإسرائيليات هي الخطر الأكثر جدية التي تواجهه إسرائيل " (مصالحة، 1997)، و"قال بنجامين شفارتس محرر مجلة "أتلانتيك"، إن الرحم الفلسطيني فعلاً قنبلة موقوتة، وإن الواقع الديموغرافي صفع آباء الصهيونية الذين كانوا يؤمنون بفكرة " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" (بندر، إ.، برومر، ي. (صيف 2005)، واقترح بعض الإسرائيليين عدة أساليب للتحكم في نسبة المواليد العرب، منها توصيات مؤتمر هرتسليا الأول "سياسة تشجيع الولادة التي تركز على الولد الثالث والرابع، وإلغاء المكافآت الممنوحة للولد الخامس فما فوق" (سلطاني، 2003)، وهذا الأمر يضر بالعرب بصورة أكبر، وقال أرنون سوفير أن "نسبة السكان اليهود اليوم في أرض إسرائيل الغربية" كلها تصل إلى 51%، لكن من المتوقع أن تصل بعد عشرين سنة إلى 42% وهذا دون أخذ

إعادة اللاجئين بالحسبان" (سوفير، 2001)، وربط الترانسفير بالبعد الديمغرافي، فكتب "يمكن تصور سيناريو حرب عامة مبادر إليها ضد إسرائيل، مصحوبة بتمرد داخل "أرض إسرائيل الغربية"، في وضع كهذا لن يكون هناك بديل سوى تنفيذ ترانسفير (سوفير، 2001)، وخرج من هذه الدراسة متوجساً مما أسماه "الحنمية الديمغرافية"، وأوصى بالانفصال بقوله "إن لم تنفذ إمكانية الفصل بين اليهود والعرب في كامل البلاد ويسرعة، فمن الواضح بان أغلبية عربية واضحة ستقزم الطبيعة اليهودية في البلاد" (سوفير، 2001)، ويبدو أن أرئيل شارون قد أخذ بتوصيته هذه، فقام بتنفيذ خطة فك الارتباط.

حذر شمعون بيرس مما أسماه الخطر الديمغرافي من ضم الأراضي المحتلة لإسرائيل بقوله إن ذلك "سيؤدي إلى عواقب ديمغرافية، وسياسية بعيدة الأمد على كامل المستقبل القومي لإسرائيل وهويتها" (بيرس، 1994)، وقال بنيامين نتنياهو زعيم الليكود الحالي "هناك مشكلة ديمغرافية، وهي مع "عرب إسرائيل"،...، إذا صاروا 40% من السكان، فهذه مشكلة ستلغي الدولة اليهودية" (موقع مؤتمر هرتسليا، 2004)، فالخوف من الهاجس الديمغرافي قد أرق مضاجع الصهاينة، وظل حاضراً دائماً في المناقشات العامة والخطابات السياسية، وملازماً للفكر والنشاط الصهيوني منذ نشأته، وكان له أثر هام في ترسيخ فكرة طرد وتهجير الفلسطينيين.

### 4.3 جذور مفهوم الترانسفير في مبادئ الحركة الصهيونية

انغرس فكرة الترانسفير وتهجير الفلسطينيين في الحركة الصهيونية منذ نشأتها، فقد دعا مؤسسو الصهيونية إلى طرد سكان فلسطين العرب في محاولة لنفي الآخر المتهم بعدم التحضر والانفعالية والبربرية، وتم إجبار العرب على النزوح تحت مظلة الانتداب البريطاني، وبذلك بدأت مأساة ونكبة الفلسطينيين، ومسلسل طردهم من ديارهم، فكيف تمكن هذا الفكر من ذلك؟

### 1.4.3. نمو أفكار الحركة الصهيونية وتجسدها:

مهدت أفكار حركات يهودية أخرى مثل "الهسكالاة" (التنوير)، و"أحباء صهيون" وغيرها لظهور الحركة الصهيونية وأفكارها التي بدأت بنشر "ثيودور هرتسل" لكتاب "دولة اليهود"، الذي وضع فيه حجر الأساس لدولة يهودية في فلسطين، وأسس الحركة السياسية في المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة "بازل" السويسرية عام 1897، وأنشأت المؤسسات الإدارية والمالية والعسكرية، وتوزعت الأدوار فيما بينها لإقامة الدولة، لذا "عزفت الصهيونية في قرارات المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون المنعقد في مدينة القدس سنة 1989 بأنها حركة التحرر القومي للشعب اليهودي" (أبو سعد، 1991)، وتبنت الحركة أفكار ومقولات ذات دلالات عنصرية لتبرير تواجدها في فلسطين، مثل قول اللورد البريطاني الصهيوني شافتسبري "بأن هناك بلد بلا شعب، والله يوجهنا الآن بحكمته ورحمته نحو شعب بلا وطن" (مصالحة، 2003) وتبنت كذلك تعبيرات أخرى مثل "فلسطين كانت أرض خالية جرداء وتنتظر وصول الشعب اليهودي لتعميرها"، وكرست الصهيونية زعم أن "إسرائيل تمكنت من جعل الصحراء خضراء"، ومنها أن عليها تجميع "الشتات اليهودي" Diaspora דיאספורה من المنافي תפוצות Exiles، واستخدمت مصطلح الدفاع حتى حينما تهاجم، وهذا تؤكد بالقول الصهيوني أنه "على الرغم من تأكيد إسرائيل على إستراتيجية دفاعية، إلا أنها لم تستثن بالمطلق إمكانية القيام بأعمال هجومية" (عنبر، 1983).

قامت بتفعيل هذه المقولات في مؤسساتها، لتشجيع الهجرة وعدم البقاء في المنفى، وأكد د. يحرز قيل دور ذلك بقوله "إسرائيل مركزية للعالم اليهودي كله،...، وتقف مصالح إسرائيل على رأس جدول أولويات الشعب اليهودي كله" (يحرز قيل، 1990)، وحققت للصهيونية هدفها بإعلان الدولة، وحشدت طاقاتها لضمان بقائها في المنطقة، فتم تشكيل الجيش وأصبحت إسرائيل مجتمعاً عسكرياً، ووصفت

بأنها جيش له دولة، وتريده عقيدة الأمن الصهيونية جيشاً أذكى وأقوى مما سبق، وأرتكبت المجازر بحق الفلسطينيين وطردها استجابة للتخطيط الصهيوني، و استناداً لعود توراتية و"حقوق تاريخية" مزعومة بأن هذه الأرض الموعودة وتعود لليهود بصورة حصرية.

تطورت الأفكار الصهيونية من أمني ورغبات في إنشاء دولة، إلى فكر مطروح وله مؤيدوه، ثم وصل إلى تطبيق عملي على أرض الواقع بطرد الأغلبية الفلسطينية و"إقامة دولة على أرض تبلغ ملكية الفلسطينيين فيها 92%، وأشلاء 531 مدينة وقرية، وطردها أهلها الذين تبلغ نسبتهم 85% من سكان الأرض" (أبو ستة، 2001-ب)، وأصبح غالبية الشعب الفلسطيني لاجئاً خارج دياره، ومن الجدير ذكره أن صعوبة الإحصاء وتعقيده جعلت هناك تقديرات مختلفة لأعدادهم (انظر جدول 4.3)، و"استمر اليهود في السيطرة على الأراضي والأماكن الخاصة باللاجئين عبر آليات متعددة، قانونية وفنية وطبقاً لأحد التقديرات بعد حرب 1948م مباشرة، استوعبت الدولة الإسرائيلية الجديدة حوالي 15 مليون دونم، ادعت أنها لا تعود إلى ملكية فردية للاجئين" (مصالحة، 2003)، وكانت تقديرات الأمم المتحدة تقديراً عاماً لكمية الأراضي التي تركها الفلسطينيون وراءهم بـ 16.324.000 دونم، وقلل يوسف فايتس من صندوق الوكالة اليهودية خسائر اللاجئين الفلسطينيين بـ 3.175.000 دونم فقط" (مصالحة، 2003)، وتلاحق الاقتلاع بوسائل عدة تهدف إلى تفرغ الأرض من سكانها الشرعيين، ومنعهم من العودة إليها، واستخدام الاحتلال للظروف القاهرة لإرغامهم على الهجرة الطوعية، وعزلهم عن بعدهم العربي والإسلامي.

### 2.4.3. رأي الآباء المؤسسين للصهيونية في الترانسفير :

دعا الآباء المؤسسون للحركة الصهيونية منذ البداية إلى تهجير الفلسطينيين، فكانوا يؤمنون بأنهم لن يتمكنوا من الحصول على الأرض إلا بإفراغها من العرب، وهذا ما أكده الكاتب جيفري أرنسون إذ كتب "كان بقاء إسرائيل كما فهمه مؤسسو الدولة يتوقف على فكرة مبسطة وهي "حيازة الأرض"، الأساس الذي بنيت عليه نهضة القومية اليهودية، وطرد منها أعداؤها العرب" (أرنسون، 1990)، وتدل الكثير من الشواهد إلى أن هؤلاء الآباء كانوا يفكرون في اقتلاع وترحيل الفلسطينيين بانتظام، لإفساح المجال إمام قيام المشروع الصهيوني، ليُ سهم في توفير المناخ المناسب لاستقدام المهاجرين اليهود واستيعابهم، وإقامة أرض إسرائيل الكبرى "يسرائيل ربّاتي" ישראל רבתי، وتبريراً لاحتلال فلسطين وتغطية لإمكانية طرد سكانها زعم آباء الصهيونية أن فلسطين كانت خالية من السكان، ودأبوا على تجاهل وجود الفلسطينيين رسمياً ولفظياً، إلا أن الدراسات والوقائع التاريخية أكدت وجود هذا الشعب الذي فاجأ الصهاينة بصموده وبقدراته، فلو أنها كانت خالية كما زعموا لما واجهت مشاكل ومقاومة تعرقلها من تحقيق أهدافها، فالإدراك الصهيوني يعتبر الأرض حق موروث وملكاً حصرياً لليهود، وما الفلسطينيين إلا غرباء، وعليهم إما القبول بالسيادة اليهودية على الأرض وإما الرحيل، ونظر المفكرون الصهاينة إلى ترحيل سكاني في دول أخرى كسابقة لإجراءات مماثلة في حق الفلسطينيين، وأن ترحيلهم لن يكون إجحافاً بحقهم، وتكرر حديثهم عن الإشارات إلى الأرض العربية الشاسعة، وأن الترانسفير بأنواعه لن يخلق مشكلة لهم بالمطلق.

سجّل التاريخ دعوات عديدة لقدم اليهود إلى فلسطين، منها دعوة نابليون بونابرت لهم في العام 1798، إلا أن فكرة القدم والتهجير تعود عملياً إلى العام 1845 عندما وضع البريطاني إدوارد ميفورد عام 1845م خطة لتوطين الشعب اليهودي في فلسطين، و"دعا بوضوح إلى إعادة كيان للشعب اليهودي تحت حماية بريطانية، وجاء في النداء (إن فلسطين) على الرغم من كونها قاحلة

ومهجورة، فهي بحاجة إلى شعب حيوي وصناعي، وما أكثر ميزاتنا الطبيعية من التربة والمناخ" (الحوت، 1991)، وقال ميتفورد: "بمجرد إعلان الحماية فإن اليهود يستطيعون أن يديروا شؤونهم بأنفسهم، إنها سوف تضعنا في موقع قيادي متحكم في الشرق" (خليل، 2003)، واقترح ميتفورد إجلاء الفلسطينيين وتوطينهم في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية" (أمين، م. فبراير، 1984).

أفرزت أفكار آباء الصهيونية فكرة الترانسفير، وتجنبوا استعمال كلمة "طرد"، لكونها تحمل صفات العنف، واستبدلوها بعبارات هادئة، مثل نقل السكان أو تبادلهم، أو إعادة إسكان، وكانوا ينجون بعضهم إلى ضرورة إخفائها، لأن الوقت لا يزال مبكراً، فهذا **اشر جينزبرغ** الملقب بأحد همام أي (أحد العامة) حذر من لفت انتباه العرب فقال: "العرب جميعاً وحوش برية، ولا يفقهون ما يدور حولهم،...، ولكن إذا حل وقت تتطور فيه حياة أبناء شعبنا في أرض إسرائيل في صورة لافتة للنظر، وبما يؤدي إلى إبعاد أو طرد شعب البلاد الأصلي، فإن هؤلاء العرب لن يدعوا الأمور حينئذ تجري بسهولة" (ياهف، صيف وخريف 2003).

توارث المفكرون الصهاينة فكرة الترانسفير، فقد دعا **ثيودور هرتسل** في كتاباته لذلك بقوله "سنحاول طرد المعدمين خارج الحدود بتدبير عمل لهم هناك، وفي نفس الوقت سنمنعهم من العمل في بلدنا" (أبو سنة، 2001-أ)، ودعا إلى استخدام عامل السرية والهدوء في تنفيذ الفكرة، فكتب في يومياته في العام 1895 "سنحاول نقل الشرائح الفقيرة إلى ما وراء الحدود، بهدوء ودون إثارة ضجة، بمنحهم عملاً في الدول التي سينقلون إليها، لكننا سوف لن نمنحهم أي عمل في بلادنا" (نيومان، 1985) كما ورد في محارب، (2005))، فهرتسل لم يجد حرجاً في عرض فكرة التهجير، ووجد له مبررات، وقدم سبل تنفيذه، تماماً كخطته لإقامة الدولة اليهودية.

أما الأديب الانجليزي **إسرائيل زانغفيل** من مساعدي هرتسل، فقد نُقل عنه رغبته في الاقتداء بما فعلته شخصيات التوراة من قتل وتهجير، وقوله: "لن يعيش العرب واليهود في سلام، وقد توصل إلى نتيجة تقول انه لا مناص من **إجلاء العرب بالقوة** إلى الدول المجاورة، لخصها في إحدى خطبه في نيويورك عام 1904 باستخدام لغة عنيفة علينا أن نكون على استعداد لطردهم بقوة السيف مثلما فعل أجدادنا ضد القبائل التي عاشت فيها" (شبتاي، 1988)، ومن أقواله الداعية للعنف "إذا كان اليهود لا يودون التفريط بأرض إسرائيل، فان عليهم أن يكونوا مستعدين لطردهم بالقوة أو التكفل بهجرتهم" (ياهو، صيف وخريف 2003)، ودعا إلى تقديم التعويض لمن أراد الرحيل بمحض إرادته، أما آرثر روبين وهو من مؤسسي الحركة الصهيونية "قدم في العام 1907،...، خطة إلى اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية، اقترح فيها تشكيل أغلبية يهودية في مناطق متعددة من فلسطين، ثم ربطها ببعضها بواسطة الاستيطان" (روبين، 1927) كما ورد في محارب (2005)).

خلال عشرينيات القرن العشرين، انتهج حزب الاتحاد العمالي "أحدوت هعفوداه" (التجمع الصهيوني السائد في اليبشوف) سياسة تجنب أية إشارة إلى المسألة العربية في بيانات الحزب السياسية، خاصة أنه آنذاك تصاعدت المقاومة الفلسطينية، وفي عام 1930 تقدم **حاييم وايزمن** الرئيس الإسرائيلي الأول باقتراح يدعو إلى ترحيل العرب إلى شرق الأردن والعراق، "وقابل وايزمان في الإسكندرية توفيق السويدي وزير خارجية العراق ، وسلمه مبالغ مالية على دفعات مقابل تسهيل نقل الفلسطينيين إلى العراق" (أبو ستة، 2007)، وفشلت الخطة بسبب اضطرابات العراق، ولأن الحكومة البريطانية رفضتها وكانت "حجج وايزمن في الدفاع عن هذه المقترحات بمثابة حجر الزاوية في الحجج التي استخدمت لاحقا من قبل أهم زعماء اليبشوف الذين ساندوا حل الترحيل" (مصالحة، 1992)، وتزايدت أفكار منح حوافز مالية، فقد اقترح **د. أبيغدور يعقوبسون** ممثل الإدارة الصهيونية في اسطنبول في العام 1932



ترحيل نحو 120 ألف عربي مقابل تعويضات، وذلك من المناطق التي خصصها للاستيطان اليهودي" (ياهو، صيف وخريف 2003).

أصبح وجوب ترحيل الفلسطينيين الفكرة الأساسية التي استندت إليها الخطط خلال الثلاثينيات، فالثري البارون روتشيلد دعا لترحيل الفلسطينيين إلى العراق، وطُرحت في العام 1937 مقترحات سيلغ اوحين سوسكين مدير دائرة الاستيطان "ركز على ضرورة تبادل الأرض والسكان المقترح من جانب لجنة بيل، وقدر سوسكين تكلفة عملية الترحيل بنحو 200 جنيه فلسطيني لكل عائلة عربية تدفع للأمير عبد الله والبدو مقابل امتلاك الأرض في شرق الأردن" (مصالحة، 1992)، وفي العام نفسه تقدم يوسف فايتس رئيس الصندوق القومي بخطة للترحيل مستنداً فيها إلى أن "ترحيل السكان العرب عن أراضي الدولة اليهودية لا يخدم هدفاً وحيداً فحسب، أي إنقاص عددهم، بل انه يخدم غرضاً آخر لا يقل أهمية، ألا وهو تفرغ الأرض المملوكة والمزروعة حالياً من قبل العرب، وتحريرها لسكن اليهود" (مصالحة، 1992)، و"عين موشيه شاريت (وزير الخارجية السابق) في تموز 1937 لجنة ترحيل السكان خلال فترة تبنى حايم وايزمن ضرورة تأسيس دولة يهودية على كامل أرض إسرائيل الغربية، كما وساند فكرة الترانسفير" (ياهو، صيف وخريف 2003).

دعا بيرل كتسلنسون إلى الترانسفير بالاتفاق "لا يوجد للسكان العرب كمجموعة قومية حق ملكية في الأرض، نقل هؤلاء السكان من مكان إلى آخر بغية إخلاء وتخصيص مناطق للاستيعاب أمر مسموح به،...، إن نقل وترحيل السكان العرب بشرط أن يتم بموافقتهم هو مبدأ أساسي للصهيونية" (ياهو، صيف وخريف 2003)، ونقل عن كتسلنسون "مهاجمته لأعضاء هشومير هتسفير في اللجنة التنفيذية الصهيونية في 1942 بقوله: ألم نشيد مرحابياً من خلال تنفيذ الترانسفير؟! ألم يتم ترحيل سكان العفولة من مكان إلى آخر؟ لقد كان بالفعل ترانسفيراً مصغراً باتفاق، فلماذا لا يكون الترانسفير

عادلاً عندما يتم على نطاق أوسع من أجل عامة إسرائيل والشعب اليهودي" (ياهو، صيف وخريف 2003)، وعقّب دان ياهف بقوله إن ترحيل اللاجئين الضامنين للأرض من أراضي مرحابيا لم يتم بموافقة المزارعين وإنما نتيجة صفقة أبرمت مع صاحبها.

دعا المنظر **فلاديمير جابوتنسكي** (ذو الأفكار المتشددة التي تبناها اليمين الإسرائيلي، والمعبر الحقيقي عن أفكاره) إلى ترحيل الفلسطينيين فقال: "في تشرين الثاني 1939 ليس هناك خيار يجب أن يخلي العرب المكان لليهود،... شكراً لله فنحن اليهود لا ننتمي إلى الشرق، لذلك يجب أن نكنس الروح الإسلامية من أرض إسرائيل" (أبو ستة، 2001-ب)، وفي تفسيره لتهجير الفلسطينيين أورد في كتاباته: "إذا قرر العرب اختيار الهجرة من البلاد، فإن حقيقة كونهم يستطيعون الهجرة ستبرهن في حد ذاتها على العكس بأن لديهم في مكان ما مكاناً آخراً يستطيعون بناء وطن جديد لهم فيه" (ياهو، صيف وخريف 2003)، ومن أقوال جابوتنسكي "لا نستطيع أن نقترح على عرب أرض إسرائيل، ناهيك عن العرب من باقي البلدان، تعويضاً عن أرض إسرائيل وعليه لا يعقل التوصل إلى اتفاق طوعي" (جابوتنسكي (1940) كما ورد في ياهف، صيف وخريف 2003).

قال **يوسف فايتس** في العام 1940: "يجب أن يكون واضحاً بأنه لا مجال إطلاقاً لوجود شعبين في هذه البلاد،...، إن شراء الأرض لن يفضي إلى إقامة دولة إسرائيل، لا سبيل إلاّ ترحيل (ترانسفير) (التشديد في الأصل) العرب من هنا إلى البلدان المجاورة" (بيتر، شتاء 2003)، وفي العام 1943 اقترح الخبير في القانون الدولي **الياهو بن حورين** زميل جابوتنسكي ترحيل عرب فلسطين وشرق الأردن إلى العراق، وزعم "أن هذا يعني نقل 1.2 مليون نسمة تقريبا، فقد تضمن تبادل السكان بين اليونان والأترك عددا أكبر من الناس،...، وسيجد العربي مجالا أوسع كثيرا لنشاطاته وطموحاته ضمن إطار دولة عربية خالصة أوسع" (مصالحة، 1992).

### 3.4.3. فلسفة الترانسفير عند قيام إسرائيل :

انغرست فكرة تهجير الفلسطينيين عميقاً في الوعي الصهيوني ، وتُرجمت هذه الفكرة في سياسات عملية، وثقافات تدعو للسير على نهج هذه القيم وترسيخها، وتم التعامل مع وجود العربي في إسرائيل على أنه عائقاً في طريق إنجاز المشروع الصهيوني، وهذا ما أكده المؤرخ الإسرائيلي بني موريس باعتماده على وثائق عسكرية ورسمية "بأن العربي قد وُصف بطابور خامس ويشكل تهديداً أمنياً وديمغرافياً على الطابع اليهودي للدولة، فمسألة تهجيره واردة" (موريس، 1993).

نقل عن دافيد بن غوريون رئيس الوزراء الأول تصريحاته التهجيرية، فقال للوكالة اليهودية في يونيو 1938: "أنا أؤيد الترحيل القسري، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي" (بابيه، 2007)، وقال في نوفمبر 1947 "إذا اندلعت حرب بين الدولتين في فلسطين، ستكون الأقلية العربية في الدولة اليهودية عبارة عن طابور خامس، لذلك إذا كان أبنائها يحملون جنسية الدولة الفلسطينية سيكون بالإمكان عندئذ طردهم إليها إذا أظهروا العداء لإسرائيل، وفي المقابل إذا كانوا رعايا الدولة اليهودية سيكون بالإمكان اعتقالهم، ولكن طردهم أفضل من اعتقالهم" (موريس، 1993).

رأى الرئيس حاييم وايزمن إخلاء الفلسطينيين لأرضهم اعتبره حلاً للمشكلة يرون فيه "أنه مشكلة" وأنه بمثابة معجزة قامت بتنفيذ مهام إسرائيل بصورة رائعة" (لوستيك، 1985)، وصرح وايزمن "إن مغادرة أعداد كثيفة من الفلسطينيين قد سهّل مهام الصهيونية بشكل إعجازي، وأسهم في جعل الدولة بكاملها ومنذ ولادتها يهودية محضة" (محجوب، 1990)، يلاحظ هنا إنكار الطرد وأسماء مغادرة، وأنكر الإسرائيليون عمليات الطرد، فهذا شمعون بيرس من مقربي بن غوريون، قد قال: "لم يُصدر بن غوريون أمراً بطرد الناس من ممتلكاتهم، ولدي من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأن قوات الدفاع

الإسرائيلية لم يكن لديها أبدا إستراتيجية التهجير، وما حدث كان نتيجة غير مخطط لها للظروف  
المأساوية للحرب في غمرة دعوات من الزعماء العرب للهروب" (بيرس،1994).

بيد أن إسحاق رابين رئيس الوزراء السابق قد فند قول رفيقه بيرس إذ قال: "كان علينا أثناء القتال أن  
نواجه مشكلة لم تكن قد واجهتنا من قبل وهو مصير اللد والرملة،...، وسأل يغئال ألون بن غوريون  
ماذا نفعل بالسكان؟ لوح بن غوريون بيده بطريقة يفهم منها "اطردوهم"، تشاورنا واتفقنا أن نبعدهم  
باتجاه طريق بيت عور" (عبد الجواد، 2006)، وبعد فتح أرشيف دولة إسرائيل الذي يحتوي على  
عشرات الملفات والوثائق الرسمية التي أُتيحت للباحثين الذين رصدوا التصريحات وبروتوكولات  
الجلسات المغلقة وفيها معلومات لسياسة إسرائيل وتوجهها العام لطرد العرب.

### 5.3 تطبيق الأيديولوجية الصهيونية في تهجير الفلسطينيين عام 1948

يعمل الصهاينة بجد للوصول للهدف الأبعد، وهو طرد للفلسطينيين، والعمل على تهويد فلسطين وهو  
التوجه المركزي من خلال الحروب والعمليات العسكرية التي قامت بها العصابات الصهيونية التي  
كونت الجيش الإسرائيلي لاحقاً وأكمل الدور، وهناك عمليات غير عسكرية تخدم نفس الهدف.

#### 1.5.3. العمليات العسكرية الصهيونية والترانسفير :

أدت العمليات العسكرية التي قامت بها العصابات الصهيونية المكونة للجيش مثل الهاغاناة، والارغون  
وشتيرن وليحي والبلماخ قبل وعند قيا م إسرائيل إلى طرد وتشريد الفلسطينيين، لإخلاء الأرض بما  
ينتاسب مع الفكر الصهيوني، واستولت على 77% من مساحة فلسطين، بينما كان المخصص لهم  
حسب مشروع التقسيم هو 56% فقط، وثبت أن هذه التنظيمات قامت بعمليات قتل ورعب في أماكن

عدة، ومن أبرز هذه العمليات "توختيت دالت" **תוכנית דלת** "أي الخطة د" سُميت كذلك لأنها " كانت الرابعة في سلسلة من الخطط العسكرية الصهيونية الكبرى، ودالت هي الحرف الرابع في الأبجدية العبرية" (الموسوعة الفلسطينية، 1984)، وكان لها دور كبير في تهجير الفلسطينيين، والاستيلاء على مناطق كبيرة، وتؤكد المصادر الفلسطينية " أنها هدفت للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، وكان النهج واضحاً، فكانت القرى تحاصر من ثلاثة جوانب تاركين الجهة الرابعة لإتاحة الفرصة للهرب ونشر الخبر " (أبو ستة، 2001-ب).

أوضح الرئيس الإسرائيلي الأسبق **حاييم هرتصوغ** إلى أن "الخطوات الإجرائية للخطة د" كانت تدعو إلى تأمين كافة المناطق التي ستؤول إلى الدولة اليهودية وفقاً لقرار التقسيم، إضافة إلى مناطق الاستيطان اليهودي خارج الحدود المقررة، ليكون اليهود في وضع مناسب لمواجهة الجيوش العربية (هرتصوغ، 1993)، أي للسيطرة العسكرية على كامل رقعة الدولة اليهودية وفق قرار التقسيم، واعتماد هذه الرقعة منطلقاً للنفوذ إلى مناطق كثيرة واسعة داخل الدولة العربية المقترحة، اعتبرتها القيادة الصهيونية ضرورية للدفاع" عن رقعة الدولة اليهودية" (الخالدي، 1998)، ونتج عن هذه الخطة بجميع أقسامها وطريقة تنفيذها على الأرض الذي استغرق ستة أشهر، ونتيجة للبطش اليهودي فيها، تهجير آلاف السكان الفلسطينيين من قراهم تاركين ورائهم آلاف البيوت والممتلكات، وذكرها بابيه بقوله: " إن هذه الخطة التي تقرر تطبيقها في 10 آذار 1948، والأهم من ذلك تنفيذها بطريقة منهجية في الأشهر التالية، تشكل مثلاً واضحاً جداً لعملية تطهير عرقي، وتعتبر اليوم في نظر القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية" (بابيه، 2007).

هُجّر الفلسطينيون من ديارهم بعد تنفيذ منظمة الأركان **لمذبحة دير ياسين** وغيرها من مذابح مثل قيبا الطنطورة والدوايمة، و"تم تسجيل 34 مجزرة...، وهناك المزيد من المجازر لم تكتشف بعد" (أبو ستة،

2001-ب) وقد ذكر الكثيرون أن مذبحه دير ياسين كانت بمثابة نقطة تحول هامة في التاريخ الفلسطيني، وسببت هجرة الكثير من الفلسطينيين من قراهم بسبب حالة الرعب الذي استولى عليهم، فكتب ايلان بابيه " كانت كل قرية تشكل سابقة وتصبح جزءاً من نمط أو نموذج من شأنه تسهيل عمليات الطرد الجماعي المنهجي ، في عين الزيتون، أخذ القرويون إلى طرف القرية، ومن ثم أخذ الجنود يطلقون النار فوق رؤوسهم بعدما أمرهم بالفرار،...، جُرد الناس من جميع أمتعتهم قبل أن يتم نفيهم من وطنهم" (بابيه،2007)، أدت هذه المذابح الموثقة وغير الموثقة(آخر بحث كان حول مذبحه الطنطورة كتبه الباحث تيدي كاتس) إلى قتل الكثيرين وتشرذم آخرين.

### 2.5.3. العمليات غير العسكرية لتنفيذ الترانسفير :

كان هناك عمليات صهيونية أخرى ترمي إلى دفع الفلسطينيين إلى الهجرة، فقد قامت التنظيمات السرية اليهودية بإثارة الرعب في نفوس الفلسطينيين، فروجت الإشاعات والحملات النفسية والإعلامية الدعائية، مثل "حملة الهمس" *whispering* التي تأتي في سياق الحرب النفسية وتركت نتائج مدمرة لا تقل عن الأفعال العسكرية المباشرة، من ذلك "قيام صديق يهودي بإسداء النصح للقرويين على المغادرة، وإلا فإنهم سيواجهون مصيراً رهيباً، مما أدى إلى إخلاء 12 قرية" (أبو ستة، 2001-ب)، و" بينما استمرت محطات الإذاعة العربية في بث النداءات إلى عرب فلسطين لمناشدتهم البقاء في منازلهم وألا يمتلكهم الرعب ويصغوا لمروجي الإشاعات ، كانت محطات الراديو الصهيونية تتابع بث الإذاعات النفسية إلى درجة عالية وباللغة العربية" (تشيلدرز، 1972).

كانت الحرب الجرثومية من بين وسائل الطرد، فقد " بدأ بن غوريون قبل إعلان الدولة بجمع العلماء اليهود الألمان،...، من أجل إنشاء وحدة في إسرائيل للحرب الجرثومية " (كوهين أ. (خريف، 2001) كما جاء في أبو ستة،2006)، لاستعمال الجراثيم في الحرب تحت لواء الهاغاناة،...،وتغيير اسم ها من

"حيمد" זיל 776 לא "حيل همداع" أي سلاح العلم إلى مركز إسرائيل للبحوث البيولوجية (IIBR)، واختار يادين قصر شكري التاجي الفاروقي في وادي حنين<sup>1</sup> المسماة 51 לאינה مقرا لمركز البحوث البيولوجية، ولا يزال فيه إلى اليوم" (أبو ستة، 2006).

جاء في ملفات الصليب الأحمر في جنيف استعمال الصهاينة للحرب الجرثومية، فإسرائيل قد "استعملتها عام 1948 بغرض إبادة أكبر عدد من الفلسطينيين، ...، حقن الصهاينة المياه في عكا بجرثومة التيفود، وسرعان ما انتشرت حمى التيفود بين الأهالي والجنود البريطانيين" (أبو ستة، 2006)، و"استخدمت الحرب الجرثومية من خلال تسميم الآبار، وتلويث مياه الشرب بالملاحي<sup>1</sup>، والتيفويد" (أبو ستة، 2001-ب)، وفي يوم 1948/5/22 قبضت القوات المصرية على يهود بين متلبسين بمحاولة تلويث مياه غزة بميكروب التيفوس والدوسنتاريا، و"اعترف المؤرخ اوري ميلشتاين بأنه "في كثير من القرى العربية التي جرى احتلالها سممت مصادر المياه فيها لمنع الأهالي من العودة إلى ديارهم" (أبو ستة، 2006)، أما اليهودي نعيم جلعادي صرح بأن "موشي ديان اصدر أوامره بطرد العرب من قراهم وتدمير منازلهم وتسميم الآبار بالتيفوس والدوسنتاريا،...، وان أحد الضباط قال: "ليس لدينا عواطف في الحرب" (مجلة لينك، (إبريل، 1998)، كما ورد في أبو ستة، 2006)، وحتى حديثاً "ما زال التكتّم سائداً حول وفاة 47 شخص ومئات الإصابات بالأمراض الغامضة التي نجمت عن سقوط طائرة إسرائيلية في أمستردام في 1992 واتضح أنها تحمل 50 جالون من مادة DMMP التي يصنع منها غاز الأعصاب "سارين" إلى إسرائيل" (أبو ستة، 2006)، كما تم استخدام أساليب أخرى في المظاهرات، أو ضد الطلاب أو عند الهجوم على حي سكني أو مدرسة أو بتلويث مصادر المياه في الضفة خلال الانتفاضة" (أبو ستة، 2006).

<sup>1</sup> - وهي البلدة الأصلية التي طردت منها أسرة الباحث، وقد تحول مسجدها لكنيس يهودي" (بابيه، 2007).

كان من نتائج حرب ومجازر 1948 تشتت وانهار تام للمجتمع الفلسطيني ككيان سياسي واجتماعي، وتدمير بنيته الاقتصادية، ثم جاء الدور السياسي الإسرائيلي في إنكار عمليات الطرد، وتفسيره على طريقته ليكمل فصول هذه المأساة.

### 6.3 الرواية الصهيونية لهجرة الفلسطينيين عام 1948

عرضت الدعاية الصهيونية عدة تفسيرات لما حدث من تهجير للفلسطينيين في سنة 1948، فقد "ذهبت إسرائيل منذ تأسيسها إلى أنها لا تتحمل أية مسؤولية لحل مشكلات الذين أجلوا عن أراضيهم في أثناء حربها من أجل قيامها" (أرنسون، 1990)، ودأبت على إنكاره في محاولة للتصل من المسؤولية التاريخية عما حدث، والتهرب من حل المشكلة بإعادة اللاجئين، "إن جريمة طرد الفلسطينيين من وطنهم في سنة 1948، إن الحدث المصيري الأكثر أهمية في تاريخ فلسطين جرى إنكاره بصورة منهجية منذ وقوعه، ولا يزال حتى الآن غير معترف به كحقيقة تاريخية، ناهيك عن الاعتراف به كجريمة يجب مواجهتها سياسياً وأخلاقياً" (بابيه، 2007).

من هذه التفسيرات ما يعود لدعوة القادة العرب، ومحاولة إصاق تهمة التهجير بالفلسطينيين أنفسهم، ودور عامل الخوف وغيره من الروايات الإسرائيلية، إلا أن الجدل حول صدق أو كذب الروايات الإسرائيلية قد تم استيضاحه عند فتح الأرشيف الإسرائيلي، وعندما برزت ظاهرة المؤرخين الجدد، وكُشفت حقيقة طرد الفلسطينيين.

كان الادعاء الرئيسي في الدعاية الصهيونية أن الفلسطينيين غادروا بيوتهم بناء على أوامر القادة والحكومات العربية، و"هذا ما روّجه جوزيف شختمان" في 1949 في نيويورك، والصيغة التي استعملها ما زالت تستعمل حتى اليوم في جميع المحافل الدولية وجميع النشرات الدعائية الإسرائيلية



والصهيونية" (كناعنة، 2000)، فيما يرى الصهيوني عزرا دانين أن هجرة العرب لم تكن بسبب اضطهادهم دينياً أو اقتصادياً، وقال: "لم نفرض عليهم الهجرة، ولم نعلن الحرب عليهم، بل إن العرب الذين كانوا الأغلبية هاجموا اليهود بعد دعاية وتحريض زعمائهم، وكانوا هم الذين شنوا الحرب لإبادة اليهود" (دانين، 1987)، وقال يوحنا كوهين: "تعمل على صد أكاذيب الدعاية العربية، وتحديد مسؤولية القيادة العربية عن الوضع القائم، ويبدل المتحدثون العرب أقصى جهودهم من أجل تشويه الحقائق، وتزوير التاريخ بصورة تظهر الجانب العربي كأنه المحافظ على القانون والنظام العالمي، ويظهر إسرائيل وكأنها المخالفة للقانون بصورة دائمة" (كوهين، 1962).

أما شمعون بيرس فقال: "إن الجانب العربي يقول إن القوات الإسرائيلية رحلت هؤلاء الناس من بيوتهم، ومن جانبها فإن إسرائيل ترفض هذه الاتهامات، ويلقي الناطقون باسمها المسؤولية على الزعماء العرب؛ نظراً لأنهم طلبوا من السكان مغادرة مناطق المعارك" (بيرس، 1994)، وأشار حاييم هرتصوغ إلى "أن العرب كانوا واقعين تحت تأثير تحريض أعوان المفتي (الحاج موسى الحسيني) و القاوقجي (فوزي القاوقجي قائد جيش الإنقاذ العربي) (التشديد من عندنا) الذين أفتعوهم بأن الغزو العسكري العربي وشيك، وأن اليهود سوف يبادون وتصبح ممتلكاتهم مغنماً حلالاً للسكان العرب، وأن بإمكانهم العودة إلى منازلهم بعد طرد اليهود" (هرتصوغ، 1993)، إلا أن بيني موريس قال "عملية حيرام في الشمال التي استمرت 60 ساعة أدت إلى موجة هجرة عربية جماعية من الجيب العربي الذي كان تحت سيطرة قوات القاوقجي، كثير منهم هربوا من قراهم قبل وصول الجيش الإسرائيلي، ومن بقي منهم طرده الجنود الإسرائيليون" (موريس، 1993)، ومن المعلوم أن القوات العربية دخلت بعد تشرد معظم الفلسطينيين، و " بتاريخ 1948/4/4 بالذات أذاع راديو دمشق بياناً ناشد فيه الجميع البقاء في بيوتهم وأماكن عملهم،...، ويحذرونهم فيها من أن بعض عملاء الصهيونية ينشرون الذعر بين الناس

الجناء قد استجابوا لهذه الدعاية الصهيونية وتركوا بيوتهم وقراهم ومدنهم وأن هؤلاء العملاء سوف يعاقبون بشدة" (كناعنة، 2000).

كما يتحدث إسرائيليون عن أن نزوح الفلسطينيين ربما جاء كنتيجة لويلات الحرب والخوف الذي ساورهم، وقد أكدوا أن الذعر الذي انتاب العرب الدافع وراء هجرتهم، فقد أرجع الصحفي داني روبنشتاين أسباب ذلك إلى أنه "أثناء حرب 1948 غادر بعض الفلسطينيين بإرادتهم معتقدين أن الجيوش العربية ستدمر دولة إسرائيل، وأنهم سوف يحتلون الأرض من أجلهم، وهرب بعضهم كعادة المدنيين أثناء الحروب عبر التاريخ، وكذلك بسبب المذبحة التي حدثت في دير ياسين، وتم إبعاد بعضهم بواسطة الجيش الإسرائيلي أثناء المعارك أو بعدها" (روبنشتاين، 2001)، ووصف مناحيم بيغن حالة الذعر في مدينة يافا ومعتزفاً بتدميرها، فقال: "والظاهر أنه كان هناك سببان لهذا الفرار الوبائي: أولهما اسم المهاجمين والسمعة التي أفاضتها الدعاية عليهم،... وكان السبب الثاني هو قوة التدمير التي سببتها قنابل الهاون ولست أدري بالضبط كم قنبلة قذفناها على يافا إلا أن أيجال يادين أخبرني فيما بعد أننا لم نراع الاقتصاد في قنابلنا الثمينة" (بيغن، 1978).

"وكتب دي رينيه حول سبب الهجرة أن رعباً أثاره اليهود بإسلوب خبيث، وتحت تأثير الخوف ترك العرب ديارهم" (جيلمور، 1993)، وذكر **يوحنا كوهين** أنه "لم يكن الخوف إلا عاملاً مساعداً للتخطيط السياسي (الإخلاء المؤقت) (التشديد في الأصل)،...، وقد سبق دير ياسين انهيار في معنويات الفلسطينيين بعد فرار القيادة، وثبات اليشوف اليهودي، ومن تحول القوات من موقف دفاعي إلى عمل انتقامي، حيث كانوا يخافون من انتقام اليهود لضحاياهم" (كوهين، 1962).

أكد **عزرا دانين** عامل الخوف بقوله: لم يكن واضحاً لي سبب الفرار هل كان بسبب الخوف من اليهود، أم هو ببساطة نجم عن حالة من الانفعال الوبائي غير المبرر، وبالطبع كان في كل قرية

بعض العرب الذين لديهم شعور بأن مجيء اليهود إلى قريتهم سيعيد حسابات قديمة أو حديثة معهم (دانين، 1987)، وفنّد بابيه ذلك بقوله: " أخذت العمليات العسكرية اليهودية تتجاوز بصورة منهجية العمل الانتقامي والتأديبي، وتتجه نحو مبادرات تطهيرية داخل المساحة التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية ، وكانت كلمة "طيهور" (تطهير) نادراً ما تُستخدم في اجتماعات الهيئة الاستشارية، لكنها كانت ترد في كل أمر صادر عن القيادة العليا إلى الوحدات في الميدان " (بابيه، 2007)، ونفى هذا أيضاً الوسيط الدولي الكونت برنادوت وأرجع الأسباب في تقريره المنشور قبل اغتياله بقليل إلى أن نزوح عرب فلسطين جاء نتيجة للعرب الذي خلقه القتال الدائر في مجتمعاتهم، وللشائعات المتعلقة بأعمال الإرهاب الحقيقية، أو المزعومة أو بفعل الطرد" (تشيلدرز، 1972)، وهو ما دعا تنظيم الأرغون لقتل برنادوت وبسبب تصريحاته عن عودة اللاجئين.

لم ينفِ بيغن قيام الأرغون بعمليات القتل في دير ياسين فقال: "أجبر رجالنا علي القتال من منزل إلى منزل، ولكي يهزموا العدو استخدموا أعداداً ضخمة من القنابل اليدوية، وقد تكبد المدنيون الذين لم يأبهوا لإنذاراتنا خسائر لم يكن منها مفر" (بيغن، 1978)، وهذا إقرار واضح بحدوث القتل والمجازر، بل وتفاخر بنتائج المذبحة إذ كتب "إن ما اخترع حول معركة دير ياسين، لا ما حدث فعلاً، قد ساعد علي فتح الطريق إلي انتصاراتنا الحاسمة علي أرض المعركة، لقد ساعدتنا أسطورة مذبحة دير ياسين بصفة خاصة علي إنقاذ طبرية وعلى فتح حيفا" (بيغن، 1978)، تكشف هذه التصريحات القتل والعنف المستخدم، وتأتي ضمن التنافس والخلاف الذي كان يسود التنظيمات الصهيونية، والذي بلغ ذروته بإغراق سفينة الأسلحة "التالينا" المتنافس عليه آنذاك، وادّعى القادة اليهود بأن عصابات يهودية غير مسؤولة هي التي تنفذ الاعتداءات على الفلسطينيين، ودحض بيغن مزاعم "الهاغاة" عدم علمهم بمجزرة دير ياسين بقوله "لم يكن الاستيلاء علي دير ياسين متعارضاً مع الخطة العامة للدفاع عن

القدس، بالعكس إن الاستيلاء علي دير ياسين والاحتفاظ بها مرحلة من مراحل الخطة العامة، إن دير ياسين تم الاستيلاء عليها بعلم الهاغانة وبموافقة قائدها" (بيغن، 1978)، ويتبين هنا أن ما حدث كان مبرمجاً له صهيونياً بمشاركة تنظيماته العسكرية، وهو يدحض تفسير بيني موريس أن " ما ارتكبه القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، لم يكن سياسة، وإنما كان مجرد سلوك انحرافي لضباط هنا وهناك" (بيتر، شتاء 2003).

تحقق للصهيونية ما تبتغيه بهذه المذابح والعمليات العسكرية، وهو الأمر الذي أكده دافيد بن غوريون بقوله "العرب هربوا من البلاد، وكانت البلاد فارغة من أصحابها الأصليين، لم يكن من الممكن لصهيوني فترة ما قبل قيام الدولة أن يتصوروا حدوث شيء كهذا" ( كناعنة، 2000)، و"لم تُحدث نكبة 1948 وتهجير الفلسطينيين الصدى اللازم في الرأي العام العالمي لأن الحركة الصهيونية قد نجحت في خلق تصور أن البلاد فلسطين كانت خالية قفراء، وأن سكانها الذين يعيشون عليها لا يستحقون الحياة" (اسبانولي، هـب ت)، كما ورد في قرافع، (2007، غير منشور)، وأن قيام دولة يهودية حضارية، سيكون محطة للغرب المتمدن في الشرق المتخلف.

تزعم الرواية الإسرائيلية الرسمية أن الفلسطينيين هم المسئولون عن تشردهم، وأنهم المعتدون على الأقلية اليهودية في فلسطين، وذلك بعدم قبول الدول العربية بقرار التقسيم، وإرسالها جيوشها النظامية لمهاجمة اليهود الذين دافعوا عن أنفسهم لينشئوا دولة خاصة بهم، وآخرون يزعمون أنه تبادل للسكان فقال الرئيس السابق إسرائيل بن تسفي " لدي شعور بأن معظم الناس خارج إسرائيل لا يعرفون أولاً يريدون أن يعرفوا بأن الذي حدث هنا لم يكن فقط نشوء امة، بل كان أيضاً تبادل سكاني كبير الحج م بين اليهود والعرب" (كوهين، 1962)، واستعرض يوحنا كوهين مشاكل لاجئين آخرين في العالم مثل الهند، والباكستان وغيرها، وكتب إن الحرب التي فرضها العرب على اليبشوف اليهودي في محاولة

منهم لإلغاء قرار الأمم المتحدة، وإبادة دولة إسرائيل قبل قيامها، قد أدت إلى تبادل سكاني غير مخطط له مسبقاً (كوهين، 1962)، وهذه الروايات تحمل العرب المسؤولية والاعتداء على اليهود وعلى الشرعية الدولية، وفسره داني روبنشتاين فكتب " زعم العرب أن اليهود قد طردوا اللاجئين، وتزعم إسرائيل أن اللاجئين قد فروا بإرادتهم وأن مزاعم العرب لا تأكيد لها، ووضعت إسرائيل معادلة ديمغرافية فيها، أن إسرائيل قد استوعبت مئات الآلاف من اللاجئين اليهود من الدول العربية، وبهذا يكون قد تم تبادل سكاني مع الدول العربية" (روبنشتاين، 2001)، ويأتي ضمن هذه الروايات أن اليهود تظاهراً بالإنسانية قد بذلوا أقصى جهودهم لإيقاف النزوح الفلسطيني، ولإبقائهم آمنين في قراهم، وهذا ما رواه عزرا دانين بقوله: "في بداية ابريل 1948 أوكل لإسرائيل جاليلي رئيس أركان "الهاغنة" لجاد ماخنس وليهوشوع فلمون ولي، مهمة التنقل بين القرى العربية لمحاولة إقناع العرب بعدم مغادرتها، أتمنا المهمة، وقدمنا تقريراً مفصلاً" (دانين، 1987).

أكد بعض المؤرخين الجدد اليهود وجهة النظر العربية، بأن العرب لم يخرجوا بإرادتهم ولا خوفاً، بل طردوا من بيوتهم وأراضيهم، عن طريق عدوان صهيوني مخطط ومدبر لترحيلهم، ومن خلال تطهير عرقي، وأكد المستشرق باروخ كمرلنج المتوفى في يونيو 2007 حدوث الطرد، فقال: "نفذت القوات اليهودية طرداً جماعياً للسكان العرب من داخل حدود ما كان سيصير لاحقاً دولة إسرائيل على مدار عشرة أيام في تموز 1948 واصلت القوات الإسرائيلية طرد أكثر من 100 ألف عربي" (كمرلنج، ب.، مغدال، ي. 2001)، وأرجع الباحث تيد روبرت الأسباب إلى "التدخل الاستعماري الخارجي ، وتدخل القوى العظمى ، مع غياب الزعام ة الموحدة القوية بين الفلسطينيين أنفسهم ، والانقسامات الطبقية والدينية بينهم" (تيد، 1995)، نستطيع أن نلمس تنكر الصهاينة لأفعالهم في محاولة لعدم تحمل تبعات ذلك، ويمكن القول: إنه اجتمعت عوامل كثيرة في الهزيمة، ولكن ليس المهم إن كان خروج اللاجئين تم

طوعاً أو قسراً، بل المهم هو أن لهم الحق في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم، فمن حق كل مواطن أن يرجع إلى وطنه، حتى وان ذهب للسياحة أو الدراسة أو الحج.

### 7.3 الخلاصة

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل من خلفية تاريخية<sup>2</sup> لمفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني قبل قيام إسرائيل في العام 1948 يتضح ما يلي :

- عمق مفهوم الترانسفير المتعارف عليه بأنواعه المتعددة الذي انغرس في الوعي والعقل الصهيوني بدءاً بخطة مينفورد مرورا بكتاب هرتسل ونشاطاته وأعمال مقريه، ودعوات جابوتنسكي الحديدية الحازمة ومقترحات تابعيه، ووصولاً إلى بن غوريون .
- رسوخ فكرة تهجير الفلسطينيين ونفي الآخر في الأفكار والمقترحات الصهيونية العلنية والسرية ومحاضر الجلسات وبرتوكولات الحكومات التي تهدف إلى التغيير الجغرافي، والتخلص من مراكز التجمع السكاني الفلسطيني.
- التخوف من التفوق الديمغرافي الفلسطيني والنمو السكاني الفلسطيني، بالإضافة إلى التمسك بالحاجات الأمنية، أهم ذرائع الفكر الصهيوني لفكرة الترانسفير وتنفيذ الإبعاد.
- ثبوت مسؤولية العصابات الصهيونية والدولة العبرية بتشكيلاتها الرسمية في تنفيذ منهجي لمخططات تهجير مسبقة ، متجسداً في لجنة الترانسفير الحكومية وغيرها، ومنفذاً بعمليات عسكرية مثل الخطة "دالت" وغيرها.

---

<sup>2</sup> - وللمزيد من إلقاء الضوء على حقيقة الادعاءات الإسرائيلية حول أحداث العام 1948 ونقيضها يوصي الباحث بالعودة إلى دراسات نور الدين مصالحة، ودراسات تشلدرز ووليد الخالدي، وأنيس صايغ، وأبو ستة، وشريف كناعنة، ودراسات المؤرخين الإسرائيليين الجدد مثل بني موريس وايلان بابيه وغيرهم.

• التتكر الإسرائيلي وعدم تحمل المسؤولية تجاه اللجوء الفلسطيني، والتمترس خلف تفسيرات

مختلفة لهجرة الفلسطينيين، وتحميل العرب أنفسهم لهذه المسؤولية في محاولة من إسرائيل

للتنصل من تبعات الاعتراف بها هروباً من مطالبتها بحل هذه المسألة.

لم تنجح الأفكار الصهيونية وخططها في التخلص بالكامل من العرب الذين بقوا في منطقة المثلث

والجليل والنقب، وبذلك ظل الهاجس الديمغرافي والأمني الموجه الرئيسي للسياسات الإسرائيلية للتعامل

مع العرب، وتواصل وضع الخطط والمشاريع المنبثقة من الفكر الصهيوني لترحيلهم، وهذا ما سنتناوله

الدراسة في الفصول القادمة.

## الفصل الرابع

### الترانسفير في الفكر الصهيوني بين عامي 1948 - 1967

#### 1.4 المقدمة

أرادت الحركة الصهيونية أن تحافظ على نتائج حرب العام 1948، وعلى الطابع اليهودي لدولة إسرائيل الناشئة، لذا طرح قادتها ومفكروها حلولاً تمثلت في إتباع سياسة الترانسفير ضد الفلسطينيين، وتنفيذه على أرض الواقع، وتجسد ذلك في صور عدة، منها تنفيذ خطط ترحيل العرب من أراضيهم بصورة جماعية، أو على الأقل إبقائهم أقلية، ومنعهم من العودة لهذه الأراضي، والعمل على إعادة توطينهم خارج ديارهم الأصلية إن أمكن، وروجت الدعاية والفكر الصهيوني أن نقل الفلسطينيين إلى أماكن أخرى لا يشكل أية خسارة إنسانية أو مادية، يعالج هذا الفصل هذه المقترحات والأفكار الإسرائيلية الفردية، ويرصد المشاريع الرسمية بين الأعوام 1948-1967، ويعرض القوانين الإسرائيلية الداعمة للترانسفير التي تم وضعها عند وبعد إعلان الدولة، ثم يستعرض العمليات العسكرية في تطبيق فكرة الترانسفير خلال هذه الفترة.

#### 2.4 مشاريع وخطط الترانسفير 1948-1967

شكّل وجود الأقلية العربية تحدياً لسياسة الوحدة اليهودية، ولمحاولة الفكر الصهيوني في إيجاد دولة يهودية صرفة، فحاول الصهاينة طردهم والتضييق عليهم، واستنسل العرب في البقاء في أرضهم بشتى الطرق، فحصلوا على بعض الحقوق منها حق التصويت ودخول النظام السياسي، إلا "أنهم ظلوا خارج مجال السياسة اليهودية التقليدية، ولم يكن للطوائف العربية مشاركة ذات شأن في السلطة" (دواتي، شتاء وربيع 1999)، ولم يجدوا المساواة المنشودة بل واجهوا المزيد من التضييق، ويخلص



الكاتب الإسرائيلي أيان لوستيك هذا الوضع قائلاً: "لم يكن يوجد تجمع للصفوة يشترك في داخله زعماء الطائفتين اليهودية والعربية في مساومة عرقية هادئة، وفي التوزيع الدقيق للموارد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية" (لوستيك، 1980) كما ورد في دواتي، شتاء وربيع 1999))، ويهدف هذا التمييز وعدم المساواة في جميع المجالات السابقة إلى محاولة التخلص من هذا العبء والوجود العربي، وتكريس لمبدأ الترانسفير، وهذا ما تؤكد محاولات التهجير، والقوانين والمشاريع السياسية المطروحة للتخلص من مراكز التجمع السكاني الفلسطيني.

#### 1.2.4. أفكار ومقترحات إسرائيلية للتهجير بين عامي 1948 - 1967 :

بعد أن حسمت إسرائيل الأمر عسكرياً في العام 1948، استندت على فرض الأمر الواقع بالقوة مستمدة هذه الإستراتيجية من مبلهئ الفكر السياسي الصهيوني الرئيسية الثابتة وهي:

- "الاستيلاء على أرض فلسطين.
- "طرد أهلها والتخلص منهم إلى أبعد مكان وتهميش القلة الباقية.
- "طمس تاريخ وجغرافية الشعب الفلسطيني وإنكار وجوده وهويته" (أبو ستة، 2007).

تعامل الموقف الصهيوني مع العرب المتبقين كأجانب، وكخطر أمني، واستمر في استعمال القوة لدفعهم إلى الرحيل، وإحلال المهاجرين اليهود محلهم، والاستفادة من الأراضي والممتلكات الفلسطينية في توطيد أركان الدولة الناشئة، وفرضت حكماً عسكرياً على المناطق التي يسكنها العرب حتى العام 1966، وكان "تطبيق الحكم العسكري يهدف إلى تصفية الروح الوطنية القومية، وتقطيع أوصال العرب وتفريقهم، وفرض أجواء الخوف والإرهاب على العرب، ومصادرة الموارد الاقتصادية المتاحة للعرب، وخلق الأجواء والظروف المأساوية لدفعهم إلى الهجرة خارج البلاد" (جريس، 2005)، وأعلن كثير من الإسرائيليين عن رغبتهم في التخلص من العرب المتبقين، ومن القرى العربية، خاصة تلك التي تشكل

تواصلًا جغرافياً فيما بينها، فهذا **دافيد بن غوريون** قد " استشاط غضباً أثناء تجواله في الجليل لرؤيته القرى العربية "تحتلّ المكان"، وعقب قائلاً: "إنّ كل من يتجول في الجليل ينتابه شعور بأنه ليس جزءاً من إسرائيل" (بشير، 2004)، فمنذ البداية كانت الأرض هي الهدف المرجو، وكان طرد سكانها ومنعهم من العودة هي الوسيلة لتحقيق ذلك، وقد نقل عن "بن غوريون تصريحه في 18 تشرين الثاني 1951 بأنه ينبغي تقطيع الأواصر بين الأرض وأصحابها السابقين" (بشير، 2006)، وأعرب عن أسفه لعدم طرد كل العرب من فلسطين، وقال في إحدى الجلسات مع القيادة العامة للجيش في عام 1948 "لو تصرفنا كأننا جيش واحد وليس كجيوش...، لكان باستطاعتنا إخلاء الجليل الأعلى، القدس والطريق إليها، الرملة واللد، وجنوب البلاد بصورة عامة، والنقب بصورة خاصة" (بشير، 2004)، وقال في 1961 "إن عدد العرب الذين عاشوا قبل قرار الأمم المتحدة في المنطقة التي خصصت لدولة اليهود ليس أكبر من عدد اللاجئين اليهود النازحين من الدول العربية، وهو ما أدى إلى حدوث تبادل سكاني هنا لم نخطط له، وليس هناك أية إمكانية فعلية أو أساس أخلاقي لإعادة العجلة إلى الخلف" (محجوب، 1990).

قال **موشيه شاريت** : "من الأفضل أن لا يكون لدينا عرب في الدولة، الأمر الذي يعني ضمناً أن أولئك الذين هم على استعداد للهجرة يجب تشجيعهم على ذلك" (مصالحة، 1997)، و**دعا ناحوم جولدمان** وهو من رواد الحركة الصهيونية اليهود إلى القدوم إلى إسرائيل، موضحاً من خلال المؤتمر اليهودي العالمي سنة 1954 العلاقة بين إسرائيل ويهود العالم بقوله: "لا توجد أية دولة في العالم يعيش 95% تقريباً من شعبها خارج حدودها" (أبو سعد، 1991)، وهذه دعوة لكل يهود العالم للعيش في دولة لم ترسم حدودها إلى الآن، وكان ذلك عندما "التقى النقيضان النازية والصهيونية ليحققا للصهيونية تطلعاتهم السياسية في إيجاد الوطن والدولة، باتفاقية "هاعفرا" הלאברה (التحويل)" (حداد،

أغسطس 1990)، وفيها تم "تسهيل هجرة اليهود من ألمانيا وحتى نقل أموالهم على شكل بضائع إلى فلسطين،...، وكان "للهعفرا" فوائدها الجمة بالنسبة للكيان الصهيوني في فلسطين، إذ أسفرت عن مضاعفة قوته بشريا واقتصاديا خلال بضع سنوات فقط" (جريس، مارس 1990)، كانت هذه الهجرات على حساب العرب الذين يُنظر إليهم نظرة ربيبة وعداء فقال **ايغال يادين** رئيس أركان الجيش لبن غوريون في أغسطس 1950: "إن الأقلية العربية خطر على الدولة في زمن السلم تماماً كما هي خطر في زمن الحرب" (مصالحة، 1997)، ولهذا طرحت خطط إسرائيلية أخرى لتهجير العرب، وتعزيز سيطرة إسرائيل على الأرض، ومن أجل ذلك قال **جوزيف شختمان**: "الحل الوحيد هو تبادل منظم للسكان بين عرب فلسطين ويهود الدول العربية وخصوصا العراق" (مصالحة، 1992)، واقترح **ايغال ألون** "نقل اللاجئين الفلسطينيين إلى صحراء سيناء، وإقناع الفلسطينيين بالرحيل عن البلد، وكان قد قال لا نقوم بإعلام كاف في الأوساط العربية لتشجيع الهجرة، ودعا إلى إقامة مراكز ومشاريع استيطانية على امتداد غور الأردن وحول القدس وجبل الخليل، ورأى أن يوطن اللاجئين في الضفة الغربية أو العريش" (البطش، 2002).

قال **موشيه ديان** في 18 يونيو 1950: أمل أن تسنح لنا فرصة أخرى في المستقبل لترحيل هؤلاء العرب عن أرض إسرائيل إذا توفرت هذه الفرصة يجب أن لا نفعل أي شيء لإغلاق هذا الخيار" (مصالحة، 1997)، وجاء في أرشيف حزب العمل في العام 1952 أن **موشيه ديان** قال يجب الاعتراف أن إسرائيل لا تملك حلاً لمشكلة اللاجئين، وإذا أرادوا العيش معنا، فعليهم العيش مثل ... ومن يريد أن يذهب فليذهب،...، وبهذه الطريقة يقل عدد اللاجئين وهذا بالنسبة لي أمر عظيم) (الدار، ع.، زرطال، ع.، 2006)، وأوصى **مناحيم بيغن** بتدمير مخيمات اللاجئين، ونقل أهاليها إلى سيناء التي انتزعت مؤخراً من المصريين" (محجوب، 1990).

وضعت مشاريع التخلص من الفلسطينيين مبكراً، وقد طالب **تسفي شيلو** الحاكم العسكري في الجليل بطرد الفلسطينيين، حيث كتب "يوجد في المناطق المحررة - يقصد فلسطين المحتلة - مئات الألوف من العرب، وأن احتواء هؤلاء السكان داخل حدود إسرائيل يعتبر قنبلة زمنية في قلب الدولة ، إذ أن إبقاءهم في هذه المناطق يُعرض إسرائيل للمخاطر ويشكل خطراً على طابعها القومي اليهودي" (محارب، 2006)، وخلص " شيلو" أن الحل الوحيد هو تنظيم هجرتهم وتوطينهم في البلدان العربية كثيرة المياه والأرض، مثل سوريا والعراق" (محارب، 2006)، "إن سلطات الاحتلال تحافظ على الهدف المعلن لسياستها الرامية إلى جعل إسرائيل يهودية بمقدار ما هي إنجلترا الإنجليزية، ولكي يتسنى لها تحقيق هذه الغاية...، يتوجب عليها إذن بذل الجهود للامعان في تشريد البقية الباقية من سكان عرب فلسطين" (أبو لغد، 1972).

#### 2.2.4. المشاريع الصهيونية لتوطين وتأهيل اللاجئين الفلسطينيين :

عمل الصهاينة على تضيق الخناق على الفلسطينيين لدفعهم إلى الهجرة، وعلى تمرير مشاريع تركز الترانسفير، وسميت بأسماء متعددة، منها مشاريع توطين أو تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في أماكن بديلة، أو حتى مشاريع تحسين مستوى المعيشة في المخيمات، أو مشاريع سلمية لتسوية الصراع، وقد رفضها الشعب الفلسطيني، واعتبرها شكلاً من أشكال التهجير القسري، و تتناقض مع حق العودة ، وتهدف إلى إلغاء الهوية والوجود الفلسطيني، وسنركز فيما يلي على أهمها:

اتفق **جوزيف شختمان** في مشروعه المقدم في العام 1948 مع مقترح **الياهو بن حورين**، حيث قدم شختمان في أيلول 1948 مشروع لترحيل الفلسطينيين إلى العراق قسراً إلى لجنة الترحيل، ويتضمن مشروعه النقاط التالية:

"ترحيل إجباري للاجئين وغير اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة توطينهم في العراق، الحل المعقول الوحيد هو تبادل منظم للسكان بين فلسطين والبلاد العربية، وبشكل أساسي إلى العراق، وترحيل اليهود من البلاد العربية إلى إسرائيل، التوطين لابد من تعزيزه بمعاهدة بين حكومتي إسرائيل والعراق، وربما دول عربية أخرى (مصالحة، 1992)، وكانت "الخطوط العامة تقوم على أن كل عربي في الدولة اليهودية، وكل يهودي في العراق سيكون عرضة للتهجير، تقوم إسرائيل بدفع تعويضات كاملة للفلسطينيين عن ممتلكاتهم التي تركوها وراءهم" (Joseph Shechtman: (1993) كما ورد في المدهون، ( 2005))، و"ناشد شختمان الإدارة الأمريكية دعم القضية الصهيونية، وإجلاء الفلسطينيين وإعادة توطينهم في العراق" (مصالحة، 2001)، و"عندما استلم ممثل الوكالة اليهودية في واشنطن النسخة الأولى من خطة شختمان في أوائل مايو 1948، طلب الممثل من الولايات المتحدة دعم الخطة، بحيث لا يبقى فلسطيني واحد دون ترحيل" (أبو ستة، 2007).

أما خطة "عملية يوحنان" (1950-1953) وهي خطة وضعها يوسف فايتس لترحيل طوعي للعرب في إسرائيل، بدأت سنة 1950 كخطة لترحيل أكثر من 20 عائلة عربية مسيحية من قرية "الجش" في الجليل للأرجنتين، وقد دعم رئيس الحكومة "بن غوريون" ومعظم الوزراء الخطة، وكتب فايتس في حزيران 1951 إلى السفير يعكوف تسور إن الغرض الأساسي لهذا الأمر "مفتساع מבצלה (عملية) يوحنان" هو ترحيل السكان العرب من إسرائيل، ولكن العملية فشلت لأن الفلسطينيين الذين أبدوا رغبتهم في الترحيل، فقدوا اهتمامهم بذلك في أوائل سنة 1953 (مصالحة، 1997)، وعنها كتب "إسرائيل شاحك" التقى فايتس ببين غوريون، وذكر له مضمون مشروع التهجير هذا، صاح بن غوريون قائلاً: أنها فكرة عظيمة ومهمة جداً، وعندما عاد فايتس من بيونس ايرس في الخامس من فبراير

1952 باشر بالعمل لإقناع المسيحيين، ولكنهم قالوا لا توجد أرض أفضل من أرض فلسطين" (محجوب، 1990)، وفشل هذا المشروع.

قدمت خطة "العملية الليبية" (1953-1958) عندما لم تجد القيادة السياسية الرسمية في إسرائيل أية إمكانية لتنفيذ طرد شامل وواسع للفلسطينيين الذين بقوا فيها، سعت هذه القيادة إلى تمزيق وتفكيك الهوية القومية للعرب الفلسطينيي ن(منصور، صيف وخريف 2003)، فقام يوسف فايتس وموشي ساسون بإعداد خطة توطين للفلسطينيين في ليبيا، وذلك بشراء أراض واسعة هناك من المستعمرين الإيطاليين، على أن يتم تبادل لأملاك العرب في إسرائيل مع أملاك اليهود المتبقين في ليبيا (حوالي 3500 شخص)، وتشجيعهم على الهجرة لإسرائيل، وصادق عليها الوزير موشي شاريت، وعمل فايتس ودانين بهذه الخطة بشكل سري لمدة أربع سنوات إلا أنها فشلت في النهاية بسبب الأحداث في الشرق الأوسط في الفترة بين 1954-1958م، وافتضح الخطة بشكل غير متوقع (مصالحه، 1997)، وفشلت لأنها لم تخصص أموال لهذه العملية، بقول بن غوريون لفايتس: إمكانية محدودة، ومستودعكم يحتاج إلى الأموال، وليس لدينا أموال الآن، فالأسلحة تلتهم كل شيء، وتم حل اللجنة، إلا أن معلومات متقطعة نشرت في إسرائيل بعد وقت طويل، بينت أنه خلال هذه الفترة القصيرة نجحت اللجنة في نقل بضع مئات من الفلسطينيين إلى ليبيا من العائلات الفقيرة (محجوب، 1990).

في العام 1956 جاءت خطة عملية حفر فريت (التي تعني حيوان الخلد) لطرد العرب، بعد قيام الجيش الإسرائيلي بقتل 49 فلسطينياً في مذبحه كفر قاسم بتاريخ 29 أكتوبر 1956، رغبةً في استغلال أحداث العدوان الثلاثي على مصر في طرد الفلسطينيين من المثلث إلى الأردن، وذلك في الحرب المحتملة مع الأردن، وشارك بن غوريون في إعداد وتوجيه العملية، إلا أن إلغاء خطط الحرب مع الأردن أفسلها فأعيدت إلى الرف، لأن الأردن لم يقدم الذريعة الكافية للحرب، وألغيت عملية

الترحيل، وبالرغم من فشل العملية في تنفيذ عمليات طرد للعرب، إلا أن إسحاق رابين قام بطرد نحو 2000 إلى 5000 شخص (مصالحة، 1997)، ولم تشهد عملية الطرد هذه ردود أفعال دولية بسبب التركيز العالمي على مصر، ورغم أن كامل الخطة لم تنجح في طرد عرب المثلث إلا أنه يمكن النظر إليها كجزء من الاتجاه الصهيوني العام في طرد العرب على نطاق واسع.

تم رسم خطة "لجنة دانين" بين العامين 1956-1957، حيث لم يقتصر أسلوب التهجير على عرب الداخل، فقد دفع احتلال قطاع غزة عام 1956 لتشكيل بن غوريون لجنة سرية ترأسها عزرا دانين لتدرس اقتراحات توطين مئات الآلاف من لاجئي القطاع في سيناء ودول عربية وأوربية، وإعادة تأهيلهم ولكن هذه الخطة لم تنفذ بسبب الانسحاب من القطاع، وكتب عزرا دانين إلى دافيد شالنتيل أنه كان بالإمكان أن نتحرك بقدر كبير في غزة، ولكننا لم نتلق الإذن والموافقة لذلك، وظل الأمن حجة للترحيل، فقد "صرح بن غوريون في آذار عام 1957 سيبقى قطاع غزة مصدراً للمشاكل ما لم يوطن اللاجئين في مكان آخر" (مصالحة، 1997)، أما "حاييم ياحيل من وزارة الخارجية فقد رسم خطة في العام ذاته تدعو إلى ضم القطاع لإسرائيل، بعد أن يتم توطين اللاجئين فيه ضمن ثلاث مجموعات، الأولى في غزة، والثانية في إسرائيل، والثالثة في سيناء" (مصالحة، 1997)، ولم ينجح الترانسفير هنا ربما لقصر مدة احتلال القطاع، ولكنه ظل حاضراً في الوعي الصهيوني.

أعلن **موشيه شاريت** في واشنطن في 19 ديسمبر 1956 عن مشروعه الذي أبدى فيه استعداد إسرائيل لتقديم تنازلات هامة، من أجل تحقيق تسوية سلمية للنزاع، واستعدادها للمساهمة الفعالة في جمع الأموال، من أجل توطين اللاجئين في البلاد العربية والتعويض، ويتلخص هذا المشروع "بموافقة إسرائيل على إجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة، مع رفض التفاوض على أساس خطوط

التقسيم لعام 1947، وقبول إسرائيل تطوير نهر الأردن الذي اقترحه جونستون، حيث تشترك مع الدول العربية في الاستفادة من مياه نهري: الأردن، واليرموك" (بعباع، 2006).

انفتحت إسرائيل مع ألمانيا الغربية عام 1962 على استقدام عمال بأسعار رخيصة بشرط أن يكونوا شباباً، ونجحت الخطة نجاحاً جزئياً إذ يوجد اليوم بضعة آلاف من غزة مواطنين ولاجئين في ألمانيا (وسائر أوروبا) خرجوا في تلك الفترة (أبو ستة، 2007).

تميز إريئيل شارون بأنه أكثر قادة إسرائيل فتكاً بالفلسطينيين، وكان ممن دعا إلى طرد الفلسطينيين، فقد ذكر عوزي بنزيمان كاتب سيرته أنه في العام 1964 عندما كان قائد المنطقة الشمالية طلب جمع المعطيات عن عدد المركبات والشاحنات التي تلزم في حال وقوع الحرب لنقل نحو 300 ألف مواطن عربي إسرائيلي إلى خارج البلاد ، على أن تكون خطة احتياطية تكون جاهزة للتنفيذ في حال وقوع الحرب لاستغلالها في طردهم متذرعاً بالأمن، ورفض معظم العاملين مع شارون التعاون معه خشية انكشاف الخطة مما سيؤدي إلى إحراج إسرائيل (مصالحة، 1997)، و"يذهب بنزيمان إلى أن هذا لم يكن مجرد تمرين حسابي، بل طلباً لإعداد خطة عملية لإعادة إسكان هؤلاء الناس، وذلك ضمن خطة طوارئ أعدت للتنفيذ في حال الحرب مع سوريا" (أرنسون، 1990)، نلاحظ أنها مشابهة لخطة حفرقيرت، وأنها لو تمت لكان المثلث خالياً الآن من العرب.

طرح ليفي اشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ 17 مايو 1965 مشروعاً للسلام، وتم اعتباره حينها رداً على اقتراحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ويتلخص مشروع أشكول في أنه ينطلق من التزامين: الأول الواجب العام الذي تخضع له جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العيش بسلام معاً، والثاني: الالتزام باتفاقيات الهدنة لعام 1949م التي تنص على أن الهدنة هي مرحلة انتقالية نحو السلام الدائم" (شؤون إسرائيلية، 1973، كما ورد في المدهون، 2005)، وينص " على أن



تتم التسوية على أساس وضع إسرائيل القائم آنذاك، وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل " (بعباع،2006)، ودعا مشروع اشكول إلى " دمج اللاجئين فيها أسماء" بيئتهم الوطنية الطبيعية " (كيالي، حزيران 1991)، ويقصد بذلك الدول العربية المجاورة، وأهم ما جاء في هذا المشروع أنه تضمن " توجيه كمية كبيرة من الموارد الاقتصادية والبشرية بهدف إعادة توطين اللاجئين " (مركز غزة للحقوق، 1999)، وأبدى استعداد إسرائيل للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين باعتباره الحل المناسب لهم ولإسرائيل " ( مشاريع توطين، 1999)، ويرى الباحث هنا أن هذا المشروع يعبر عن تطلعات إسرائيل بالمفاوضات المباشرة مع العرب، و التطبيع والاندماج في المنطقة، وغزو الأسواق العربية، والتخلص من القضية الفلسطينية التي لا يرون فيها إلا مشكلة لاجئين، وأنه مشروع للتسوية والتسليم بالهيمنة الإسرائيلية، مع الحفاظ على نتائج الترانسفير الذي طبق حتى حينه، وقد عزز هذا النهج ما كشف النقاب عنه في موقع المستوطنين "القناة السابعة" عن خطة "ليفي اشكول" للترانسفير جاء فيها: " تبين من بروتوكول مناقشات لجنة رئاسة الأركان لشؤون المناطق المنعقدة بتاريخ 1967 /9/28 أن موتى غور قائد منطقة غزة أيد نقل آلاف الفلسطينيين إلى الضفة، وجاء في المناقشات أن نائب وزير الدفاع في حينه تسييفي دينشتاين قال فهمت من أشكول بأنه لا يستبعد القيام بخطوات تؤدي إلى ترك العرب للمناطق وقال لي: بأنه تقرر اتخاذ سياسة تشديد القبضة ضد الفلسطينيين، ولو حدث نتيجة لذلك ترك الآلاف منهم فانه لن يتأثر، وفي نفس الجلسة قال موتى غور علينا أن نواصل القيام بخطوات نقل السكان من غزة إلى الضفة وحسب اعتقادي يجب أن نقوم بخلق ظروف تجعل السكان يخرجون من القطاع، يجب أن لا نجعل الضغط يؤدي إلى تمرد بل دفعهم للخروج، وهذه الظروف يجب أن نخلقها للاجئين والمواطنين معا حتى يشعروا بأنه لا أمل لهم في القطاع، وازداد الحديث عن الترانسفير سخونة وقال مدير عام الزراعة أ. عميعاد: بالإمكان نقل أعداد كبيرة لغور الأردن، ولا أؤيد نقل باقي السكان بل فقط للاجئين، وفي الجلسة شلومو غازيت منسق

المناطق المحتلة قال يجب أن تكون هذه الإجراءات موسعة علي كل السكان وبصورة تدريجية (هوبرمان، 2007).

وذكر "إسرائيل شاحك" أن "النصر الإسرائيلي فتح صنابير تدفق الجنون الماشيخاني في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وبتاريخ 29/9/1967 ذكر يوسف فايتس في صحيفة دافار بالاقترح الذي قدمه في 1940 لطرده كل الفلسطينيين، وطالب بتنفيذه على الفور في خضم الانتصار العسكري" (محبوب، 1990)، إن طرَح الإسرائيليون لهذه الرؤى والمشاريع يخدم أهدافاً أمنية وسياسية، وتركز على التخلص من العرب، والاستيلاء على الأرض، وبينها قاسم مشترك هو رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، و فشلت هذه التجارب بصورة عامة بسبب تمسك اللاجئين بحقهم.

#### 3.4 الترانسفير في القوانين الإسرائيلية 1948-1967 :

عانى فلسطينيو 48 من قوانين وممارسات صهيونية تمييزية، وفرضت قوانين الأراضي والمواطنة والعودة التي تمنح اليهود أفضلية، وشكلت لجان رسمية للنظر في التهجير والتوطين، وفُرض ا لحكم العسكري، ومورس التضييق والبطالة لدفعهم للبحث عن العمل في الخارج، و" لم يسمح حتى العام 1965 بقبول العرب كأعضاء في نقابة العمال (الهستدروت) ،...، وبعد إلغاء الحكم العسكري ظل وا يخضعون لنظام مراقبة وملاحظة بوليسي صارم " (كيمرلينغ ، 2006)، وفيما يلي أبرز القوانين الصهيونية التي ترمي إلى طرد الفلسطينيين:

#### 1.3.4. لجنة الترانسفير الوزارية:

شكلت السلطات الإسرائيلية عدة لجان حكومية مختصة بترحيل الفلسطينيين ومستقبلهم، منها تلك التي

"تشكلت في نهاية آب (أغسطس) 1948م، وهي لجنة ترانسفير رسمية عينتها الحكومة من أجل

التخطيط المنظم لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية " (مصالحة، 2003)، وترأسها

يوسف فايتس وشخصيات أمنية وسياسية هامة منهم زلمان ليف، وعزرا دانين الذي أوضح أهدافها "

بأنها لفحص مسألة اللاجئين، وطرق معالجتها، وبحث مشكلة الممتلكات العربية في إسرائيل "

(دانين، 1987)، وقدمت لبن غوريون في 31 أكتوبر 1948 توصياتها التي تعزز مبدأ الترانسفير وتمنع

عودة اللاجئين أو ما أسمتهم المتسللين، واقتрحت النقاط التالية:

- "منع العرب من العودة إلى ديارهم، والمساعدة في استيعاب العرب في أماكن أخرى.
- "تصفية أكبر عدد ممكن من القرى خلال العملية العسكرية.
- "إلغاء وتعليق قيامهم بفلاحة أية أراض بما في ذلك الحصاد وجمع الغلال وقطف الزيتون وما إلى ذلك حتى في أيام وقف إطلاق النار.

• "توطين اليهود في القرى والمدن بحيث لا ينشأ فراغ.

• "تنظيم حملة دعائية باتجاه عدم العودة" (ياهف، صيف وخريف 2003).

ومن الأهداف أيضاً بند "استدعاء (تخليص) يهود العراق وسوريا" (موريس، 1993) وتنافس

الإسرائيليون بعد هذه اللجنة في طرح مشاريع توطين بهدف الترانسفير.

جاء في تقرير بنحاس لافون في أكتوبر 1951 أن "هجرة العرب المقيمين في إسرائيل مرغوب فيه من

دون شك، لكن من المشكوك فيه إمكان تحقيق ذلك بالوسائل المتاحة لحكم عسكري في زمن السلم،

وفي دولة ديمقراطية مفتوحة علي النقد والإشراف وبحاجة إلى تعاطف العالم" (مصالحة، 1997)،

نلحظ أن فكرة التهجير رغبة صهيونية ولكنها لم تكن ممكنة بسبب الظروف السائدة.

وتم تأسيس سلطة تأهيل اللاجئين برئاسة يوسف فايتس، وعملت هذه السلطة لمدة أربع أعوام 1949-1953، وكانت مسئولة عن المهجرين في الداخل، ووضع الاستراتيجيات اللازمة التي تلخصت بيندين أساسيين هما إجبار السكان الفلسطينيين على الانتقال إلى الأماكن التي تراها السلطة مناسبة، والثاني توطين اللاجئين، وقد نجحت بتوطين مئات المهجرين الفلسطينيين، ضمن قرى لجوء "رسمية" وشبه رسمية، كانت قد حددتها لهذا الغرض، قامت السلطة الإسرائيلية بطرد عدداً أكبر من الفلسطينيين إلى ما وراء الحدود (الهيئة العامة للاستعلامات، 2006)، وفي نفس الوقت رفضت إسرائيل بكل شدة إعادة التوطين في القرى المهجرة تحت حجج الأمن والاستيطان، وسنت في هذه الفترة عدة قوانين تحمل في طياتها الرغبة في تقليص عدد العرب.

#### 2.3.4. قانون: العودة، والجنسية :

من المعلوم أن المواطنة في أي دولة هي علاقة انتماء الفرد بتلك الدولة، فعندما يحصل على جنسيتها يصبح مواطناً فيها، وتبعاً لذلك فإنه يحظى بحقوق ويطرئ عليه واجبات، قامت إسرائيل بسن قانون فريد من نوعه بتاريخ 5 يوليو 1950 سُمي قانون العودة أكدت فيه طابعها الاستيطاني العنصري، وتكررت فيه بشكل واضح لحق عودة الفلسطينيين، فإسرائيل تمنح الجنسية تلقائياً لكل يهودي يهاجر إليها بمجرد دخوله، بغض النظر عن ولائه للدولة التي يعيش فيها، وينص على أن التزام اليهودي بالعيش في إسرائيل يعلو على أي التزام آخر، وأن الهجرة (عليها) Aliya إلى إسرائيل لا تشترط تنازل المهاجر عن جنسيته الأصلية، ويحظى كل قادم جديد على امتيازات ومساعدات مالية، و"حدد قانون المواطنة الإسرائيلي 1952 ستة طرق للحصول على المواطنة الإسرائيلية وهي استناداً على قانون العودة، من التوطن في إسرائيل، الولادة في إسرائيل، الاستيطان، وقوة المنح، وقوة التجنس" (روبنشتاين، 1985)، وهذا أدى إلى عدم تجانس مجتمعي في إسرائيل بسبب الاختلاف على هوية

اليهودي الحقيقي، وهذا " الفشل في تعريف اليهودي يضعف مقدراتها التعبوية، بل ويضرب أسطورة الشرعية الصهيونية في الصميم، والصهاينة أنفسهم يدركون هذا تمام الإدراك، ومن هنا إصرارهم على ما يسمونه تهويد كل شيء في فلسطين" (المسيري، 2001)، وقيدت حصول فلسطيني الداخل على الجنسية بعدة شروط منها:

- " أن يكون الشخص المعني مسجلا في سجل السكان بتاريخ 1 مارس 1952.
- " مقيما في إسرائيل يوم بدء سريان قانون الجنسية في 14 يوليو 1952.
- "وأن يكون موجودا في إسرائيل أو في منطقة أصبحت جزءا من إسرائيل بعد إقامتها.
- "أو أن يكون قد دخل إسرائيل بصورة قانونية في الفترة ما بين إقامة دولة إسرائيل وبدء سريان قانون الجنسية" (عدوان، 2005).

واجه الفلسطينيون في إسرائيل سياسات تمييزية تفرق بين اليهودي وغيره، فقد وضعت الكثير من القوانين الأساسية والتشريعات أولوية حماية الطابع اليهودي للدولة، ومصالح الشعب اليهودي أمام كل اعتبار، و"يعتبر قانون العودة أحد المعالم المميزة لطبيعة إسرائيل العنصرية والذي تقرر بموجبه منح الجنسية علي أساس ديني" (أبو سعد، 1991)، ووُصف بأنه أشد قوانين إسرائيل صهيونية، و"لا يستطيع الفلسطينيون في إسرائيل الدخول تحت مظلة الهوية الإسرائيلية، لكونها هوية معرفة وفق الانتماء الديني، ولا يستطيع الفلسطينيون في الوقت ذاته أن يعرفوا أنفسهم كمجموعة خارجية، لأنهم لا يملكون حكما ذاتيا ثقافيا" (يونان، 2005).

أبدى المفكرون الصهاينة رضاهم عن قانون العودة، فهذا الأديب الشهير أ.ب. يهوشوع قال عنه: "إن قانون العودة تجسيد قانوني للطابع اليهودي الصهيوني للدولة، والهوية الإسرائيلية هي في الأساس تعبير كامل عن الهوية اليهودية" (مصالحة، 1997)، وقال "بن غوريون تعقبا علي سن قانون العودة

والجنسية هذه ليست فقط دولة يهودية، حيث أكثرية السكان من اليهود، بل هي دولة لجميع اليهود" (أبو سعد، 1991)، وقد "برز في العام 1948 إجماع لدى أعضاء الهيئة التنفيذية في الوكالة اليهودية يدعو إلى حرمان العرب في فلسطين من الجنسية الإسرائيلية، وذلك لتحقيق تخفيض ملحوظ في أعدادهم في الدولة اليهودية" (موريس، 1993)، أي أن الجنسية تعتمد علي مبدأ العودة ذو المعيار العرقي العنصري، " فهذه السياسات التمييزية قد قُننت في شكل تشريعات صادرة عن سلطة تشريعية محلية، وبكلمة أخرى فقد أصبح التمييز العنصري في الكيان الصهيوني مؤسسة قانونية dejuri، كما أنه قد تجاوزه كما في جنوب أفريقيا إلى التمييز الواقعي defacto " (أبو سعد، 1991)، وإمعانا في التمييز حرصت إسرائيل على تجزئة العرب " فالمؤسسة الحاكمة الإسرائيلية تتعامل مع المواطنين العرب على أنهم ينتمون إلى أقليات طائفية وفق المفهوم السائد في إسرائيل وليسوا أقلية قومية" (دحلة، 2005)، وعملت على " تقسيم الأقلية العربية إلى مسلمين ومسيحيين ودروز وبدو، وتم فصل الدروز عن الأقلية العربية لا بتعريفهم كدين فقط، وإنما كأقلية قومية منفصلة أو قومية في حد ذاتها" (جمال، 2005)، يأتي ذلك ضمن مبدأ الاستفراد بكل طائفة على حدة، انه قانون تمييزي، و"يخالف الأسس المستخدمة في المجتمع الدولي، ويشكل خرقا فاضحا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وديباجته، لتدخله السافر في سيادة الدول، وخطف مواطنيها ورعاياها" (أبو سعد، 1991)، و"هذا الغبن والظلم ضد العرب في قانون المواطنة والجنسية الذي لا ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الثقافي بين أفراد مجموعات المجتمع السياسي فحسب، وإنما عليها كذلك أن تضمن حقوقهم التاريخية على الأرض" (جمال، 2005).

#### 3.3.4. قوانين الأراضي والأمولاك :

واصلت إسرائيل القيام بالإجراءات التشريعية والميدانية لفرض الأمر الواقع، و تثبتت استيلاءها على الأراضي العربية التي قامت بتهجير أهلها منها خشية عودتهم إليها، فكانت "إحدى السبل التي اتخذتها القيادة الإسرائيلية من أجل مقاومة الضغط الدولي لإعادة اللاجئين لقراهم، كان إنشاء المستوطنات في الأراضي التي كانوا يقطنون فيها، وذلك لفرض الأمر الواقع" (جلعادي، 1999)، ومن أجل ذلك قامت السلطات بسن قوانين ضد هؤلاء المهجرين، وبفعل أنظمة الطوارئ كإغلاق المناطق عسكرياً، وتسريع عملية هدم القرى العربية لمسحها عن الخارطة و شطبها من أذهان أبناءها، وبتغيير أسماء الأماكن العربية إلى عبرية، وأقامت المستوطنات عليها، ونفذت بعض الخطوات الميدانية تجاه المهجرين وقراهم ومدنهم، تعزيزاً لفكرة الترحيل والإحلال، وفرضت قوانين استملاك الأراضي لمصادرتها وطردها مالكيها، وكانت "ضرورات الأمن، أراضي الدولة، أملاك الغائب أشيع المسوغات استعمالاً لاستخلاص الأراضي من أيدي العرب" (أرنسون، 1990).

#### 4.3.4. أنظمة الطوارئ بشأن استعمال الأراضي البور :

هي قوانين صدرت في 15 أكتوبر 1948 لمصادرة الأراضي والتمهيد لسياسة الترانسفير، و"يمنح وزير الزراعة الإسرائيلي بموجبها الحق في إنذار كل صاحب أرض بور بأن يزرع أرضه، وفي حال عدم ثبوت ذلك يحق للوزير أن يضع هذه الأرض تحت تصرفه لاستغلالها زراعياً، بذريعة أن مصلحة الدولة تقتضي تنشيط الإنتاج الزراعي" (هاشم حمدان، 2005)، ولكنها كانت مقيدة نوعاً ما "فبموجب هذه الأنظمة يحق للوزير وضع يده على الأرض لفترة 35 شهراً فقط، ودون أن يمس هذا الإجراء حق الملكية للأرض، ولذلك اخذ المشرع الإسرائيلي يبحث عن وسائل أخرى يثبت فيها سيطرته على الأرض" (المهجرون اللاجئون في وطنهم والنكبة، 2007)، لذا فَعَلَّت قوانين الطوارئ الانتدابية و"هي قوانين شرعها الانتداب البريطاني ابتداء من عام 1936 وأخذت شكلها النهائي 1945 بعد إضافات

وتعديلات أجريت عليها، وتستخدم هذه القوانين في تهويد الأرض بكتل بشرية يهودية، "وبموجب قوانين الطوارئ استطاعت السلطات ترحيل السكان العرب عن أراضيهم ومصادرتها على أنها أملاك غائبين، بينما أصحاب هذه الأراضي يقيمون حتى اليوم في داخل حدود إسرائيل، منها القرى ميعار وصفورية" (بدر، 1985)، كان الهدف من فرض قانون الطوارئ والحكم العسكري منع عودة اللاجئين، والقيام بعمليات إخلاء القرى، فقانون الطوارئ خول الحكام العسكريين بإغلاق المناطق العربية، والقيام بعمليات اعتقال إداري، وتفرض عقوبات وغرامات عالية، لتحقيق السيطرة على العرب ليخدم أهدافاً أمنية وديمقراطية واستيطانية.

#### 5.3.4. قانون أملاك الغائبين و قانون استملاك الأراضي :

قررت اللجنة الإسرائيلية الخاصة بأموال الغائبين أن الغائب هو كل شخص ترك مكان سكناه بعد 29 نوفمبر 1947 إلى دولة معادية (يقصد الدول العربية المجاورة )، أو إلى أي مكان آخر في فلسطين تواجدت فيه قوات عارضت قيام دولة إسرائيل، ويشمل هذا التعريف كل الذين هجروا أثناء الحرب، كما يشمل أي شخص انتقل من مكان سكناه إلى أقارب له في قرية أخرى ، وذلك "ريثماً" تنتهي حالة الطوارئ التي أعلن عنها مع قيام دولة إسرائيل (هاشم حمدان، 2005)، فقد أعلنت اللجنة القومية الإسرائيلية عن إعلان حالة الطوارئ (روينشتاين، 1980)، وما زال قائماً حتى الآن (العام 2008)، وهناك آلاف الفلسطينيين داخل الخط الأخضر يسكنون حالياً في قرى أخرى، وتعتبرهم السلطات الإسرائيلية غائبين، واصطُح على تسميتهم " الغائبين الحاضرين".

وقررت إسرائيل مصادرة أملاك كل من لا يوجد في قريته خلال فترة معينة، وتم اتخاذ العديد من القوانين التي تم فيها استخدام الأراضي والممتلكات الفلسطينية بعد العام 1948، منها أنظمة الطوارئ 1948 بشأن أملاك الغائبين، وقانون أملاك الغائبين الصادر في 14 مارس 1950، الذي وصفته



المحكمة العليا الإسرائيلية بأنه يهدف أساساً إلى تركيز إدارة الأراضي التي يملكها الغائبون في يد (حارس) القيم على أملاك الغائبين Custodian ليقوم بحماية هذه الأملاك ، واعتبر القانون القيم على أملاك الغائبين مالكاً لهذه الأملاك إلى أن يثبت الغائب أنه لم يكن غائباً أو أنه لا يعتبر غائباً ، وتم فيه "تحويل حق المال الطبيعي إلى حارس أملاك الغائبين، وجعله مسئولاً قانونياً أمام المالك الحقيقي من ناحية القيمة وليس العودة لممتلكاته" (أبو ستة، 2001-ب)، وتم توزيع الفلسطينيين في إسرائيل بعيداً عن منازلهم وتم الإعلان عنهم كغائبين، و"قُدرت أعدادهم بـ 260 ألف فلسطيني مهجر في الداخل من عام 1948، يشكلون ربع مجموع الفلسطينيين في إسرائيل (عوض، هبل، 2003)، وبموجب أنظمة الطوارئ تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من أملاك تحت تصرف القيم على أملاك الغائبين، بيد أنها لم تمنح هذا القيم كامل الصلاحيات، بل صلاحية مؤقتة بشأن التصرف في هذه الأملاك، وحصراً في المحافظة على هذه الأملاك في الفترة الانتقالية لصالح أصحابها الشرعيين، أي" لم يمنح صلاحية نقل أو بيع هذه الممتلكات لآخرين، وهذا الأمر صعب كثيراً على السلطات الإسرائيلية، وشكل عائقاً أمامها لاستعمال الأراضي لأهداف الاستيطان واستيعاب المهاجرين الجدد " (المهجرون اللاجئون في وطنهم والنكبة، 2007).

بدأ السعي إلى تشريع جديد لتثبيت السيطرة الدائمة على أراضي الغائبين من خلال تشريعات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الأخطاء التي تم الوقوع فيها، لذا استثنى القانون نقل ملكية هذه الأملاك سلطة التطوير التي أعلن عن قيامها بموجب "قانون سلطة التطوير" (نقل أملاك) لسنة 1950، و"منحت هذه السلطة صلاحيات واسعة تشمل شراء الأراضي واستئجارها واستبدالها والتصرف بها تصرف المالك بملكه" (هاشم حمدان، 2005)، ثم بدأت عملية نقل الأراضي، "فبتاريخ 53/9/29 اتفق القيم وسلطة التطوير على تحويل كل ما تبقى تحت سيطرته ، لصالح سلطة التطوير التي قامت بدورها بتحويل

كميات كبيرة لصالح " الكيرن كيمت " (المهجرون اللاجئون في وطنهم والنكبة، 2007)، أي أن وظيفة القيم تأتي لتبرير وتكريس واقع الاستيلاء على الممتلكات، وتثبيت ذلك قانونياً.

بموجب قانون استملاك الأراضي الصادر في العام 1953 حاولت السلطات عرض تعويضات مالية على الغائبين المنقولة أملاكهم إلى القيم على أملاك الغائبين ، بحجة استخدامها لأغراض التعمير والإينماء الاقتصادي "وقامت سلطة التطوير وبعدها "دائرة أراضي إسرائيل " التي انتقلت أملاك سلطة التطوير إليها، بإجراء مفاوضات مع الكثير من المهجرين "الغائبين"، إلا أن الغالبية رفضت التعويضات المالية مقابل الأرض " (هاشم حمدان، 2005)، وتؤكد كل المؤشرات أن نسبة الذين استلموا هذه التعويضات قليلة جداً ، ليس بسبب كون التعويضات المعروضة قليلة جداً ، بل نتيجة تمسك المهجرين بأراضيهم وعدم الإقرار بشرعية كل القوانين الإسرائيلية الجائرة" (المهجرون اللاجئون في وطنهم والنكبة، 2007). و"بالرغم عن محاولة إخفاء الوثائق المتعلقة بأملاك الغائبين حسب ادعاء القيم، إلا أن تسجيلات هذه الأراضي لا تزال محفوظة في ملفات الأمم المتحدة عن طريق اللجنة الثلاثية التي أقيمت في أوائل الخمسينيات لمعالجة قضية اللاجئين " (المهجرون اللاجئون في وطنهم والنكبة، 2007)، و"اتخذت الحكومة عام 1998 خطوة أخرى لم تجرؤ على اتخاذها من 1948 والتي تتضمن بيع أراضي اللاجئين لدى "الحارس على أملاك الغائبين" إلى اليهود في الخارج، ولا يحملون جنسية إسرائيلية" (اللاجئون الفلسطينيون، 2004)، إن قوانين مصادرة الأراضي تأتي ضمن السياسة الإسرائيلية المكتملة للعمل العسكري الساعي للحصول على أكبر مساحة من الأرض، وأقل عدد من العرب وفق إستراتيجية وآلية التهجير والإحلال.

#### 4.4 العمليات العسكرية في تطبيق فكرة الترانسفير

شهدت هذه الفترة أعمالاً عسكرية كبيرة، بدأت بحرب 1948، مروراً بعمليات الترحيل التي تلتها، ووصولاً إلى مذبحة كفر قاسم، وانتهاءً بحرب 1967 التي غيرت مجرى الأحداث في المنطقة، وزادت العمق الإستراتيجي لإسرائيل، وتكررت المذابح والنزوح والترحيل ثانيةً، واتبعت إسرائيل أسلوب الترويع لحمل العرب على الهجرة، واسلوب الطرد متذرعة بأسباب سياسية وأمنية.

#### 1.4.4. العمليات العسكرية بين 1948-1967 :

أدت حرب ومجازر عام 1948 إلى هجرة جماعية للفلسطينيين من بلادهم، وتوزعوا في 51 مخيماً في الدول العربية وفي فلسطين نفسها، وتبين من إحصائيات وكالة الغوث الدولية، وهي تشمل فقط اللاجئين المسجلين في وثائقها أن عدد الفلسطينيين الذين أجلوا عن ديارهم بلغ 960.021 لاجئاً وفقاً لأرقام 30 حزيران 1950 (السواحري، 1986)، والمقصود هنا بالديار الأراضي الفلسطينية التي وقعت في قبضة الاحتلال الصهيوني في حرب 1948، وهي تعادل 77.4% من مجموع أراضي فلسطين، فتجسد التخطيط الصهيوني على الأرض بطرد الفلسطينيين، فبعد حرب 1948 لم يبقَ في الأراضي الفلسطينية، التي قامت دولة إسرائيل عليها إلا 150.000 عربي من مجموع ما يقارب المليون (937.000) كانوا يعيشون على تلك الأراضي قبل الحرب (حيدر وآخرون، 1996)، وحسب تقديرات شموئيل كاتس مستشار مناحيم بيغن أنه خلال الفترة بين 1948 - 1967 غادر 382 ألف عربي "يهودا والسامرة" (مصالحة، 2001)، ومن الأفعال العسكرية العديدة عملية "يفتاح" وهي عملية (تكنيس) هدفها طرد السكان العرب من كل المنطقة الواقعة بين طريق طبريا وروش وبين نهر الأردن (موريس، 1993)، وذكرها المؤرخ أوربي ميليشتان "بدأت عملية  $\kappa\upsilon\kappa\upsilon\mu\mu$  "المكنسة" واستمرت عشرة أيام، قام خلالها جنود الكتيبة الأولى بطرد عرب طبة وزنغرية وعرب السمكية وعرب القديرية" (محجوب، 1990).

قد انتقد الكثيرون ومنهم إسرائيليون ما حدث في 1948 فهذا ايلان بابيه الذي كتب "يمكن القول أن عام 1948 من أسوأ الفصول في التاريخ اليهودي حيث فعل اليهود في فلسطين ما لم يفعلوه في مكان آخر،...، ليس هناك من يشك في فداحة المأساة التي حلت بسكان فلسطين الأصليين،...، قام اليهود بأعمال الطرد والذبح والتخريب والاغتصاب" (بابيه، 2005)، وأُعتُرف بحدوث مجازر بحق الفلسطينيين "واستمرت عملية التطهير العرقي بين كانون الأول 1947 وأواخر عام 1950،...، لم تتجح هذه الخطة في بعض الحالات لأن العديد من أهل القرى بقوا في بيوتهم، وهنا ارتكبت المجازر والتي كانت هذه الإستراتيجية الرئيسية لتهويد فلسطين" (بابيه، 2005).

للتهوديد "شكّلت الحكومة الإسرائيلية في عام 1949 لجنة عملية متخصصة لتغيير معالم المكان،...، وأعدت الخرائط الإسرائيلية التي تحمل الأسماء الجديدة للمواقع والأماكن العربية التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية" (زقوت، 2002)، ثم شهدت السنوات الأولى بعد النكبة حلقات من التهجير الذي بدأ منذ حوالي منتصف القرن الماضي، مع فترات كانت فيها عمليات الترحيل مكثفة أكثر من غيرها، وأدت العمليات العسكرية المتعاقبة والسياسات الموجهة لتهجير وطرده العرب بالجملة، فتم إخلاء قريتي أقرت وكفر برعم في نوفمبر 1948، وأرغمت عائلات بدوية من بئر السبع إلى اجتياز الحدود إلى الضفة الغربية، وجرت عملية طرد عرب العزازمة والجهالين إلى الأردن، وعمليات طرد الآلاف من المثلث الصغير ووادي عارة، "وفي تاريخ 4 فبراير 1949م، طُرد سكان قرية كفر كنا من بيوتهم، وأُجبر نصفهم على اجتياز خطوط الهدنة.

في تاريخ 27 فبراير 1949م طُرد حوالي 700 لاجئ من قرية كفر ياسف، وقد نقل هؤلاء اللاجئين بسيارات شحن إلى الأردن، حيث أرغموا على اجتيازها تحت وابل من نيران الرشاشات الإسرائيلية،

واستمر تهجير السكان الفلسطينيين من أراضيهم،"فأصدر ضابط في الجيش الإسرائيلي أمراً إلى سكان قرية فسوط الواقعة في الجليل بمغادرة البلاد خلال 48 ساعة في تشرين الأول عام 1949م" (قهوجي، (1972)، كما ورد في المدهون،(2005))، و"في 17 أغسطس 1950م أُخطِر من تبقى من سكان المجدل بوجود أمر بطردهم، ومن ثم ترحيلهم إلى قطاع غزة" (جبارة، (1998) كما ورد في المدهون،(2005)).

تركزت برامج الترحيل خلال هذه الفترة على ثلاث المناطق تجمع الفلسطينيين المتبقين و هي القرى الحدودية في الشمال، ومنطقة المثلث الصغير في الوسط، ومنطقة النقب في الجنوب ، و"استمر طرد العرب وترحيلهم طيلة مدة الحرب ولكنه لم يتوقف مع هدنة 1949 التي أنهت الحرب عملياً، وقد امتدت عملية طرد السكان العرب لمدة 5 سنوات حتى أواخر سنة 1952،...، أما القبائل البدوية في منطقة بئر السبع فقد استمر طرد بعضها حتى 1958" (كناعنة، 2000)، فإقامة دولة جديدة بسكان جدد يُحتم التخلص من سكان البلاد الأصليين، وفق منطق الاحتلال والقوة ، فشهدت الخمسينات استكمالاً لمخططات تهجير العدد الأكبر من الفلسطينيين، وتم الاستيلاء على الأرض بعدة حجج مثل "مصلحة الجمهور"، أو "مصادرة الأراضي غير المستغلة"، أو لدواع أمنية، أو لإ نشاء مطارات ومعسكرات للتدريب، أو لمد خط غاز وغيره، أما عن تقدير الممتلكات الفلسطينية فقد كشف النقيب عن أن موشيه شاريت وزير الخارجية أوضح في 1951/11/4 أن قيمة العقارات المتروكة ل 600 ألف لاجئ عربي مليار دولار واحد أي ما يعادل ستة مليارات في العام 1997" (ميلمان، 1997، 21 ابريل) وعقب اسعد عبد الرحمن مسئول ملف اللاجئين في منظمة التحرير سابقاً " أن مبلغ 6 مليار دولار أرقام سخيفة، لأن أملاك اللاجئين تعادل أضعاف هذا الرقم بكثير، وتكاد من الناحية المعنوية لا تقدر بثمن" (عبد الرحمن، 1997، 20 ابريل).

بعد سقوط غزة وسيناء عام 1956 قامت القوات الإسرائيلية بعمليات وحشية لإرهاب الفلسطينيين، وقد  
عثر على مئات الجثث لأسرى مصريين في سيناء ولفلسطينيين في خان يونس ورفح وغزة نتيجة  
للأعمال الوحشية التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب، وهدفت عمليات القتل إلى دفع  
الفلسطينيين إلى الهرب من مخيمات اللاجئين المكتظة اعتقاداً من إسرائيل أن تكرار المذابح سيدفعهم  
إلى الهجرة، إلا أن الفلسطينيين ظلوا في أماكنهم، وتزامن مع حرب 1956 ممارسات صهيونية أخرى،  
ففي الوقت الذي كان الناس يعيشون وفي ذاكرتهم مذابح العام 1948 ويحاولون التغلب على صدمة  
النكبة، ويواجهون سياسات الاقتلاع والتهميش مستغلين كل ثغرة قانونية، جاءتهم في 29 أكتوبر  
1956 "مذبحة جديدة أصبحت يوماً وطنياً في ذاكرتهم الجماعية وهي مذبحة كفر قاسم، ولقد كادت  
حكايتها أن تمر بدون أن يلحظ أحد علاقتها بمسلسل المذابح الصهيونية وعمليات التهجير والإبعاد،  
حتى كشف أحد منفذيها عن سرها (محبوب، 1990)،" فمذبحة كفر قاسم قتل فيها 49 شخصاً من  
أهالي القرية معظمهم من النساء (إحداهن حامل) والأطفال على يد وحدة تابعة لشرطة حرس الحدود  
الإسرائيلية، وكما هو معروف اكتفت المحكمة بإصدار عقوبات رمزية فقط على المتورطين في ارتكاب  
المذبحة " (كيمرلينغ، 2006)، و"قامت القوات الإسرائيلية في عام 1959م، بطرد قبائل بدوية من  
إسرائيل إلى الأردن ومصر" (قهوجي، 1972، كما ورد في المدهون" (2005))، تم إلغاء الحكم  
العسكري في 1 ديسمبر 1966، ولكن "بعد إلغاء الحكم العسكري لم تتوقف الأساليب الرئيسية للتضييق  
العنصري على العرب و إنما اتخذت سياسة القمع والتمييز والاضطهاد وجوهاً جديدة" (جريس،  
2005).

#### 2.4.4. حرب عام 1967 والنزوح الجماعي :

وبعد عشرين سنة من النكبة أي 1967, جاءت نكسة حزيران التي اكتسحت فيها إسرائيل جيوش الدول العربية، واستطاعت مضاعفة مساحة الأراضي وزيادة عمقها الاستراتيجي، وقد وصف الإسرائيليون النصر على الجيوش العربية بأنه معجزة، وأفلحت إسرائيل في ظل جو الإرهاب الذي أشاعته حرب 1967، والانهيار السريع للجيوش العربية في إجلاء وتهجير مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين، بعضهم لجأ للمرة الثانية، فقد "بلغ عدد النازحين الفلسطينيين ن وفقا لإحصائيات حزيران 1967 حوالي 228660 نازحاً" (السواحري، 1986)، وحسب تقديرات أخرى فان عددهم بلغ 460 ألف نازح" (السهلي، 2006)، وحاولت قوات الاحتلال عام 1967 طرد أكبر عدد ممكن من سكان الأراضي المحتلة، ولكن الذين تم طردهم كان عددهم قليل من وجهة نظر الكثيرين منهم، لان الحرب كانت سريعة وخاطفة، ومعرفة الفلسطينيين أنه لا مفر لهم سوى البقاء في أماكنهم، وقد استفاد الفلسطينيون من تجربتهم السابقة في عام 1948.

أثناء حرب 1967 وبعدها بقليل كانت قوات الاحتلال تسهل عملية النزوح، وتدفع المواطنين وخاصة سكان المخيمات إلى عبور الجسرين، وفي الوقت نفسه كانت تقف فور انتهاء الحرب على امتداد نهر الأردن للحيلولة دون عودة النازحين إلى الضفة الغربية" (السواحري، 1986)، وكان التهجير إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن وغيرها، حيث أقيمت لهم على عجل مخيمات جديدة، وأكد المؤرخ الإسرائيلي شاحاك حدوث عمليات ترانسفير في العام 1967 فكتب "تجحت إسرائيل في تنفيذ عمليات ترانسفير، وقامت بطرد بضع مئات الآلاف الفلسطينيين خلال العدوان وبعده مباشرة،...، ويقدر عدد المطرودين ما بين 400 إلى 500 ألف سُمح لـ 15 ألفا منهم بالعودة" (محجوب، 1990)، وهكذا تخلصت إسرائيل من غالبية الشعب الفلسطيني، وقذفت بهم إلى مخيمات الشتات، وتم تنفيذ التهجير القسري استجابةً لفكرها الصهيوني.

## 5.4 الخلاصة

يتضح لنا في هذا الفصل أن مفهوم الترانسفير في الفكر الصهيوني تطور بحيث :

- تواصل مسلسل التخطيط والتدبير في الفكر الصهيوني بصورتيه: العسكرية، وغير العسكرية لطردهم الفلسطينيين وتهجيرهم، والاستيلاء على الأرض.
- ازدادت الدعوة في الفكر الصهيوني إلى الترانسفير بصورة علنية بعد أن كان يرمز لها رمزاً في الماضي نتيجة لتغير الظروف الدولية والمحلية.
- بروز الرغبة في الترانسفير من خلال مشاريع توطين وتأهيل للفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين التي ترمي إلى تقليص عددهم.
- تشريع قوانين تحمل صفة عنصرية تعتمد التمايز اليهودي مثل: قانوني العودة، والجنسية، ومن خلال إصدار قرارات إبعاد للفلسطينيين ومصادرة أراضيهم كقوانين الطوارئ وأملاك الغائبين التي تصب في نهاية المطاف في طردهم الفلسطينيين وتملك أرضهم.
- تجسيد هذا المفهوم على أرض الواقع أثناء وبعد العام 1948، من خلال خطط وممارسات طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين، فشهدت هذه الفترة أكبر عملية ترانسفير في التاريخ الفلسطيني، تلاه الإبعاد والطردهم في الفترة ما بعد 1967 وهذا ما سيأتي في الفصل التالي.



## الفصل الخامس

الترانسفير في الفكر الصهيوني بين عامي 1967 - 1987

## 1.5 المقدمة

تغيرت خريطة المنطقة بعد حرب 1967 تغيراً دراماتيكياً، حيث احتلت إسرائيل ستة أضعاف مساحتها، واستولت على موارد اقتصادية كثيرة، واقتربت من عواصم عربية، وكانت القدس أهم الغنائم، ونتج واقع إقليمي وديمقراطي جديد، فواصل الاحتلال تطبيق سياساته الرامية إلى تفريغ الأرض من سكانها، و"رفضت إسرائيل عودة من كانوا متواجدين في المناطق يوم وقوع الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967 مما أدى إلى تفرق عدد كبير من الأسر" (تيد، 1995)، وأدى إلى تفاقم مشكلة اللاجئين مرة أخرى، وطرح الفكر الصهيوني عدة مقترحات ومشاريع تدعو لتهويد الجليل قلب الكيان العربي، ومصادرة الأراضي، وتعزيز الاستيطان اليهودي، ووضعت خطط وممارسات التضيق على الفلسطينيين لدفعهم لمغادرة البلاد، يتناول هذا الفصل أهم تلك المشاريع والأفكار الصهيونية التي سادت الفترة بين عامي 1967 و1987، ويعرض ما جاء في برامج التيارات السياسية ما يشجع منها على التهجير، ويعرض أبرز العمليات العسكرية لتنفيذ الترانسفير والتهجير.

## 2.5 المقترحات الإسرائيلية الداعية لإحياء مفهوم الترانسفير

تعددت مشاريع تهجير الفلسطينيين، ووضعت الخطط لتقويض التواجد العربي، والتضييق عليهم وخلق الذعر لدفعهم للهجرة في حرب 1967 وبعده، وفي ظل المقاومة الفلسطينية لممارسات الاحتلال، وأصبح طرد الفلسطينيين بالقوة كحل لإخضاعهم أمراً مطروحاً على جدول النقاش السياسي المقبول، وبرزت الأحزاب السياسية التي تدعو بصورة جلية إلى الترانسفير، وأضحى مع بداية العقد الثالث من الاحتلال خياراً منطقياً أمام الإسرائيليين الذين أخفقوا في تركيع السكان، وظهرت بعد ذلك مشاريع تهويد البلاد والاستيطان الذي يعتبر " أحد أدواتها للسيطرة، ولخلق واقع يتماشى مع منظومتها الأيديولوجية من حيث تقويض مصادر القوة عند الأقليات الإثنية أو الثقافية وفرض منظومتها الفكرية والتبعية الاقتصادية والسياسة على أبناء الأقليات" (بشير، 2004)، لذا تم إحياء خطط الترانسفير ومشاريعه وممارساته من جديد.

### 1.2.5. مقترحات إسرائيلية للتهجير من الأراضي المحتلة بين 1967 - 1987

بعد فرض إسرائيل سيطرتها واحتلالها للضفة والقطاع، رأت أن هذه المناطق مزدهمة سكانياً الأمر الذي يهدد المشروع الصهيوني في الصميم، واستغل الفكر الصهيوني الفرصة التاريخية الناجمة عن الهزيمة العربية، فطرح عدة مشاريع لتهجير الفلسطينيين، وإنهاء قضية اللاجئين، والقضاء على المخيمات التي تعتبر تجسيداً مادي للتشريد، وتشكل بؤراً لمقاومة الاحتلال، مما يساعد في تأمين طرق المستوطنين والجيش، وتسريع حل القضية حسب المفهوم الصهيوني، ففي "يونيو 1967، طالب وزير الخارجية أبا إيبان بإعادة توطين اللاجئين في البلاد المجاورة وبالأخص في سوريا والعراق" (محبوب، 1990)، وركزت مشاريع التوطين الإسرائيلية بعد 1967 على البعد الأمني، وليس الحل السياسي، وتهدف إلى تفريغ المخيمات وتوزيع سكانها ودمجهم خارجها من خلال برامج تنموية اقتصادية، لتعزيز الترانسفير وجعله حقيقة واقعة، " فالتوطين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بجريمة التنظيف العرقي وجريمة منع

عودة اللاجئين ، كما أنه يؤكد سبق الإصرار والنية المستقرة في تنفيذ تلك الجريمة بشكل مستمر ، والدلائل على وجود هذه النية في اعتراف الجريمة ثابتة بما لا يدع مجالاً للشك " ( أبو ستة، 2007)، وأبرز مشاريع التوطين خلال هذه الفترة:

**مخطط اليعزر ليفنه** وهو من بارزي حزب "مباي" العمالي تقدم في 22 يونيو 1967 بمخطط لترحيل 600 ألف فلسطيني من الأراضي المحتلة، واقترح تمويل الترحيل وإعادة التوطين من قبل الوكالة اليهودية، وقال "إن اللاجئين هم الآن داخل حدودنا، وفي وسعنا تأهيل بعضهم في بلادنا (في سيناء) وترحيل الآخرين لحياة منتجة عبر البحار وأن نعيد توطينهم في بلدان مجاورة نصل معها إلى تسوية، وهذه الأموال تتحملها دول العالم وإسرائيل واليهودية العالمية، بحيث يُخصص مبلغ 5000 دولار على هجرة عائلة مكونة من 6 إلى 7 أشخاص، وهذا المشروع حسب رأيه يحتاج نفساً طويلاً" (مصالحة، 1997) وتبدو الرغبة في تهجير كبير الحجم لم يفرق بين لاجئ ومقيم.

جاءت أفكار **موشيه دوتان** في نوفمبر 1967م لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بالترحيل مطابقة لأفكار اليعزر ليفنه وتدعو إلى عدة نقاط منها: "تهجير جماعي للفلسطينيين إلى بلاد عبر البحار محتاجة لمزارعين، وأن تنفذ سياسة التهجير هذه بمبادرة الحكومة الإسرائيلية، القيام باتصالات واتفاقات مع حكومات الدولة المُنوي الترحيل إليها، الاستعانة بالهبات الدولية والقومية على المشاركة في التخطيط لحل مشكلة اللاجئين الإنسانية" (مصالحة، 2001).

كما تقدم **دافيد بن غوريون** عام 1967 بأفكار تُبقي القطاع ضمن دولة إسرائيل، على أن يجري توطين لاجئيه في الضفة أو أي منطقة عربية أخرى، بموافقة اللاجئين أنفسهم وبمساعدة إسرائيل،

وإجراء مفاوضات لحكم ذاتي في الضفة، وعودة يهود الخليل إليها (مصالحة، 2003)، يؤكد مشروع بن غوريون على توطين اللاجئين لطي ملفهم، أسست أفكاره لسياسات إسرائيلية لاحقة، وقال "ثمة لاجئون كثيرون، ربما سيسعى معظمهم للهرب إلى الدول العربية، إذا ما وضعت سفن جاهزة للإيجار من ساحل غزة" (يديعوت احرونوت 1972، 18 ديسمبر، كما ورد في مكرم، يناير 1979).

تقدم ايغال ألون عام 1967 بمشروع تسوية زعم فيه أن إسرائيل لا تستطيع وحدها حل مشكلة اللاجئين، واستند إلى مقولة أنه حدث تبادل سكاني بين اليهود والعرب، ودعا إلى:

- "ضم مناطق معينة من الأراضي المحتلة، وإقامة حزام أمني 10-15 كم على طول نهر الأردن الذي سيكون الحدود الشرقية لإسرائيل، وضم أقل عدد ممكن من العرب، و كانت مقترحاته ترمي إلى دمج 25 % فحسب من السكان العرب في الأراضي المحتلة.
- "ضم قطاع غزة مع سكانه الأصليين مما قبل 1948، أما كتلة اللاجئين الفلسطينيين الضخمة فيجب أن توطن في الضفة الغربية أو في منطقة العريش بحسب ما يرتنون" (أرنسون، 1995).
- "أن تبادر إسرائيل لإعداد خطة اقتصادية شاملة بعيدة المدى لحل قضية اللاجئين التي هي قابلة للحل فقط على أساس تعاون إقليمي" (عبد الرحمن، أ.، الزرو، ن.، 1990).

ارتكزت الخطة على فكرة التسوية بحيث تحتفظ إسرائيل بمناطق هامة من الناحية الدينية والعقائدية الأمنية (مثل الأغوار وظهر الجبل)، وان تعيد للعرب المناطق المكتظة بالفلسطينيين وغير الهامة أمنياً، و"اعتقد ألون أن المشكلة تحل في إطار دولة أردنية فلسطينية، وقد أدخل ألون تعديلات على الخطة، ولم ينشر أية خريطة، ولم تقبل الخطة حكومات بعده" (موقع الكنيست، 2007)، وشكل مشروع ألون

العامود الفقري لمعظم المقترحات بعده، والدليل غير الرسمي للاستيطان الذي يمثله حزب العمل، ووجد مشروعه موافقة في خطة نتيا هو عام 1997 التي سميت (خطة ألون+plus).

كان مشروع يوسف فايتس عام 1967 من المشاريع البارزة التي تحت على الترانسفير، ومن أهم بنوده "ترحيل كل العرب إلى البلاد المجاورة، في العراق وسوريا وشرق الأردن، وتقوم الحكومة بتوفير الأموال اللازمة لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين" (مصالحة، 2003)، وبرر فايتس مشروعه "بأن البلاد لا تتسع لشعبين، وإذا ما بقي العرب فيها، ستكون البلاد ضيقة ومحصورة، وعند تنفيذ المشروع تستطيع البلاد استيعاب ملايين اليهود" (مصالحة، 2003).

أما أبا اييان أبرز وزير للخارجية كان ألقى خطاباً أمام الأمم المتحدة عام 1968 حدّد فيه الأسس السلمية التي تريدها الحكومة الإسرائيلية ومنها:

- "إحلال سلام عادل ودائم من خلال مؤتمر دولي يضم دول الشرق الأوسط.
- "تبني توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن اللجوء التي يعيشون فيها وذلك بمساعدة دولية وإقليمية، على أن لا يتم عودة هؤلاء اللاجئين إلى ديارهم وأراضيهم.
- "إنشاء لجان للاجئين تبحث في توطينهم وتأهيلهم، وتقديم مشاريع يوافق عليها اللاجئون في الشرق الأوسط بواسطة مساعدة إقليمية ودولية" (الجبوتي، يونيو 1973).

نلاحظ هنا أن التفكير من وجهة نظر صهيونية قد انحصر في حل مشكلة اللاجئين وتذويبها كحل للقضية الفلسطينية، وتم التعامل معهم كلاجئين يحتاجون مساعدات إنسانية فقط.

أما مشروع موشي دايان وزير الأمن عام 1967 الذي نظر مزهواً إلى ملكه الجديد وقال "إن إسرائيل قادرة بفضل انتصارها وهزيمة العرب، على أن تحدد كما تشاء حدودها مع جيرانها، ومستقبل العرب الفلسطينيين الذين ساروا في ظل حكمها" (أرنسون، 1990)، وتقدم بعد الحرب مباشرة بمشروع سري يحمل الطابع الأمني، وفيه "تأهيل وتوطين اللاجئين خارج حدود إسرائيل، وتقديم مساعدة مالية للعائلات التي ترغب في الهجرة، وشراء أراض خارج دولة إسرائيل، خاصة في أمريكا الجنوبية لتوطينهم فيها، تسهيل إجراءات السفر للمهاجرين من خلال السفارات الإسرائيلية في الخارج، ومن خلال مكتب الحاكم العسكري" (مصالحه، 2003).

أُتخذت تدابير ردع وعقاب جماعي ضد الفلسطينيين المتعاونين مع الفدائيين في المخيمات، و"وضع ديان مزيجاً مركباً من الثواب والعقاب لعزل الفدائيين من عامة السكان، والإيحاء لهؤلاء السكان بأن ثمن معارضة إسرائيل باهظ، كان إبعاد القادة السياسيين والثقافيين والدينيين والنقابيين المعارضين للاحتلال من أهم معالم السياسة الإسرائيلية" (أرنسون، 1990)، وتقضي خطة ديان بتخفيف كثافة سكان المخيمات، وإقامة أحياء سكنية جديدة تخرقها شوارع عريضة ذات مواصفات أمنية معينة، وقال ديان: "لو أن إسرائيل أخرجت من مخيمات اللاجئين في القطاع 150 ألف لاجئ كمرحلة أولى، ووزعتهم في مدن الضفة، فستتخفف دون أدنى شك عمليات القتل والإرهاب في القطاع، خاصة وأن في مدن الضفة أماكن كافية للسكن والعمل أيضاً" (مكرم، يناير 1979)، "وتحدث في عام 1968 في اجتماع لسكرتارية حزب رافي عن تشجيع ترحيل لاجئي القطاع إلى الأردن، وقال أمام الكنيست في 1974: لدى العرب الآن أرض ومياه واعتمادات أيضاً وقومية عربية، وبهذا كله يمكنهم الآن أن يحلوا مشكلة اللاجئين في بلدانهم" (مصالحه، 1997).

شُكلت في عام 1968 "وحدة أشكول" السرية لتشجيع هجرة الفلسطينيين إلى أمريكا الجنوبية وغيرها، وعملت الوحدة لمدة ثلاث سنوات، وفتحت لها مكتباً في شارع عمر المختار في غزة، لتوزيع تذاكر سفر (خروج بدون عودة) بأسعار مخفضة" (أبو ستة، 2007)، "وكانت موجهة خاصة إلى الباراغواي، وذلك من خلال وكالة سفر مقرها الرئيسي نل أبيب، ووعدت بتقديم مساعدة مالية أخرى، حتى يتمكنوا من الاستقرار هناك حال وصولهم" (مصالحة، 2003).

قدم **رعنان فايتس** ابن يوسف فايتس وهو من المتشددين لفكرة الترحيل، عدة مشاريع في مراحل مختلفة تتعلق كلها بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر وغير مباشر ، وقد جُمعت كلها تحت "مشروع فايتس"، وجاءت الخطوط العريضة لمشروع فايتس الأول 1969:

- "توطين 50 ألف لاجئ في منطقة العريش والضفة الغربية.
- "تخفيف كثافة السكان داخل المخيمات، وتوطينهم على أساس 10% في الزراعة ، والباقي في الحرف الصناعية والخدمات العامة في أماكن ثابتة تقام لهذا الغرض.
- "دفع تعويضات للاجئين المحتاجين إلى المال لشراء المساكن الجديدة،...، وأن في الإمكان أيضاً إيجاد مناطق في الضفة الغربية، يتم توطين اللاجئين فيها على أساس تجمعات صغيرة، وربما متوسطة، على ألا تأخذ طابع المخيمات" (مكرم، يناير 1979).

أما مشروع "لجنة برونو" عام 1969 فقد اعتمد على :

- "حل مشكلة اللاجئين ضمن إطار سياسة الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع إسرائيل.
- "إفراغ المخيمات الفلسطينية تدريجياً عن طريق منح حوافز اقتصادية لسكانها، مثل تقديم مساكن لهم في مناطق بلدية قريبة من أماكن التشغيل.



- "تنمية المناطق المحتلة وإعادة تأهيل اللاجئين، من خلال إقامة صناعة تعتمد على استخدام العمل الكثيف المتوفر في المناطق المحتلة" (الدجاني، يوليو 1980).
- تقدم النائب رؤوفين أوزي من حزب مبام سنة 1970 بمقترحاته للحكومة الإسرائيلية و تقوم هذه المقترحات على تصفية مخيمات اللاجئين، ونقلهم إلى مساكن في المدن والقرى القريبة من مراكز الصناعة والعمل ، واعتبر أن ذلك سيحول مشكلة اللاجئين إلى مشكلة تتعلق بعملية التطور الاقتصادي في مجال التشغيل (الجندي، 2001) كما ورد في صافي، 2006).
- تقدم أرئيل شارون قائد القوات العسكرية الإسرائيلية في القطاع 1971 بمشروع يدعو إلى:
  - "تهجير وترحيل 40 ألف شخص من سكان مخيمات قطاع غزة إلى مكان آخر (شمال الضفة الغربية) لتخفيف الازدحام.
  - "شق شوارع في المخيمات الرئيسية في قطاع غزة لتسهيل مرور قوات الاحتلال الإسرائيلية داخلها" (مركز غزة للحقوق، 1999).
  - ترحيل المواطنين الفلسطينيين وتوطينهم في سبعة مشاريع إسكانية في قطاع غزة.
- كانت سياسة شارون عزل قطاع غزة وزرع المستعمرات فيها، وتدمير المخيمات تحت ادعاء توسيع الشوارع، ونقل 70,000 لاجئ إلى مدن غزة ليعيشوا بين المواطنين ومثلهم إلى مدن الضفة وقام بتدمير مناطق كثيرة من المخيمات، وترحيل أهالي رفح أي "أنه استخدم العنف والقهر خلافاً للخطط السابقة التي تعتمد على الأغراء والخداع، لكنها لم تتجح إلا في إثارة الغضب والمقاومة لسياساته ، وعادت خطط إسرائيل إلى الخداع والإغراء (أبو ستة، 2007)، فالعنف وسيلة إسرائيل لتحقيق أهدافها، وأكد هذا موشيه شاريت بنقله عن بن غوريون قوله: وظيفة وزير الدفاع تحديد السياسة الأمنية، ووظيفة وزير الخارجية تفسير هذه السياسة" (النير، 1992)، ليؤكد ما يراه" كلازوفيتش أن الحرب

تواصل للدبلوماسية بسبل أخرى، وأنها جسر بين عمليين سياسيين الذي قبل الحرب والذي يليها، وعلى هذا فان الحرب خادمة للدبلوماسية" (نويبرغر، 1992).

جاء في السيرة الذاتية لشارون "كان أساس خطتي مطلع السبعينات هو التخلص من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كلياً،...، وسيكون من مصلحتنا إلى حد كبير أن نقضي عليها نهائياً وإلى الأبد" (مركز غزة للحقوق، 1999)، وفعالاً شُقت الطرق، ونُقل السكان إلى مشاريع سكنية ، ليعدم الأهداف الأمنية وفرض الأمر الواقع لتدوير قضية اللاجئين، إلا أن وجود 59 مخيماً يعتبر شاهداً حياً على المأساة (جودات جودة، 16 مارس 2007، اتصال شخصي).

قدم **دوف زاكين** من حزب مبام في 1972 مشروعاً يتلخص في: "إفراغ المخيمات تدريجياً عن طريق منح حوافز اقتصادية،...، وأن سرعة إخلاء اللاجئين من المخيمات بمعدل أربعة إلى خمسة آلاف عائلة في السنة سيؤدي إلى حل المشكلة خلال ثماني سنوات ، وتأهيل اللاجئين في مجال التصنيع وليس في مجال الزراعة" (مكرم، يناير 1979)، إن العمل في الزراعة يؤدي إلى ارتباط بالأرض، وهذا لا يخدم الأهداف الصهيونية، ومن مقترحاته "تمويل خطة حل مشكلة اللاجئين، يمكن أن لا يكون عبئاً باهظاً لإسرائيل، وأن على إسرائيل أن تبدأ المهمة وتأخذ على عاتقها المسؤولية تجاه المشكلة، وبعدئذٍ يمكنها أن تحصل على مساعدات دولية" (إسرائيل والأرض العربية المحتلة، شباط 1974)، ويعتبر مشروع زاكين بشكل عام متطابق مع مشروع لجنة برونو.

وعرض إسرائيل **غاليلي عام 1973** مشروعه وأهم نقاطه: "تأهيل اللاجئين وتطويرهم في قطاع غزة، ووضع خطة عمل للقطاع مدتها 4 أعوام، وإحداث تغيير في ظروف السكن، وإنشاء مساكن سكن جديدة للاجئين بجوار المخيمات، وإصلاح المخيمات وشملها ضمن مسؤولية البلديات في المدن المجاورة" (الجعفري، 1979)، والهدف كما يبدو من المشروع توطين وتأهيل اللاجئين في أماكن تواجدهم عن طريق تقديم الحوافز والتسهيلات في بعض مجالات التعليم والخدمات والعمل.

قدم **مناحيم بيغن** في يناير 1975 مشروعاً لإحلال السلام بين الشعبين، وأهم ما جاء فيه أنه:

- "يتم فيه الاتفاق على هدنة تامة بين العرب واليهود لفترة أولى قوامها 3 سنوات.
- "وتبذل الجهود لإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين العرب وممتلكاتهم ولمسألة اللاجئين اليهود الذين تركوا الدول العربية وهاجروا إلى إسرائيل.
- "وخبير سكان المناطق المحتلة بين منحهم الجنسية الإسرائيلية أو أن يكونوا مقيمين غير مواطنين أي لا يحق لهم الانتخاب في الكنيست" (غوانمة، 2002).

عدّل **مناحيم بيغن** في العام 1977 مشروعه إلى فكرة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، الذي جاء كمحاولة للتغلب على الكثافة السكانية الفلسطينية ، وتنفيذاً لنزعة التوسع وفرض السيادة اليهودية ، ولا يزال طرحه هذا يمثل أفكار ومقترحات الليكود.

"دعا **موشيه أرنس** وزير الأمن السابق إلى إخراج كل هؤلاء الذين يتلقون توجيهات منظم ة التحرير والمعروفين بتبعيتهم لها" (معاريف 1980، 9 مايو، كما ورد في عبد الرحمن 1980).

تقدم **متتياهو دروبلس** المسئول في المنظمة الصهيونية العالمية في 1977 بمشروع لتكثيف الاستيطان لمواجهة التفوق السكاني الفلسطيني، "ونص على إنشاء 46 مستعمرة جديدة، وإسكان 16 ألف أسرة يهودية في الضفة الغربية مع حلول سنة 1984،...، أعاد دروبلس تأكيد دور الاستيطان اليهودي في

عملية تغيير ديموغرافي" (أرنسون، 1990)، وورد في تقريره للوكالة اليهودية" أنه لا ينبغي إنشاء

المستوطنات الصهيونية في محيط التجمعات السكانية العربية فحسب، وإنما ينبغي التغلغل داخلها،

وتقويض قراراتها على التوسع الذي من شأنه خلق تواصل جغرافي مع التجمعات العربية المحيطة"

(فلاح 1993، كما ورد في بشير، 2006)، واستند إلى خطة ألون، والاحتياجات "الأمنية" لإسرائيل،

واقطع التواصل بين التجمعات الفلسطينية، وتحويل الضفة إلى كانتونات م نغزلة، ولا تربطها سوى ممرات محدودة محاطة بالمستوطنات والمواقع العسكرية.

عرض الوزير بن بورات على الحكومة الإسرائيلية 1982 مشروع يقوم على إعادة إسكان اللاجئين ، ويقضي بضم مخيمات اللاجئين في قطاع غزة إلى القرى والمدن ، بحيث يصبح سكانها مواطنين وليسوا لاجئين، وتقسيم مخيم جباليا مثلاً إلى قسمين، يضم القسم الأول لبلدية بيت لاهيا، والثاني لبلدية جباليا، وقد رصدت إسرائيل لهذا المشروع نحو 1.5 مليار لتتفيذه، بيد أن هذا المشروع لم يرَ النور بسبب حرب لبنان في 1982 وكذلك خشيتها من قيام سكان المخيمات بهبة شعبية مناوئة للمشروع وهي مشغولة في أمر آخر (مركز غزة للحقوق والقانون، 2006).

قدم أبراهام تامير من وزارة الخارجية في الثمانينات خطته ووافق عليها حزب العمل والليكود، وتقضي هذه الخطة بتوطين 750 ألف فلسطيني في لبنان ، على أن يرتفع هذا العدد إلى مليون لاحقاً ، وأن يتحمل المجتمع الدولي تكاليف توطين هم وإعادة تأهيلهم، وقد حمل تامير هذه الخطة إلى الرئيس الروماني نيكولاي شاوسيسكو، الذي كان يدير حواراً غير مباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لكن الخطة لم تتجح (دراجي، أ. (2005) كما ورد في مشاريع التوطين، 2005).

ذهب ميخائيل ديكل نائب وزير الدفاع في 31 يوليو 1987 "إلى أن على الولايات المتحدة التزاماً أدبياً وسياسياً بالإشراف على نقل فلسطيني الضفة الغربية للأردن" (أرنسون، 1990).

من الملاحظ أن معظم المشاريع المقدمة لحل مشكلة اللاجئين جاءت لخدمة أهداف صهيونية، ولإقرار الوضع المفروض، ومنع مجرد التفكير في حق العودة، وعلى الرغم من اهتمام الحكومات الإسرائيلية

كثيراً بمسألة توطين اللاجئين في غزة من أجل إغلاق ملف اللاجئين، وللقضاء على المقاومة فيها، إلا أنها لم تتجح في إحداث تغييرات جوهرية سوى إنشاء بعض المشاريع الإسكانية، يعود ذلك إلى رفض اللاجئين الذين انتظموا منذ البداية في مجموعات حسب عشائرتهم وقبائلهم وقراهم الأصلية، فهذا مخيم بينا وذاك بريرة والآخر هوج وغيره مما يعزز التمسك بحق العودة.

## 2.2.5. مقترحات ومشاريع ترحيل فلسطينيي الداخل :

لم يسلم فلسطينيو الداخل في المثلث والنقب والجليل من مشاريع الترحيل، فقد طرحت عدة أفكار صهيونية للتخلص من تواجدهم، ومورست ضدهم منذ العام 1948 ممارسات للتضييق عليهم اقتصاديا واجتماعيا لدفعهم إلى مغادرة البلاد، ولم تجد الصهيونية أي اختلاف بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1967 والعرب الموجودين داخل إسرائيل، فهذا "شموئيل توليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية قد اعترف "بأن سياسة الحكومة تجاه العرب في إسرائيل تطمس الفوارق بينهم وبين سكان المناطق المحتلة، من حيث موقف الدولة منهم...، أنها تنظر إلى السكان العرب في إسرائيل نفس نظرتها إلى سكان المناطق المحتلة" (بشير، 2006)، يأتي هذا على الرغم من مزاعم كونها واحة الديمقراطية في المنطقة، و"تزعم الصهيونية وأنصارها بأنها دولة يهودية ديمقراطية ليبرالية" (شوفاني، 2005)، وأن "نظامهم السياسي نظام ديمقراطي برلماني مبنى على تعدد الأحزاب، وأنه النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة" (المسيري، 1999)، ومع هذا فقد واجه الفلسطينيون داخل إسرائيل كثيراً من المضايقات كتلك التي كان يقاسي منها إخوانهم في الأرض المحتلة، منها مشاريع تهويد الجليل، ومصادرة الأراضي، والحد من وجود السكان العرب داخلها؛ من أجل الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، ولتكون لإسرائيل السيادة الكاملة على أرض فلسطين.

دعا المفكرون والقادة الصهاينة إلى **تهويد الجليل** الذي يضم النسبة الأكبر من الفلسطينيين الذين راودهم هاجس الاقتلاع منذ 1948، وذلك مما لمسوه من فكر وممارسات صهيونية، ومن مشاريع وأفكار تهدف إلى التحكم بواقع العرب في الدولة وبمصيرهم، فالخطاب الصهيوني ينظر ويتعامل معهم كخطر أمني وطابور خامس، فأرادت الحكومات الإسرائيلية أن تتخلص مما رأت فيه خطراً ديمغرافياً وامنياً، وأرادت منع العرب من الحفاظ على كيان قومي مستقبلي، ومنع التواصل الجغرافي بين القرى والمدن العربية داخل الدولة، لذلك قامت بفرض قرارات عسكرية وأمنية ومضايقات، وتقدمت هذه الحكومات بمشاريع إسكانية لليهود داخل هذا الازدحام الفلسطيني، "فبرزت مقترحات تهويد الجليل تحت مسميات متعددة منها التطوير وتوزيع السكان، ويعود ذلك إلى منتصف الثلاثينيات، وذلك عندما بلغ القيادات الصهيونية خبر مفاده أن الحكومة البريطانية تفكر في إمكانية تقسيم فلسطين إلى دولتين" (بشير، 2006).

رأت إسرائيل في التواجد العربي في الجليل خطراً على كيانها، فوضعت خطأً لتقويضه ثم تطورت إلى ممارسات فعلية، و"شرع الصهاينة ببرنامج تهويد الجليل لضمان ألا يهيمن العرب أبداً على الجليل،...، وبدأت حملة مسعورة لإنشاء مستوطنات جديدة" (جيلمور، 1993)، و"دفعت الدوائر الحكومية إلى اتخاذ قرار رسمي بتوطين يهود في الجليل،...، إلى بلورة مشروع استيطاني كبير أطلق عليه (سامخ سامخ) اختصاراً لكلمة (سوف سوف) ٦١٥ ٦١٥ أي وأخيراً" (بشير، 2006)، هذا المشروع يقطع التواصل العربي في الجليل، ويزيد نسبة اليهود مما سيقصص تفوقهم السكاني.

برز من مشاريع التهويد **خطة المناظر** التي تدعو إلى "زرع مستوطنات يهودية على أكبر مساحة ممكنة من الأرض الحيوية للأهداف الجيوسياسية مثل منطقة الجليل" (فايتس، 1979) كما ورد في (بشير، 2004) وتكون هذه التجمعات اليهودية كحاجز في قلب المناطق المكتظة بالعرب، وذكر

مردخاي نيسان ثلاث "ايجابيات" أساسية لتهجير الفلسطينيين منها: انتهاء الخطر الأمني الداخلي، ووضع حدّ لعذاب وقلق اليهود، ثانياً يستطيع الشعب اليهودي أن يتمتع بسيادته الوحيدة على "الوطن" دون أن يحتج احد، ثالثاً انتهاء خطر الاندماج والزواج المختلط وخطر التشويش على كون إسرائيل دولة يهودية نقية (نيسان م. 1986) كما ورد في محارب، (2006).

عرض ارئيل شارون مشروع النجوم السبعة الذي يهدف إلى تكريس عملية ضم الأراضي المحتلة وإقامة "سبع تجمعات سكنية ضخمة مع طول الخط الأخضر، وإقامة 24 منطقة صناعية، الهدف منها القضاء على الخط الأخضر، وضرب التجمع السكاني لعرب إسرائيل في المثلث" (غوانمة، 2002)، وهو يهدف إلى تهويد وادي عارة من خلال مشاريع و سياسات تمييزية باعتبارها الأراضي ملكاً حصرياً لليهود بموجب أنظمة الدولة، والكيرن كيميت التي نقلت صلاحياتها إلى سلطة الأراضي الإسرائيلية، ويبدو أن وضع النقب ذو الطبيعة الصحراوية البدوية لم يرق للمفكرين الصهاينة، لذا وضعت خطط إجلائهم عن أراضيهم، وتركيزهم في أشباه مدن تحت حجة التطوير والسكن الحديث، ولكنه في الأساس يهدف إلى منح الأرض للتجمعات اليهودية، ومشاريع تطويرها، وتعديل النسب الديمغرافية بين اليهود والعرب في تلك المناطق، وكذلك من أجل حصر البدو بأضيق بقعة ممكنة، ومحاولة لتهويد المكان؛ لان " مفهوم المكان في الايديولوجيا الصهيونية مفهوم متغير بشكل كامل دائم، يتحول ويتبدل وفق التيار الصهيوني المهمين، ووفق الأهداف الإستراتيجية والأمنية والأيدولوجية" (بشير، 2004)، وهذا يعني أنه حسب هذه العقيدة يجب تهويد المكان بإسكان يهود للحد من التواجد غير اليهودي فيه، أو حتى القضاء على هذا التواجد.

### 3.5 الترانسفير في برامج الأحزاب والحركات الإسرائيلية

مثل ما يسمى "كيبوش هاداما" ( כּיבוּשׁ הָאָדָמָה ) (احتلال الأرض) المهمة العليا للحركة الصهيونية، واتفقت التيارات الصهيونية على الطابع اليهودي لإسرائيل، وقالت بعضها: لا مكان هنا لشعبين، فدعت إلى الترانسفير تحت مسميات مختلفة، وتفاوت الأساليب، غير أن مقترحات ترحيل الفلسطينيين ليست ذات أهمية سياسية وثقل واحد؛ لأن تلك التي قدمها حزبا: العمل، والليكود أهم بكثير من تلك التي قدمتها حركة كاخ أو موليدت، وكذلك كانت الصهيونية العمالية أكثر حساسية للرأي العام الغربي، وكان أسلوبها أكثر ليونة ودهاء وأكثر براغماتية من الصهيونية الليكودية التصحيحية، ووقفت الأحزاب العربية في إسرائيل تتصدى جاهدة لسياسات الترانسفير والاقتلاع.

### 1.3.5. الترانسفير في فكر التيار الصهيوني العمالي:

تضم الحركات الصهيونية العمالية حركة مباي وأحدوت هعفوداة، وحزب العمل، وحزب رافي وما انشق عنها، فكثر الانشقاقات والاندماجات سمة من سمات الأحزاب الإسرائيلية، وظل هذا التيار متراًساً للائتلافات الحكومية الإسرائيلية من 1948 حتى 1977، ووضع أركان الدولة، وحمل أفكار التهجير والترانسفير، وقام بالتدمير المنهجي systematic للقوى والمدن العربية، وأفضل ما يؤكد ذلك أحاديث الصهاينة عن آخرين في الحركة الصهيونية مثل ما شهد به الصهيوني اليميني رجبام زئيفي عن دور الحزب العمالي ماباي، من أن "خطط الترانسفير قبعت في عقول وجوارح العديد من الزعماء المهمين لحزب ماباي التاريخي، والتي بدأت تشق طريقها إلى التنفيذ بصورة منهجية اعتباراً من نيسان 1948،...، ولقد كان رجبام زئيفي محقاً بادعائه بأنه لم يكن أول من طرح فكرة الترانسفير وإنما ورثها من قادة ماباي" (بيتر، شتاء 2003)، وعزز هذا القول الكاتب شبتي طيفت: وشهد أن هؤلاء القادة ضالعين في عمليات الطرد والإبعاد بقوله و"قد أسدى إلينا رجبام زئيفي معروفاً عندما كشف مؤخراً عن أن نظرية "الترانسفير بالموافقة" التي يتبناها، قد أخذها عن بن غوريون وبييرل



كتسنلسون وغيرهما" (شبتاي، 1988) كما ورد في محجوب، 1990)، وقد نقل رجبام زئيفي عن بن غوريون قوله في مذكراته: "إن أي شك من جانبنا في ضرورة الترانسفير، وأي شك لدينا في إمكانية تحقيقه، وأي تردد يساورنا في هذه الإمكانيّة، يعتبر تردداً في استغلال الفرص التاريخيّة" (شبتاي، 1988 كما ورد في محجوب، 1990)، وقد أكد ناتان الترمان وهو من قادة حزب مباي رغبة تيار الصهيونيّة العماليّة في ترحيل الفلسطينيين على طريقته، فقال لصحيفة معاريف بعد حرب 1967: "إن الترحيل حل ممكن فقط في وضع سلمي مثالي بيننا وبين الدول العربيّة التي توافق على التعاون معاً في مشروع كبير لترحيل السكان" (مصالحه، 2001).

قال "أسحق رابين بتاريخ 1972/2/16 أن مشكلة اللاجئين في القطاع ينبغي ألا تحلّ في، أو في العريش، بل في الضفة الشرقيّة ، وأنه سيعمل على نقل السكان العرب، ليس باستخدام القوّة، وإنما بتوفير شروط تكفل تحركاً سكانياً طبيعياً إلى الضفة الشرقيّة " (محارب، 2006)، وأضاف "سأبذل الجهود في الوصول لحد أدنى من عدد اللاجئين في الضفة الغربيّة" (مصالحه، 1997)، وكرر ذلك بعد سنوات إذ "أدلى رابين بتصريح جاء فيه أن حكومته تدرس جيّداً العودة إلى عقوبات الإعدام والطرّد والاعتقال الإداري للفلسطينيين" (عبد الله، 1986)، جاء التهديد نتيجة للأوضاع السائدة، وتزايد الاحتجاجات الفلسطينيّة على الممارسات الإسرائيليّة ضدهم في تلك الفترة.

أيدّ حزب العمل اقتراح "ايغال ألون" لحلّ المعضلة السكانيّة، لتحقيق الأهداف بأسلوب عمليّ وممكن محافظين على سمعة إسرائيل دولياً، وأيدّ هذا التيار أفكار موشي ديان حول قضايا الأمن والسلم . "حتى سنة 1977 كانت جميع حكومات حزب العمل تسترشد بخطة ألون التي رمت إلى ضم 40% من الضفة والقطاع (وهي خطة لم يتم إقرارها رسمياً أبداً) (التشديد في الأصل) إلا أنها باتت قابلة للتنفيذ سنة 1970 وتضمنت أسساً لإنشاء مستعمرات يهودية في الضفة" (مصالحه، 1997).

كانت مبادرة **شمعون بيرس** للسلام المعدلة عام 1985 تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 دون شروط مسبقة، ومنع تنفيذ رغبة اللاجئين في العودة، وزعم أنه يتفهم مآسيهم بقوله: "لا يوجد شعب في العالم كاليهود ويعرف المعاناة الشخصية والعائلة والقومية، فنحن أمة من اللاجئين ونحمل في ذاكرتنا الجماعية تاريخ النفي من بلادنا التي انتزعت من أجدادنا مرتين" (بيرس، 1994)، وأبدى بيرس مخاوفه من النمو السكاني الفلسطيني، ودعا إلى مواجهته، فقال "مع سقوط الليكود في عام 1986 لم يعد هناك معنى للانتظار أطول من ذلك، فالظروف وبخاصة الديمغرافية منها آخذة في التغير السريع، ولو لم تكن إسرائيل على درجة من الحذر لفقدت عنصر الأغلبية السكانية بين البحر والنهر في وقت لن يطول، متسببة بذلك بمأساة من نفس الصراع العرقي الذي حطّم يوغسلافيا" (بيرس، 1994)، ونحن هنا نتساءل ما هي الخطوات الحذرة التي استخدمتها لمواجهة ذلك، و من اللافت أن الخطاب الديمغرافي العنصري انبثق عن اليسار "الحمايمي" لإقناع الجمهور اليهودي والنظام السياسي بضرورة الانسحاب من المناطق المحتلة التي حولت إسرائيل واقعياً إلى دولة ثنائية القومية، ولكن وكما يحصل مراراً في ديناميكية الخطاب السياسي فقد جرى توسيع هذا الطرح ليتحول إلى "ضربة مرتدة" عندما تبنى اليمين - وخاصة المتطرف - ذات الطرح لكنه استخلص منه استنتاجات مغايرة تماماً (كيمرلينغ، 2006).

صرّح **تسفي شيلواح** في العام 1970 حينما كان عضواً بارزاً في حزب مباي "إن فكرة الترحيل ستتحقق في النهاية إما في إطار تسوية سلمية وإما نتيجة حرب" (مصالحه، 1997)، أي لامناص من طرد الفلسطينيين بشتى الطرق، بل واعترف بترحيل قسري للفلسطينيين إذ قال "قمنا في سنة 1948 عن عمد لا في حمى الحرب فقط بطرد العرب، وفي سنة 1967 بعد حرب الأيام الستة طردنا عربا كثيرين" (مصالحه، 1997)، ودعم حزب العمل قبل اتفاقية أوسلو "الخيار الأردني" الذي يعني إعادة

بعض أجزاء الضفة الكثيفة بالسكان العرب والبالغة نحو 60% من الضفة إلى السيادة الأردنية" (مصالحة، 2001)، وهذا الأمر سيخرج أغلبية الفلسطينيين من الدولة اليهودية، إذن فهو بطريقة أو بأخرى سيعمل على إخلاء فلسطين من سكانها العرب لتصبح الأغلبية يهودية كما أراد الآباء المؤسسون لهذا التيار العمالي الصهيوني وقادته، ووضعوا أفكاره.

### 2.3.5. الترانسفير في فكر الصهيونية التصحيحية :

تضم الصهيونية التصحيحية اليمينية أحزاب جاحال وحيروت والليكود وما انشق عنها، واتخذت خطأً ايولوجياً يمينياً، ودعت إلى توحيد إسرائيل في إطار حدودها التاريخية بمعنى كل فلسطين وشرق الأردن، وزعم هذا التيار أن كلتا ضفتي نهر الأردن يهوديتان، وتتبعان لأرض إسرائيل، وأنه يجب التخلص من الوجود الفلسطيني، فكان تهجير الفلسطينيين ومنع عودتهم، وهجرة اليهود وبناء المستوطنات ترسيخاً "لحق اليهود" المزعوم في كامل "أرض إسرائيل".

استخدم **مناحيم بيغن** أسلوب الإرهاب والمجازر منذ تزعمه الأرغون، وهو سلوك أخذه عن معلمه جابوتنسكي، "كان بيغن مثلاً للإرهابي القاتل المتمزمت الكاره للفلسطينيين" (غوانمة، 2002)، وقال: "علينا أن نبذل جهداً خارقاً للعادة لكي نحرر بلدنا ونحافظ على استقلالنا، يجب علينا قبل كل شيء أن ندعم القوي المحاربة في إسرائيل، فبدونها لن تكون هناك حرية، ولن يكون بقاء لأرض الوطن" (بيغن، 1978)، و"عندما كان وزيراً بلا حقيبة بعد 1967 أوصى بتدمير مخيمات اللاجئين ونقل أهلها إلى سيناء" (محجوب، 1990)، وتبنى حزب الليكود برنامج بيغن للحكم الإداري الذاتي في 1977، وتلا هذه الاقتراحات قوائم الليكود وحلفاؤه إنشاء المستوطنات في المناطق الفلسطينية المكتظة، "لخلق وقائع جديدة على الأرض تغيّر تدريجياً، الميزان الديمغرافي في تلك المناطق المكتظة بالفلسطينيين لصالح اليهود تمهيداً لضمّها" (محارب، 2006).

علّق اسحاق شامير رئيس الوزراء السابق على عملية تهجير وابتعاد العرب من اللد والرملة بقوله:

"ما هو مهم ليس فيما خرجوا أو تركوا يخرجون، وإنما ماذا كان سيحدث فيما لو بقوا" (شندلر، 1997)،  
والمهم بالنسبة لنا أنه في كلتا الحالتين من حقهم العودة، لجأ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى  
المنطق نفسه لتبرير الإصرار على احتلال أراضي الضفة وغزة، ويريد الاحتفاظ بالأرض ومن عليها  
تحت القبضة الإسرائيلية على الأقل في الوقت الحاضر ما دامت تسندها القوة الإسرائيلية المطلقة  
(نتنياهو، 1995)، وكانت مطالبته بالأراضي نابعة من فكر مرشديه جابوتنسكي، وإسحاق شامير فقال "  
إذا لم يكن هناك حق لليهود في الاستيطان في الخليل وبيت إيل فليس لهم الحق أيضاً في البقاء في  
حيفا ويافا،....، إن من شأن التنازل عن الضفة الغربية تعزيز المطالبة العربية بالجليل والنقب  
ومناطق أخرى" (نتنياهو، 1995)، وتطرقت برامج الليكود الانتخابية لمسألة تبادل السكان، ف جاء في  
برنامج لانتخابات 1988 "سيتم انجاز السلام بين إسرائيل والدول العربية عبر تجزئة الشعبين، اليهود  
في أرض إسرائيل، والعرب في الدولة العربية، والعمل من أجل تطبيق مشروع الترانسفير، أي تبادل  
سكاني بين إسرائيل والعرب عبر تحويل السكان العرب من الضفة الغربية إلى الدولة العربية (غوانمة،  
2002)، وامن التصحيحيون بتبادلية اللاجئين العرب واليهود، فقال نتنياهو: "لا يمكننا معالجة مسألة  
اللاجئين العرب دون أن نأخذ بالحسبان عدداً مماثلاً من اللاجئين اليهود الذين طردوا في ذلك الوقت  
من الدول العربية، فقد أنفقت الدولة اليهودية التي كانت آنذاك في مهدها مبلغ 1.3 مليار دولار  
لاستيعاب مئات الآلاف من اللاجئين اليهود الذين قدموا من الدول العربية" (نتنياهو، 1995)، وزعم أن  
العرب هربوا خوفاً من الحرب، بينما طُرد اليهود من الدول العربية بعد الحرب، ولا يمكن إعادة العجلة  
للوراء بإعادة اللاجئين الفلسطينيين.

أما **يسرائيل الداد** وهو من مؤسسي حركة بيتار التصحيحية، فكان يؤيد إقامة إمبراطورية تمتد من النيل إلى الفرات، وكان يطالب بترحيل ممنهج للأغلبية الساحقة من العرب، وقال "لولا دير ياسين لكان نصف مليون عربي يعيشون في دولة إسرائيل، وما كان قيض لها أن توجد...، إما أن تكون أرض إسرائيل بأكثرية يهودية مطلقة وأقلية عربية صغيرة، وإما أن تكون أرض إسماعيل، ويبدأ النزوح اليهودي مجددا إذا لم نطرد العرب بطريقة أو بأخرى" (مصالحة، 2001)، ولعله يقصد هنا انه ما لم يطرد العرب ويجبروا بواسطة الإرهاب كما حدث في دير ياسين.

اقترح **موشيه دوتان** في نوفمبر 1967 تبني سياسة تشجع وتسرع الهجرة المنظمة للأقلية العربية واللاجئين والمقيمين أيضا، وهو يؤمن بأن تكون وجهة النزوح الجماعي العربي المنظم إلى أمريكا الجنوبية، وأن يتم تمويله من مساعدات أجنبية، أو تحمل إسرائيل عبء الإنفاق بأكمله، وعاد في مايو 1981 ليكتب "إن من الأفضل بعد حرب 1967 فتح جسور نهر الأردن في اتجاه الخروج فقط، وتشجيع هجرة العمال إلى بلاد عربية مجاورة (مصالحة، 2001).

حاولت حكومات الليكود بعد 1977 إدخال تغييرات ديمغرافية بزيادة عدد المستوطنات والمستوطنين في المناطق المحتلة، وفي 1984 أهدقت عليها أكثر من مليار دولار، وقال **شموئيل كاتس**: "إن الترحيل إنساني ومنطقي ومن الممكن إحداث ظروف مقبولة وتعويضات إذا كانوا يريدون الرحيل" (مصالحة، 2001)، وكتب **عاموس بيرلميتور** كاتب سيرة **مناحيم بيغن** في مجلة **Foreign Affairs** حول أهداف حرب لبنان 1982، أن **بيغن** و**شارون** يتشاطران الحلم نفسه وهو إبادة منظمة التحرير الفلسطينية، وسحق المتعاونين معها في الضفة، وفي النهاية إجبار الفلسطينيين على النزوح إلى الأردن، وكتب **بيرلميتور** في صحيفة **New York Times** قبل الاجتياح الإسرائيلي بثلاثة أسابيع أن **شارون** يأمل في طرد الفلسطينيين من الضفة وغزة ودفعهم إلى الأردن (مصالحة، 2001).

استخدم إرييل شارون القبضة الحديدية لقمع المقاومة الفلسطينية سنة 1970 ولطرد الفلسطينيين، "قال متتياهو بيليد في 1981 لمجلة Middle East International إن شارون سيحاول تقليص عدد السكان العرب في المناطق بتدابير متنوعة، لا تصل إلى الطرد القسري، أو الأعمال الوحشية السافرة" (مصالحة، 2001)، فمن الملحوظ أن شارون كان أقوى من شجعوا النقاش العلني لحل الترحيل، "وإذا أخذنا في الحسبان نظرتة الصريحة إلى مواطني إسرائيل من العرب باعتبارهم غرباء في أرضهم، فإن هجرة العرب الطوعية من الدولة اليهودية لا تبعد أن تكون خياره المفضل" (أرنسون، 1990)، وروج شارون فكرة أن للفلسطينيين موطناً هو الأردن، وفلسطين خالصة لليهود، ودافع الوزير مئير شطريت عن الترانسفير بقوله: "يحتوي مصطلح الترانسفير على معان كثيرة، ومن الممكن أن بعضاً من هذه المعاني لا يتناقض مع طابع الدولة الديمقراطية" (سلطاني، 2003)، "وفي الثمانينات هدد الوزير جدعون بات فلسطينيي إسرائيل بقوله إن لم يحسنوا التصرف فإنهم سيوضعون في شاحنات وفي سيارات أجرة ويرسلون إلى الحدود" (مصالحة، 2001)، إذاً لم يتوانَ التصحيحيون في طرح أفكار تهجير الفلسطينيين في تصريحاتهم العلنية وبرامجهم الحزبية.

### 3.3.5. الترانسفير لدى الحركات الأصولية واليمينية :

تضم الصهيونية الدينية أحزاب: المفدال، وما انشق عنه من أحزاب مثل: موراشاة، ومنتساد، ونشأت الأحزاب اليمينية العلمانية مثل: هتخيا وكاخ وموليدت وتسوميت بعد إرجاع سيناء لمصر بموجب اتفاقية كامب ديفيد أما الأحزاب الأصولية اليهودية (الحريديم) فتضم أحزاب اغودات إسرائيل ويهدوت هتوراة، وشاس وغيرها، ورأى الباحث أن يدمجها معاً لما لها من وجهة نظر واحدة متداخلة من مسألة الترانسفير ويمثلان التيار اليميني.

اعتبر الآباء المؤسسون للصهيونية الدين وسيلة سفر لبلوغ هدف الصهيونية، ولم يبرز دورها في البداية، ثم تطورت الأصولية اليهودية في إسرائيل في أعقاب حرب 1967، وتحولت إلى قوة سياسية

رئيسية، و"تلعب الأحزاب الدينية دوراً مهماً في السياسة الإسرائيلية، وفي تشكيلات الائتلافات الحزبية، سواء دورها كمرجح أو مساند لأحد الحزبين السياسيين الكبارين الفائزين" (شُرَاب، ربيع 2003)، وهي قد دعت صراحة إلى تهجير الفلسطينيين كما سيلي:

**فحزب شاس** المتدين الحريدي قال زعيمه ايلي ايشاي: "من الواضح أنني سأكون سعيداً لرحيل 800 ألف فلسطيني من البلاد إذا توجهوا إلي غداً بوصفي وزيراً للداخلية، وطلبوا مني أن يغادروا سأقول لهم: تفضلوا" (سلطاني، 2003)، وفي تصريح آخر قال "أريد من كل من هو غير يهودي أن لا يبقى في هذه البلاد،... يأتي مهاجرون أغيار ويأتي العمال الأجانب أضف لهم العرب، وستحول إلى دولة متعددة العرقيات" (سلطاني، 2003)، وحذر من فقدان الأغلبية اليهودية في إسرائيل، ودعا إلى التكاثر اليهودي الطبيعي فقال "إننا سنفقد الدولة من الناحية الديمغرافية، والحل هو بزيادة عدد الأنفس في العائلة فمن أنجب اثنان فلينجب ثلاثة، فأنا مثلاً أنجبت سبعة أفراد" (برشوفسكي، 13 مارس 2007)، وصدرت عن قادة شاس تفوهات عنصرية، فقال الوزير **نيسيم دهان**: "إن المسلمين الذين يصلون في الأقصى، وبضمنهم الفلسطينيون مواطنو الدولة، ثعالب ارتقت درجة وأصبحوا الآن ثعابين وعقارب" (سلطاني، 2003).

دعا حزب **المفدال** إلى تهجير الفلسطينيين، فقد "كان **الحاخام يتسحاق ليفي** من معسكر الصهيونية الدينية مشتهراً بتأييده لنفي العرب في الأراضي المحتلة إلى دول عربية أخرى" (مصالحة، 2001)، تأسست **حركة غوش إيمونيم** في 1974، ورفعت شعارات تعتبر ترجمة للنظرية الصهيونية وأفكارها، وتعتبر الأرض لشعب إسرائيل حسب التوراة وأنها تمتد من النيل إلى الفرات، واعتبر قادتها "أن إقامة العرب في البلاد محرمة، واعتمدت على السرقة والاحتلال، وحن الوقت لرحيل اللصوص، وهذا ما

شرحه الحاخام شلومو أفنير إن تملك العرب للأرض لا يثبت أي حق انه تملك أراضي من الواضح قطعاً، أنهم ليسوا مالكيها الشرعيين، وهذا التملك ليس له شرعية قانونية ولا خلقية" (مصالحة، 2001)، ومن مبادئ غوش إيمونيم أن حق شعب إسرائيل على هذه الأرض يبطل وبشكل عفوي وتلقائي أية حقوق لأي شعب ثاني عليها (اغبارية، أبو غزالة، 1984)، "إن غوش إيمونيم منذ نشأتها أرادت طرد الكثير من الفلسطينيين بقدر الإمكان،...، ويخفوا مطلبهم الحقيقي بالطرد الكلي بالإدعاء بأن الطرد ضروري بسبب الاحتياجات الأمنية" (شاحاك، ميزفسكي 2003)، وأبرز شخصياتها الحاخام تسفي يهودا كوك رئيس مجلس "مركز هراف"، وهي مدرسة أقامها كوك عام 1924، (اغبارية، أبو غزالة، 1984)، وتعتبر أهم المدارس اليمينية وقد تخرج منها موشيه ليفنغر وايفي ايتام وغيرهم، (في فبراير 2008 قام فلسطيني بقتل 8 مستوطنين فيها)، وقال كوك "لا يمكن أن تصل هذه الأراضي للآخرين حتى لو قسم منها،...، هي الإرث الدائم لإسلافنا وجاء الآخرون (العرب) وعليها بنوا من دون إذن منا وفي غيابنا" (مصالحة، 1997)، وهولا يعترف بوجود، و"ذكر أهارون حلامي لا ضرورة لإلقاء القنابل على القصة أو طرد العرب، على أي حال ليس من الخطأ جعل حياتهم صعبة على أمل أن يكونوا مواطنين موالين لإسرائيل، وإذا كانوا حقاً يريدون فليتحولوا إلى الدين اليهودي" (مصالحة، 2001).

"كانت هناك دعوات تحت على التهجير حتى لو تم تمويله من اليهود فقد اقترح الوزير يوسف شبيرا سنة 1988 أن تدفع الحكومة الإسرائيلية 20 ألف دولار لكل عربي يوافق على الرحيل" (مصالحة، 2001)، وكتب إسرائيل هارنيل "منذ نصف عام كان 90% من الأشخاص يعارضون الترحيل، اليوم 30-40% سيجادلون بأنه ليست كلمة سيئة أو سياسية غير إنسانية، بل على العكس سيجادلون بأنها طريقة لمنع الاحتكاك" (مصالحة، 2001)، وصرح الحاخام اليعيزر فالدينبرغ الحائز



على جائزة إسرائيل لسنة 1967 "إذا كنا سنطبق الهالاخاة (القانون الديني) كما يجب فعلينا طرد غير اليهود من القدس وتطهيرها تطهيراً مطلقاً، علينا أيضاً عدم السماح لغير اليهود بأن يكونوا أكثرية في أي من مدن إسرائيل" (مصالحة، 2001).

أسس مائير كهانا حركة **كاخ** سنة 1972، وبدأت نشاطاتها في الدعوة إلى التوسع الإقليمي وطرد

العرب، وتعتبر من أكثر الجماعات الصهيونية تطرفاً، ومن أبرز أهدافها :

• "الدعوة إلى إنقاذ "شعب الله"، وإقامة مملكة إسرائيل كما جاء في التوراة.

• "العمل على زيادة الاستيطان في جميع أجزاء أرض إسرائيل.

• "طرد العرب كي تصبح دولة إسرائيل دولة يهودية بحتة" (المسيري، 1999)

بهذه الأفكار أخذت حركة كاخ تمارس تحقيق أهدافها بالتهديد والقتل والتخريب، لأن الخلاص يكمن

في قتل العرب وطردهم كشرط لظهور المسيح (المسيري، 1999)، و"تصاعدت منذ البداية مظاهر

العنصرية تجاه السكان الفلسطينيين في 1980 انتخب للكنيست ضمن قائمة "كاخ" (الحاخام

العنصري)(التشديد في الأصل) مائير كاهانا الذي نادى بإلغاء حقوق وطرد جميع الفلسطينيين إلى

خارج البلاد" (كيمرلينغ، 2006)، ونشر كتاباً بعنوان Never Again أي "لن يحدث ثانية"، وطالب فيه

أن يغير اليهود أساليبهم في التعامل مع العرب، فدعا إلى الإرهاب والقتل، وقال لا يمكن لغير اليهود

أن يكونوا مواطنين في إسرائيل، وأضاف سأستعمل القوة فقط مع أولئك الذين لا يريدون

المغادرة" (مصالحة، 2001)، وقال كهانا في " 15 مايو 1985 العرب سرطان في قلب الأمة وبينمون

بسرعة مخيفة، ستة في بطن امرأة واحدة، وأضاف: "عدم تسليم عرب إسرائيل بالسيادة اليهودية على

أرض إسرائيل هو رفض لسيادة اله إسرائيل ولمملكته، إن نقلهم من البلد هو أكثر من مسألة سياسية

أنه مسألة دينية وواجب ديني،...، ستحل الولايات علينا إذا لم نطرد العرب من البلد"

(مصالحة، 2001)، وصرح كهانا أنه ليس الوحيد في إسرائيل الذي يؤيد الطرد وردد شعاره المعهود "إنما أقول ما تفكرون فيه" (مصالحة، 2001).

إن النهج الذي تنتهجه حركة كهانا "يشكل محطة في المسار الطبيعي لتبني الإيديولوجية ذلك أن الطرح الذي يفترضه كهانا ليس سوى النظرية الصهيونية بتجليها ونقائها وصفائها، بشكلها المباشر والصريح والتي حاول اليمين العلماني تجميلها بينما حاول اليسار العلماني التعتيم عليها لغياب ظروف دولية ومحلية مواتية ل طرحها وممارستها" (بدر، 1985)، تقدم كهانا في الكنيسة باقتراح ترحيل الفلسطينيين، وآخر لمنع الاندماج بين اليهود وغيرهم، ومنع التزاوج بين العرب واليهود، نرى أن " هدف حركة كاخ الرئيس كان طرد العرب من فلسطين بشتى الطرق وظل الحاخام ينظر ويدعو إلى ذلك" (مصالحة، 2001)، وقتل كهانا في إحدى رحلاته الكثيرة إلى الولايات المتحدة لجمع التبرعات من المسيحيين الإنجيليين، وذلك بعد إلقائه لمحاضرات سياسية في مؤسسات الحركة "الصهيونية المسيحية" التي لم تتردد بل وتدعم بقوة دولة الاحتلال الإسرائيلي، وأساليبه في القتل والتصفية والتهجير والملاحقة" (شريتخ، 2005)، وبقيت الفكرة الكهانية حية بعد اغتياله وتولى زعامة كاخ ابراهام طوليدانو، ثم أنشأ ابن كهانا ( بنيامين زئيف) مجموعة سميت "كهانا حي" ويعيش مؤيدوها في مستوطنة "كريات أربع"، وخرج منهم **باروخ جولد شتاين** الذي نفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي في 1994 وقتل 24 مسلما، وخرجت منها مجموعة "إيال" التي كان "إيغا ل عامير" (قاتل إسحاق رابين) عضوا فيها، فالإتجاه اليميني المتطرف يدعو ل طرد العرب من أرض إسرائيل، بكل الوسائل الممكنة حتى ولو لزم الأمر استخدام القوة.

**حركة "موليدت"** حركة سياسية يمينية متطرفة، تأسست في العام 1988 بزعامة **الجنرال رجبام زئيفي** ( قتلته شبان فلسطينيون في القدس)، وانضم لها الكثيرون من المتطرفين أمثال تسفي شيلواح، وشلومو

غازيت، وأرنون سوفير، وكان هدفها طرد الفلسطينيين من كامل أرض إسرائيل، وتبنت فكرة "الترانسفير الطوعي" متذرة بأن القانون الإسرائيلي والدولي لا يحظرها ، وكان زئيفي غامضا في كيفية تطبيق الطرد الجماعي، وكان رحبعام زئيفي (الملقب غاندي) متبحرا باللغة العبرية، ويهاجم كل من استخدم كلمات أجنبية، ولكنه استخدم كلمة ترانسفير وليس "جيروش" لأنها أكثر قبولا، كما أن رحبعام زئيفي كان يستهجن في أحاديثه اعتبار فكرة الترانسفير فكرة غير مقبولة، مؤكدا أنها فكرة صهيونية أصيلة، ما كان للصهيونية أن تتجح من دونها، "وصرح رحبعام زئيفي بأنه يعبر بصورة حقيقية عن روح حزب العمل" (فيرلمان، 2003).

لهذا ليس غريبا أن تصادق الكنيست في 2007 على مشروع قانون يدعو لإدراج تراث زئيفي في المناهج التعليمية، بما في ذلك نظريته السياسية التي تتضمن ترحيل الفلسطينيين ، وانتقد معارضيه ووصفهم بالمنافقين وقال أنه تبنى مفهوم الترحيل من مؤسسي الصهيونية العمالية، وظل زئيفي يردد سياسة الترحيل المتفق عليه، ودعا إلى منع الفلسطينيين من العمل في إسرائيل، كي يتحولوا إلى البلاد العربية المجاورة" (مصالحة، 2001).

جاء في برنامج حركة موليدت الانتخابي في البند الثالث عشر أنها:

- "تؤيد انفصال الشعوب على خط نهر الأردن، ونقل السكان (بإرادتهم) إلى ما وراء الأردن شرطا للسلام الحقيقي، وأن الفصل بواسطة الخط الأخضر خطير وغير عملي.
- "تشجيع هجرة عرب الضفة الغربية وغزة، ومنع عودة الفلسطينيين.
- "تشجيع هجرة اليهود إلى البلاد، وزيادة الولادات في أوساط اليهود" (سلطاني، 2003).

يدعو برنامج للطرده صراحةً " إن تعرضت إسرائيل لهجوم من دولة عربية، يطرد جميع العناصر المعادون الذين قد يضايقونه في إدارة المعركة إلى ما وراء الحدود، ويوضعون في مواجهة الجيش المهاجم، لكي نشوش أجهزته، ولكي نتفادى المضايقات في الجهة الداخلية" (سلطاني، 2003).

قال الوزير **بيني أيلون** من موليدت لصحيفة "نيكودا": الترانسفير الطوعي يقصد به مساعدة العرب على أن يرغبوا في الصعود إلى الحافلات، وذلك من باب نضغظ عليهم حتى يقولوا نعم نريد،... سأغلق الجامعات في وجوهكم سأجعل حياتكم لا تطاق إلي أن ترغبوا بالمغادرة" (سلطاني، 2003)، ولصحيفة معاريف قال **أيلون**: "الترانسفير أمر عملي بكل معني الكلمة،... يجب خلق جو عالمي في أمريكا على وجه الخصوص بأنه لن يكون في المنطقة سلام إذا لم نفكك مخيمات اللاجئين، ولم نتوصل إلى اتفاق إقليمي بشأن التغيير الديمغرافي" (سلطاني، 2003)، "كان شعار أيلون الترانسفير فقط هو الذي يجلب السلام" (فيرلمان، 2003)، و"عندما عرض هذا على الكنيست في 5 يونيو 2002 قال: فقط عندما نكمل الترانسفير الذي حدث هنا في 1948 سيكون في الإمكان حل مشكلة اللاجئين" (سلطاني، 2003)، و"قال يهودا غيل وهو من بارزي موليدت والموساد: لا يوجد حتى عربي واحد يريد السلام معنا، الحل الوحيد هو ترحيلهم عبر الحدود" (مصالحة، 2001)، يرى الباحث أن هذه الأفكار هي عصاره الفكر الصهيوني، ولسان حاله، ونتاج للتعبة المتطرفة والهوس الايديولوجي.

تبنّت الأحزاب العلمانية اليمينية سياسات حركة كاخ في ترحيل الفلسطينيين ن، ورأى الكاتب **إيهود شبرينتسك** " أن الفارق بين الترحيل الواضح لموليدت وذلك المستتر لهتchia هو أن الأول يوصي بترحيل جميع عرب الأراضي المحتلة، بينما يتكلم هتchia عن اللاجئين فقط، بينما يتفادى تسومت بصورة مماثلة مفهوم الترحيل،... وأصدر مؤتمره قرارا يؤيد تبادل السكان" (مصالحة، 2001).

تأسس **حزب هتchia (النهضة)** في أكتوبر 1979 بزعمارة **غنيولا كوهين** زميلة مناحيم بيغن من حركة أرض إسرائيل الكبرى، ودعا هذا الحزب إلى إعادة استيلاء إسرائيل على سيناء وإقامة إسرائيل الكبرى،

وأعلن أعضاؤه ذلك بصراحة، وخططوا لنسف المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وكان لهتيجا مواقف

إقليمية متطرفة (مصالحة، 2001)، ودعا برنامج حزب هتيا في 1986 إلى:

- "نقل 500 ألف لاجئ على الأقل إلى خارج إسرائيل، كشرط مسبق لتسوية سلمية.
- "دعا إلى تشجيع سكان الضفة والقطاع على النزوح وطرد المخربين.
- دعا برنامج هتيا إلى طرد المواطنين العرب من إسرائيل الذين أظهروا تضامنا مع إخوتهم في الأراضي المحتلة منذ قيام الانتفاضة" (مصالحة، 2001).

أدلى زعماء الحركة بتصريحات علنية مؤيدة للترحيل القسري بعد اجتياح العراق للكويت، فذكر **الياكيم هعتسني** من حركة هتيا في أغسطس 1980 لصحيفة "هاماكور" (המקור) (الأصل) "يجب أن نساعد الفلسطينيين العرب في إقامة دولتهم على الضفة الشرقية للأردن (مصالحة، 2001)، وبرر هعتسني أنشطة المستوطنين، ومستشهداً بما حدث سنة 1948، (وفضل الباحث هنا وضعها في نقاط نظراً لأهميتها كاعتراف تاريخي بالجرائم الصهيونية التي ينكرها ويتصل منها) فقال:

- "قام اليبشوف بأعمال ضد العرب بمدافع الهاون.
- قتلنا عرب تسللوا ليلاً لجمع بقايا ممتلكاتهم التي تركوها في خضم المعارك.
- طرد الكثير من هؤلاء الغائبين، أبدناهم وقسمنا ممتلكاتهم، ولم نقنصر على سرقة الأرض.
- سننا قوانين لمصادرة الأراضي العربية التي تركت.
- وسارعت المحكمة العليا إلى الموافقة على ما حدث من مصادرات نفذت على الأرض" (مصالحة، 2001).

وهذه شهادات واضحة للقتل والسرقة ومنع العودة وتطويع القانون للمآرب الصهيونية.

نُقل عن **تسفي شيلواح** "إن فكرة الترحيل ستتحقق في النهاية إما في إطار تسوية سلمية وإما نتيجة

حرب، وقال "إن الشيطان الديمغرافي يهددنا أيضاً في دولة إسرائيل داخل الحدود،...، إن المشكلة

الديمغرافية تهددنا في مجمل الأحوال ولن تضعف بل ستزداد قوة" (مصالحة، 2001)، أما "الوزير يوفال نئمان فقد قال في يونيو 1967: في استطاعة إسرائيل الآن حل مشكلة اللاجئين العرب بتنظيم ترحيلهم" (مصالحة، 2001).

أنشأت حركة تسوميت (مفترق طرق) سنة 1983، بزعامة الجنرال رفائيل إيتان، وحصلت في انتخابات 1992 على ثمانية مقاعد في الكنيست، وجاء في برنامجها الانتخابي الدعوة إلى "إعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية كجزء من أي تسوية سلمية، تسهيل نزوح العرب القاطنين في إسرائيل إلى أي مكان يختارونه" (مصالحة، 2001)، ويعتبر رفائيل إيتان من أوائل من أدخلوا العنف، فقال عندما كان قائداً للمنطقة الشمالية: "علينا أن نقيم فوق كل حجر يقذفونه عشر مستوطنات، وهنا لن يستطيعوا قذفنا بالحجارة، ونكون قد وضعناهم كالصراصير في قنينة مسممة، ودعا لإطلاق النار على رأس العرب بدلاً من مطاردتهم بالهراوات، وحث على إبعاد جماعي للقادة دون الاهتمام بما سيقوله العالم، ودعا إلى طرد فوري لكامل النظام السياسي والإعلامي في القدس الشرقية، وإلى ممارسة الضغط الاقتصادي، وعدم السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل، وفرض غرامات عالية (مصالحة، 2001)، وخلص الكاتب اليميني ارييه فيرلمان إلى "انه يجب العمل حثيثاً وبدون توقف لتنفيذ الحل الأمثل والأخلاقي والأساسي والحقيقي للصراع العربي اليهودي، وهو "ترانسفير بالاتفاق" لعرب يشع" (فيرلمان، 2003)، ويقصد بيشع الضفة والقطاع.

أُعلن في 11 كانون الثاني 2004 عن إقامة الجبهة اليهودية القومية وهو حزب يميني جديد في إسرائيل يتزعمه حالياً باروخ مارزيل وتمت المصادقة على تسجيله حزبياً مع أن أهدافه نقل قرى

عربية وفلسطينية، وتجميعها في كتل استيطانية وراء نهر الأردن،...، وأفصح أعضاء الحزب عن نيتهم نقل مليوني عربي من هنا ليحل مكانهم مليوناً يهودياً" (سلطاني، 2004).

نلاحظ أن اليمين يدعو إلى طرد الفلسطينيين، مبرراً ذلك بأن ضم الأرض بسكانها سيكون ضاراً، إن لم يكن كارثياً لمفهوم يهودية الدولة الذي يبحثون عنه، ويضعونه قبل كل شيء، والاستنتاج الصهيوني اليميني بأنه يجب العمل على ترحيل العرب بأية طريقة، ونلاحظ أن الأفكار السياسية الرئيسية للفكر الصهيوني تدعو لإيجاد دولة يهودية نقية، وتعتبر عامل تهجير الفلسطينيين، واستمرار هجرة اليهود المتواصلة إلى فلسطين والاستيطان من أهم أسس الفكر الصهيوني، وهذه الأهداف تتحد حولها السياسات اليسارية واليمينية اليهودية ولكنهما يختلفان في التكتيك، فينظر حزب العمل إلى الأراضي المحتلة عام 1967 على أنها "مناطق مدارة"، وبالتالي ابتعد عن الاستيطان في الأماكن ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، أما حزب الليكود فاعتبرها "أراض محررة"، وامن بكل "أرض إسرائيل" فدعا أتباعه إلى إنشاء المستوطنات اليهودية في جميع المناطق، وتؤيد الحركات الراديكالية اليمينية علناً التطرف، وتقر بأن ترحيل الفلسطينيين هو الحل الأمثل، مع وجود "تفاوت في الأساليب والمصطلحات لتنفيذ ذلك فغوش ايمونيم يدعو لإقناع العرب بالنزوح، وحركة كاخ تدعو إلى الطرد الفوري للفلسطينيين، وموليدت دعت إلى الترحيل المتفق عليه" (مصالحة، 2001). وتدعو إلى العمل على التوسع الإقليمي لإسرائيل.

#### 4.3.5. تصدي الأحزاب العربية للترانسفير :

نشأت في إسرائيل أحزاباً عربية عديدة حاولت الدفاع عن وجود العرب في ممتلكاتهم وأراضيهم، ودافعت عن حقوقهم كأقلية، ودعت جميعها إلى مساواتهم باليهود في الحقوق، و"شهدت الحلبة السياسية في أوساط الأقلية الفلسطينية تغيرات وتحولات في تركيبة المعسكرات والأحزاب السياسية

القائمة " (روحانا، ن.، الصالح، ن.، سلطاني، ن. 2004)، وفي الإمكان التمييز بين ثلاث تيارات رئيسية: التيار الشيوعي اليهودي العربي، التيار الإسلامي، والتيار القومي العربي، وعلى الرغم من اختلافها حزبياً إلا أنها جميعاً تدافع عن الحقوق العربية، وتؤمن بإقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة إسرائيل، وكانت هذه الأحزاب في " موقف المعارضة الدائمة ولم تشارك في الحكومات المتعاقبة، وتم التعامل معها باعتبارها تمثل الأقلية العربية المعادية للصهيونية، وأنها غير جديرة بالثقة، وتعارض جعل طبيعة الدولة يهودية، وهذا من شأنه أن يعزز مخاوف اليهود من العرب وتدعم الفكرة الموجودة عنهم باعتبارهم أقلية معادية وطابوراً خامساً محتملاً" (غانم، شتاء 1997).

حاول الفلسطينيون في إسرائيل "التصدي لسعي مؤسسات الدولة والوكالة اليهودية لنزع وجودهم عن الأرض وطمسه، وذلك في ظل سياسة القهر القومي والمدني، وهيمنة خطاب التهديد والوعيد، وتعميق الضائقة الوجودية في صفوف الفلسطينيين أفراداً وجماعة" (بشير، 2006)، وكان يوم الأرض من أبرز نضالهم فكان "حدثاً تاريخياً هاماً ومفصلاً مركزياً في تطور الوعي الجماعي للمجتمع الفلسطيني داخل أراضي 1948، وغدا يوماً وطنياً يغذي الذاكرة الجماعية الفلسطينية مثل يوم النكبة" (بشير، 2006)، ولهم الكثير من النشاطات التي تؤكد تصديهم للتمييز والاقتلاع، منها مثلاً تقدّم أعضاء كنيسة عرب في 17 يونيو 2002 بمشروع قانون يدعو لمنع انضمام قائمة موليدت للكنيسة، لأنها تعرض على الترانسفير، وجعلته شعارها المركزي (سلطاني، 2003).

#### 4.5 التطبيق العملي الإسرائيلي لأفكار الترانسفير

قامت إسرائيل في حرب 1967 بترحيل جماعي للفلسطينيين، ثم تواصل الترحيل ولكن بصورة تدريجية وهادئة، وشاع الإبعاد المنظم بعد 1967 (انظر جدول 1.5)، وشهدت هذه المرحلة حربي الاستنزاف و1973، ووجدت إسرائيل فيها الدعم الأمريكي الذي وصفه ريتشارد نيكسون " لن يسمح أي رئيس



للولايات المتحدة بأن تهزم إسرائيل، ولقد أمرت آنذاك بتشغيل جسر جوى لنقل الأسلحة إلى إسرائيل لحمايتها من الهزيمة، وبعد مضي بعض الوقت أعلنت حالة الطوارئ في القوات النووية الأمريكية لمنع التدخل السوفيتي في المنطقة" (نيكسون، 1992)، وهما حريان لم تكونا على الأرض الفلسطينية، وحتى فيها تم ترحيل آلاف المصريين من مدن قناة السويس.

#### 1.4.5. الممارسات الإسرائيلية لترحيل سكان المناطق المحتلة :

شكلت حرب 1967 انعطافة حاسمة في تاريخ القضية، حيث تم طرد وفرار آلاف الفلسطينيين في هذه الحرب وما بعدها،" قام جيش الاحتلال في عام 1967 بجمع السكان في الساحات العامة في كل منطقة، وأخذوا من بينهم الشباب، ونقلوهم إلى معسكرات، قتلوا فيها من قتلوا، وسجنوا من سجنوا، وقذفوا بالباقيين جميعاً خارج الحدود" (الريس، 2000)، وقامت سلطات الاحتلال بعد 1967 بخطوات عسكرية وإدارية من أجل الاستحواذ على الأرض، وتقليل أعداد الفلسطينيين بطردهم أو نقلهم لأماكن أخرى، وعملت على مصادرة الأراضي الزراعية، وحرمان المزارعين من مصادر المياه، ونسف وهدم منازلهم، ومنع تصريف منتجاتهم مما يدفعهم إلى التخلي عن الأرض، وكذلك إغراق التجار بالضرائب الباهظة، وإغلاق الجامعات وتعطيل الدراسة، والبطالة المتفشية، وارتفاع غلاء المعيشة لكي تصل بطريقة أو بأخرى إلى رحيل الفلسطينيين، "ومع بداية سنة 1974 بدأت إسرائيل بإبعاد المواطنين الفلسطينيين عبر الحدود الجنوبية للبنان حيث ينقل المبعدون إما بواسطة شاحنة، أو طائرة هيلوكبتر إلى الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، وبالتالي يسرون عبر ثغرة(فتحة) في السلك الشائك الحاجز وبعدها يصلون إلى بيروت، وتم طرد 105 آلاف مواطن عربي من هضبة الجولان المحتلة إلى سوريا" (عبد الله، 1986)، وكان جميع المبعدين بين عامي 1967 و 1971 من الفدائيين وأصبح الإبعاد وسيلة لتخفيف شدة الازدحام في سجنى غزة وعسقلان، وقد بلغ مجموع عدد المبعدين من قطاع غزة من عام

1967 إلى 1978 وفقاً للأرقام المستخلصة بدقة من السجلات الرسمية الأردنية 383 مبعداً  
(المدني، ر.، أبو صالح، ز.، 1991).

في القدس مورس التهجير القسري الداخلي على سكان البلدة القديمة، حيث تم هدم حي المغاربة في 11 يونيو 1967 وإجلاء سكانه بالكامل، وتم إنشاء حي يهودي كامل مكانه، وطرد 4 آلاف فلسطيني من أجل إعمار حي اليهود في القدس، ليكون أوسع ويهودياً أكثر، فكان " طرد آخر السكان العرب من حي اليهود في القدس القديمة في مارس 1980" (أرنسون، 1990)، وسعت إسرائيل بجد لتوسيع القدس، وتقليص عدد سكانها الفلسطينيين، فقد أعلن عنها عاصمة موحدة لإسرائيل في 30 يوليو 1980، ولكن لم يُمنح سكانها الفلسطينيون الجنسية وجواز السفر الإسرائيلي، بل اعتبروا مقيمين دائمين وليسوا مواطنين (توشاف وليس إزراح) תושב אך לא אזרח، وتم إلغاء حق إقامة الكثيرين منهم بسبب تزويجهم من أجانب، وتقوم إسرائيل بممارسات لتضييق الخناق على المقدسيين بمنع رخص البناء، وفرض الضرائب الباهظة كالأرنونا (ضريبة المسقفات والمباني)، والأعرا Agra (ضريبة التلفزيون) وغيرها، مما دفع الكثيرين للبحث عن مكان آخر أكثر ملائمة للعيش. تعرض الفلسطينيون في الضفة الغربية لسياسة الإبعاد الصهيونية، حيث اتخذت سبل عدة في ذلك، منها العسكرية كحرب 1967 وما تلاها، "قبع وقت قصير من نهاية الحرب طرد 10 آلاف فلسطيني كانوا يقيمون في قرى عمواس ويالو وبيت نوبا في ناحية اللطرون من بيوتهم، أي من 20 ألف دونم من الأراضي الزراعية ومنعوا حتى من حمل أمتعتهم معهم" (مصالحة، 1997)، وأقيمت مكانه حديقة كندا، وكذلك وتم إخلاء وهدم 4 قرى وهي بيت مرسيم وبيت عوا وحبلة والجفتاك وتم تهديد قفيلية نفسها إلا أن موشيه ديان ألغى قرار طرد السكان وتدمير البلدة" (مصالحة، 1997)، واعترف الرئيس حاييم هرتسوغ في نوفمبر 1991 انه عندما كان أول حاكم عسكري للضفة الغربية نظم ونفذ بفعالية

وكفاءة وبالتعاون مع شلومو لاهط قائد القدس عملية ترحيل 200 ألف فلسطيني من الضفة الغربية عقب الحرب مباشرة (مصالحة، 1997).

تم إبعاد الزعماء السياسيين الفلسطينيين من أجل السيطرة على السكان المحليين، و" لجأت سلطات الاحتلال إلى وسيلة إبعاد العناصر القيادية، للتخلص من كثافة سكانية فاعلة وقادرة على الاستقطاب والمقاومة، وكان الشيخ عبد الحميد السائح أول المبعدين وذلك بتاريخ 23 أيلول 1967 (عبد

الله، 1986)، وتم استخدام الإبعاد كوسيلة قمع للفلسطينيين، " شملت عمليات إبعاد المواطنين الفلسطينيين منذ أيلول سنة 1967 وحتى أوائل سنة 1970 كافة النشاط السياسي ن دون التمييز الانتماء السياسي" (عبد الله، 1986)، ولم تكن طرق التضييق في الضفة الغربية مقتصرة على سلطات الاحتلال بل شارك فيها المستوطنون، فقامت حركة غوش ايمونيم وغيرها باستخدام أساليب إرهابية بتسميم مياه الشرب، وقتل بعض العرب، ووسيلة الهجوم على البيوت والقرى الفلسطينية.

أما في قطاع غزة فتواصلت عمليات هدم البيوت وتهجير السكان بعد 1967، و"تم ترحيل أعداد كبيرة من سكان المخيمات في القطاع بشكل قسري إلى مناطق أخرى خارج وداخل القطاع" (السواحري، 1986)، وأسفرت عمليات الهدم والمصادرة بقيادة ارئيل شارون الحاكم العسكري للقطاع في مطلع السبعينات عن هدم 13 ألف منزل ومأوى للاجئين" (السواحري، 1986)، وفي دراسة أخرى" قد بلغ العنف ذروته في منتصف عام 1971 بتدمير ما يزيد على 7000 منزل في مخيمات القطاع" (مركز غزة للحقوق، 1999)، وقام شارون بمشروع شق طرق عريضة داخل المخيمات أطلق عليه (الطريق الأمني)، و"في منطقة رفح طرد ما يتراوح ما بين 6-20 ألف بدوي من مساكنهم ومن 140 ألف دونم من أراضيهم لفسح المجال أمام عدة مستعمرات زراعية صغرى وياميت الساحلية" (أرنسون، 1990)، ودعا شلومو غازيت منسق شئون الأراضي المحتلة "إلى إخراج ثلث سكان المخيمات من قطاع غزة

أي 60 - 70 ألف نسمة ونقلهم إلى مبان في أماكن أخرى، هكذا نستطيع الحصول على سيطرة فعلية في مخيمات اللاجئين" (غازيت، معاريف 1971/9/14، كما ورد في محارب، ع.، نوفمبر 1971).

تم إبعاد الفلسطينيين من **المعتقلات**، وقد لجأت إسرائيل إلى الإبعاد كسياسة لتخفيف الازدحام داخلها، فكانت تطرد المعتقلين في محاولة لتحجيم نشاط القيادة الفلسطينية داخل المناطق المحتلة، وقد أصدرت لجنة إنقاذ القدس في عمان بياناً أيار سنة 1969 أكدت فيه أن أشخاصاً معتقلين قد أُجبروا على إفادة خطية تظهر استعدادهم ورغبتهم الذاتية في مغادرة الوطن إلى الضفة الشرقية في حالة إطلاق سراحهم، كما اعلم آخرون بأنه يمكنهم تجنب الاعتقال إذا ما غادروا البلد بعد توقيعهم على وثيقة تؤكد رغبتهم في ذلك طوعاً" (وثائق فلسطينية 1960) كما ورد في عبد الله، (1986).

تم استخدام أنماط أخرى من الإبعاد، منها الملاحقة الأمنية المستمرة، ومنها طرق منح تصاريح مغادرة البلاد، بحيث تكون التصاريح محددة بفترات زمنية للمكوث في الخارج من قبل سلطات الاحتلال، وفي حالة عدم التمكن من العودة في الوقت المسموح يؤدي ذلك إلى فقدان الهوية، كما ومنع المبعدون قسراً من العودة، وطرد بعض أفراد العائلة بحجة أنهم ليسوا من المقيمين الأصليين فتضطر العائلة بأكملها للمغادرة والرحيل، وقد تضررت الكثير من العائلات الفلسطينية جراء هذه الإجراءات التعسفية والتي تعتبر نوعاً صارخاً من الترانسفير والإبعاد.

#### 2.4.5. الممارسات الإسرائيلية لترحيل فلسطينيي الداخل :

استمر الحكم العسكري مفروضاً على فلسطينيي الداخل الذين يبلغون حوالي 20% من السكان في إسرائيل حتى العام 1966، انتقل بعده الإشراف الأمني على العرب من الجيش إلى الشرطة

الإسرائيلية، وجهاز المخابرات الأمن العام (الشاباك)،" وبعد إلغاء الحكم العسكري لم تتوقف الأساليب الرئيسية للتضييق العنصري على العرب، و إنما اتخذت سياسة القمع والتمييز، والاضطهاد وجوهاً جديدة" (جريس، 2005)، واصلت إسرائيل سياسة القوة ضدهم، فقتل الجيش الإسرائيلي يوم الأرض في 30 مارس 1976م ستة فلسطينيين كانوا في تظاهرة سلمية ضد موجة مصادرة الأراضي، وتحول إلى مناسبة وطنية في فلسطين تأكيداً للعلاقة بين الفلسطيني وأرضه، ولم يسلم الفلسطينيون في الداخل من استفزازات مثير كهانا الذي كان يجاهر بدعوته للفلسطينيين لمغادرة البلاد، وقامت حركته بحملة كتابة رسائل موجهة لآلاف المواطنين العرب تدعوهم إلى الهجرة مقابل دفع أموال، وقال كهانا "سأذهب إلى العرب وأقول لهم أن يذهبوا وسأعدهم بتعويض سخّي، وإذا رفضوا سأنقلهم خارجاً بالقوة" (مصالحة، 2001)، ونادى أتباعه العرب بأنهم كلاب وقاموا بالكثير من الهجمات على الأفراد والممتلكات العربية في محاولة لترحيلهم.

اتبعت إسرائيل سبل تمييزية للتضييق على العرب، وممارسة الضغط المعيشي لجعلهم يفكرون بالهجرة، منها عدم توفر الخدمات التي يحظى بها اليهودي على الرغم من أن العرب يدفعون الضرائب كأبي فرد آخر، لكن أنواع الخدمات ومستواها التي تقدمها الحكومة إليهم أقل بكثير مما يقدمه لليهود، والبطالة في القرى والمدن العربية من أعلى النسب في إسرائيل، "إن الصعوبات التشغيلية في إسرائيل بصورة عامة،...، والظروف التي تم صياغتها منذ قيام دولة إسرائيل التي تهدف إلى الحفاظ على دونية الأقلية العربية" (إمطانس، 2004-أ)، ومن التمييز الذي يعاني منه الفلسطينيون في الداخل عدم الاستفادة من مقدرات البلاد، "وأشار د.عزيز حيدر إلى عدد من المعوقات لتطور اقتصاد الوسط العربي، "مصدرها انعدام إمكانية الوصول إلى الموارد بسبب التمييز، أو الشعور به، أو الشعور بالغرابة داخل التجمع السكاني اليهودي" (حيدر، 1993)، فالسياسات الحكومية الاقتصادية التي أدت إلى بروز

طبقة من المستثمرين اليهود، أدت على النقيض من ذلك إلى ركود اقتصاد القرى العربية، وتجسدت هذه السياسة في مصادرة الموارد الاقتصادية العربية (ممتلكات وأراضي) مما أثر على جميع مجالات الحياة" (حيدر، 1991).

تعاني المجالس البلدية والمحلية من التمييز، ومن الإجراءات التي تعمل على التضيق من أجل التهجير، فقد "وافقت وزارة الداخلية الإسرائيلية على تسجيل منظمة تطوعية לאמנות (عاموتاة) هدفها الوحيد هو ترحيل العرب من إسرائيل والأراضي المحتلة" (مصالحة، 2001)، "وقد غادرت إسرائيل في الأشهر الماضية عشرات العائلات الفلسطينية بإرادتهم بعد الأعمال السرية التي يقوم بها اليمين وتشجيع موليدت، حيث يتم إعطاء الطلبة منح مالية لجامعات خارجية، ويتم إيجاد أماكن عمل وشقق سكنية خارج البلاد، ويتم ذلك بنشر إعلانات في صحف عربية وغيرها وهؤلاء المستجيبون للبيانات لا يعرفون أن الغايات الإيديولوجية تقف وراء ذلك" (فيرلمان، 2003).

## 5.5. الخلاصة

- يتبين لنا في هذا الفصل الذي مثل الفترة الزمنية التي تلت حرب العام 1967 ما يلي:
- أدت زيادة العمق الإستراتيجي الإسرائيلي بعد حرب 1967 إلى تغير الواقع الديمغرافي والإقليمي، وتواصلت مشاريع التوطين الصهيونية التي تأتي كسياسة ترحيل للفلسطينيين للتخلص من العبء الديمغرافي والأمني، وتصفية المخيمات التي ترمز إلى حدوث التهجير والافتلاع، واقتصارها على تحسين أوضاع اللاجئين الإنسانية.
  - قيام المشاريع الصهيونية على فرض الأمر الواقع بالقوة، والاعتماد على ضعف وعجز الموقف العربي، وتسعى جميع هذه المشاريع لتحقيق التفوق الكيفي والمادي والمعنوي.

- زيادة التوجه الصهيوني نحو اليمين بعد 1967 وبروز أحزاب صهيونية متطرفة طرحت فكرة الترانسفير علناً وبشكل واضح في برامجها الحزبية، وتجمع برامج التيارات الصهيونية على مبدأ "يهودية دولة إسرائيل" مع التفاوت في الإسلوب، وتتفق في عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم لأنه يؤدي بزعمهم إلى انتهاء حلم الدولة القومية.
- معظم المشاريع الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية في أراض 1948 كانت تمييزية، ويمثابة مناورة سياسية لكسب الوقت وتهويد المناطق العربية، والسيطرة على المزيد من الأراضي، و قطع أواصر العرب، ومحاولة دفعهم خارج البلاد، وهي خطوات كشفها وقاومها الفلسطينين.
- نفذت سلطات الاحتلال سياسة الترانسفير على الفلسطينيين في القدس، حيث تم تطبيق التهجير القسري الداخلي على سكان البلدة القديمة، وبأشكال عديدة لتوسيعها وتهويد معالم القدس الجغرافية لإخلائها منهم.

## الفصل السادس

الترانسفير في الفكر الصهيوني بين عامي 1987 - 2007

## 1.6 المقدمة

شهدت الفترة بين عامي 1987 و 2007 تغيرات سياسية محلية ودولية جساماً، منها اندلاع الانتفاضتين وما بينهما، وشهدت الفترة حروب الخليج، وانهار الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة unipolar power، فوضعت الخطط الصهيونية لاستيعاب اليهود، وأبعد الفلسطينيين بتهم المشاركة في الأعمال العدائية وغيرها، وهددت إسرائيل دائماً بخيار الحرب الذي يعتبر الوسيلة الأسرع في تحقيق الترحيل، وشهدت توقيع اتفاقيات سياسية من مدريد حتى خارطة الطريق أملت فيها إسرائيل ما تراه هي، يتناول هذا الفصل أهم الأفكار الشخصية الصهيونية والمشاريع الرسمية حول الترانسفير في هذه الفترة، ويعرض البرامج الحكومية لتنفيذ الترانسفير، ويناقش رفض



إسرائيل لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين حتى في الاتفاقيات السياسية الأمر الذي يعزز مبدأ الترانسفير، ويعرض دور المراكز العلمية في هذا الشأن، ويعرض أهم الممارسات الصهيونية في التهجير والإبعاد.

## 2.6 المشاريع الصهيونية للترانسفير

ظهرت في هذه الفترة العديد من المقترحات الأكاديمية والسياسية والدينية، تدعو للتغلب على التفوق الديمغرافي الفلسطيني، وكذلك كان للجهات الرسمية دور في طرح أفكار الترانسفير، خاصة في ظل بروز أحزاب متطرفة طرحت هذه الفكرة بصورة جلية، وقامت بممارسات لتسرع منه، وبرز دور مؤتمر هرتسليا والمراكز العلمية التي تقدم الدراسات والنصح لمتخذي القرار الإسرائيلي.

### 1.2.6. خطط ومقترحات شخصية :

تجرأ العديد من الإسرائيليين في هذه الفترة على التعبير بحرية عن رغبته في عدم رؤية الفلسطينيين، وأعربوا عن تطلعهم إلى وجود أقل عدد منهم على أقل قطعة ممكنة من الأرض، ساندهم في ذلك التغيرات الإقليمية والدولية التي سادت في حينه، فقد أكد **مردخاي نيسان** من الجامعة العبرية الرغبة في الترانسفير، وعبر عن تأييده لترحيل العرب وقال: "إن فكرة ترحيل العرب عن أرض إسرائيل لم تسقط من جدول الأعمال القومي في إسرائيل" (مصالحة، 2001)، وقد علل نيسان تأييده للترانسفير لأسباب كثيرة رآها جوهرية وهامة، فزعم أن:

- "إفراغ البلد من العرب سيزيل مشكلة الأمن الداخلي.
- "سيفقد العرب شرعية المطالبة بأرض إسرائيل.
- "ستكون أرض إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.
- "سيُساهم الحقل الأمني والسياسي والثقافي في تقوية إسرائيل" (مصالحة، 2001).

اعتقد نيسان أنه يجب استغلال حرب الخليج لطرده الفلسطينيين الذين اعتبرهم أعداء، ودعا لإعادة رسم خريطة المنطقة، واقترح الطرد بقوله: إن عرب "يهودا والسامرة" رهائن، وهذا شعب معاد وعنيف وطابور خامس في بلدنا، إنهم يتماهون كُلياً مع صدام حسين،...، في مقابل كل صاروخ عراقي يجب أن تُخرج إسرائيل من البلد فوراً 1000 عربي أو أكثر " (مصالحة، 2001).

أما البروفيسور بول أيدلبرغ من جامعة بار ايلان فقد أوجز الخطوات الواجب اتخاذها للضغط على الحكومة الإسرائيلية لطرده الفلسطينيين، وزعم أن القادة لا يمتلكون الشجاعة لطردهم ودعا إلى:

- سحب الجنسية الإسرائيلية من كل "غير يهودي" يقوم بأعمال تخريب ضد الدولة.
- ومنع العرب من التصويت للكنيست.
- ومطالبة العرب بالخدمة القومية لثلاثة أعوام، والرافضون منهم سيطلب منهم مغادرة البلد، خصوصا إذا كُوفئوا بتعويضات عن ممتلكاتهم التي سيتركونها.
- ودعا كذلك إلى إبطال التعويضات (المخصصات) العائلية للعائلات الكبيرة،
- ودعا إلى تقليص تدريجي للعمال من الأراضي المحتلة.
- ووضع قيود على الأموال المتدفقة من عمان والولايات المتحدة، ووضع حد لخدمات المنظمات الأجنبية وأنشطتها، وإغلاق الجامعات العربية.
- واستخدام الصحف العربية في الترويج للعمل في بلاد أخرى (مصالحة، 2001).

تقدم الأستاذان الجامعيان الشهيران أرنون سوفير، وسرجيو ديلا- فرغولا باقتراح صيغة مخففة وملطفة للترانسفير، ومغلفة بإسلوب علمي أكاديمي لتبادل السكان، ويقضي هذا الاقتراح بأنه "مقابل كتل المستوطنات اليهودية المكتظة في المناطق الفلسطينية المحتلة، تنقل إسرائيل لمنطقة الدولة الفلسطينية

-عندما تقوم - تجمعات مدن وقرى عربية في المثلث " (كيمرلينغ، 2006)، وذكر الأستاذان أن هذه الخطة توفر حلاً لمشكلتين عويصتين، فهي تبقي كتل المستوطنات تحت سيطرة إسرائيل، وكذلك فهي لا تحتاج عملية إخلاء قاسية للمستوطنين الذين يعارضون الإخلاء، وهي كذلك تقلص بنسبة ملموسة عدد الفلسطينيين، دون أن يتطلب الأمر تنفيذ عمليات طرد أو اقتلاع، وذلك من خلال إقصاء السكان العرب من داخل حدود إسرائيل، و" يجري الترويج لهذه الخطة وسط قيام أصحابها بنشر توقعات سكانية مفزعة تزعم أن إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر، ستفقد الأغلبية اليهودية في غضون عشرين إلى ثلاثين عاماً" (كيمرلينغ، 2006).

ويبدو أن هذه الخطة تم تبنيها شفهيًا من قبل عدد من السياسيين الإسرائيليين، لاسيما أن شارون كان معجباً بأفكار فرغولا، وهذا الأمر لم يرق للفلسطينيين المتواجدين في أم اكن التجمعات المستهدفة بهذا المشروع، مثل أم الفحم ووادي عارة، ورفضوا هذه المقترحات لاعتبارها نوعاً من الترحيل، وممارسة للفكرة الصهيونية الطامعة بالأرض الخالية من العرب، علاوة على أنها تمس بمكانتهم وشرعية مواطنهم، وهي تفصلهم عن باقي أرضهم، وتقطع الأواصر الاجتماعية مع ذويهم في باقي مناطق الداخل، و"كان استطلاع أجري في نيسان 2002 بين سكان مدينة " أم الفحم" أظهر أن 9% فقط من المستطلعين يوافقون على فكرة تبادل الأراضي والسكان" (كيمرلينغ، 2006).

واقترحت اليمينية **جيئولا كوهين** بتاريخ 28 ابريل 1989 فكرة الترانسفير باعتبارها حلاً لمواجهة الانتفاضة، فقالت: "ثمة خطأ قد وقع في 1967 عندما لم تستغل حكومة إسرائيل حرب الإبادة التي شنته علينا الدول العربية، لكي تنقل إلى الضفة الشرقية عشرات ومئات الآلاف من سكان الضفة الغربية، الأمر الذي عرفنا كيف نقوم به، ولكن بالقدر الضئيل جدا وبتردد أكثر من اللازم خلال حرب

الاستقلال" (محجوب، 1990)، ونستطيع أن نقطف هنا اعترافاً صريحاً بعمليات تهجير وطردهم للفلسطينيين، وظهور الرغبة الجامحة في طرد البقية الباقية من الفلسطينيين، للوصول للهدف الصهيوني الذي حدده أيضاً ارئيل شارون بقوله: أنه تعلم من والده أن جميع الحقوق في البلاد لجميع المواطنين، وكل الحقوق على البلاد كلها حقوق يهودية" (سلطاني، 2003).

وبعد إضراب العرب في إسرائيل ليوم واحد في 21 ديسمبر 1987 تضامناً مع فلسطينيي الأراضي المحتلة، قال وزير العلوم يوفال نئمان أمام حزب هتخيا " إن تضامنهم مع الانتفاضة يمكن أن يؤدي إلى ترحيلهم من إسرائيل، وحذر من أن استمرار الانتفاضة يمكن أن ينجم عنه أيضاً طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة" (مصالحة، 1997)، قال شلومو غازيت رئيس المخابرات العسكرية السابق في صحيفة هآرتس بتاريخ 2 مارس 1988: "إن فكرة الترانسفير أو نقل العرب الفلسطينيين إلى خارج أرض إسرائيل بإرادتهم، ليست فكرة جديدة ولا تؤيدها جماعات هامشية في إسرائيل، إن الاستفتاءات العامة واستطلاعات الرأي تظهر أن الكثير من الإسرائيليين يؤيدون هذه الفكرة ويؤمنون بها" (محجوب، 1990)، وتؤكد الاستطلاعات الواردة في الفصل السابع من هذه الدراسة، وأرجع غازيت زيادة التأييد والحماس الصهيوني لفكرة الترانسفير إلى أمرين مهمين لهما تأثير على الرأي العام والشخصيات السياسية أيضاً:

- "الأمر الأول هو البروز الواضح لخطر المشكلة الديمغرافية العربية.
- "يكنم الثاني في صحة مواطني الأراضي المحتلة وانتفاضتهم، والقضاء على وهم إمكانية

التعايش تحت ظل الحكم الأجنبي" (محجوب، 1990).

أضحت فكرة الترانسفير قابلة للتنفيذ في ظل العجز الصهيوني عن كبح الانتفاضة الأولى، و"أزمة السياسة الإسرائيلية التي زادت الانتفاضة حدة، وسوغت النقاش السياسي في شأن مزايا إبعاد الفلسطينيين جماعياً وبالقوة تخلصاً من معارضتهم المستشرية للحكم الإسرائيلي، وحولت هذا النقاش إلى مسألة كفيات نقل وحتمية تاريخية" (أرنسون، 1990)، قال **موشيه أرنس** وزير الأمن السابق "إن الإبعاد إجراء ناجح وراذع، وإن إسرائيل لجأت إلى استخدامه من أجل مواجهة ظاهرة تزايد التطرف القومي والديني في المنطقة" (المدني، ر.، أبو صالح، ز.، 1991).

أما **دونا آزرت** وهي محامية يهودية أمريكية من أصل روسي، وناشطة في تهجير اليهود الروس لإسرائيل، اقترحت في العام 1997 " خطة تنظيف عرقي جديدة، بحيث تعيد ترحيل اللاجئين إلى منافى نهائية، لا تؤثر سلباً على أمن إسرائيل، ولا على مشاريع هجرة جديدة لليهود إليها، ونشرت هذه الخطة التي تنتهك القانون الدولي في كتاب أصدره مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية " (أبو ستة، 2007)، ولم تلقَ هذه الخطة إحتجاجات كافية إلا من بعض الباحثين الفلسطينيين.

تزايدت الدعوات الصهيونية لطرد الفلسطينيين بعد انتفاضة الأقصى، فهذا **ايفي ايتام** رئيس المفدال يهدد بإمكانية استخدام طريقة الحرب والترانسفير، واعتبر ايتام فلسطيني الداخل خطراً وجودياً على إسرائيل، ويجب البحث عن حل، فقال: "عرب إسرائيل هم القبلة الموقوتة الموجودة تحت النظام الديمقراطي،... واعتقد أنهم يتحولون لطابور خامس" (سلطاني، 2003)، ومن التصريحات العنصرية ما قاله **موشيه فيجلين** من الليكود: " لا تستطيع تعليم القردة أن تتكلم، ولا يمكنك تعليم العرب أن يصبحوا ديمقراطيين، نحن نتعامل مع أمة من اللصوص وقطاع الطرق،... فالعربي يحطم كل ما تلمسه يده" (سلطاني، 2004)، وتنافسوا في تحذير العرب والتلويح بعصا الطرد، قال **ميخائيل ايتان** في 15/5/2002: أماكم خياران يا أعضاء الكنيست العرب، إذا كنتم تحافظون على ولائكم للدولة

فلا مجال للخوف،...، أما إذا كنتم خونة وتريدون دعم الدول المعادية،...، ستؤدون إلى حصول الترانسفير وسيحصل ذلك، والى سفك الدماء، وسيحصل ذلك" (سلطاني، 2003).

قال إسرائيل كاتس من الليكود لأعضاء الكنيست العرب، "من لا يحترم قواعدها، ومن لا يحترم كون دولة إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية تعارض الإرهاب والعنصرية، فليخرج من هنا، الباب مفتوح، من يؤيد الإرهاب ويريد أن يصبح عضواً في البرلمان فليذهب إلى غزة والى رام الله ودمشق وبيروت" (سلطاني، 2003).

تقدم النائب ارييه الدا " بتاريخ 8 نوفمبر 2004 بمشروع قانون للكنيست يدعو لطرد الفلسطينيين وسماه "مشروع النفس بالنفس"، بأنه في حالة اتخاذ قرار لإخلاء مستوطنة يهودية، يجري بموازاة ذلك إخلاء تجمع سكني عربي داخل دولة إسرائيل فيه عدد مشابه من السكان، ويحدد في مرسوم، وينقل سكانه إلى المناطق المحتلة" (سلطاني، 2004)، "وفي الكنيست سُئل اليميني أوري أرئيل في 19 ديسمبر 2004 عن المكان الذي ينوي ترحيل السكان العرب إليه فأجاب: إلى رهط أو إلى نابلس،...، سأعطيك نصيحة جيدة من الممكن أن يكون ذلك في منطقة الهند هناك مكان خال الآن" (سلطاني، 2004)، جاء قوله بعد زلزال تسونامي الذي قُتل فيه الكثيرون في الهند وغيرها.

وتقدم اليميني ميخائيل كلاينر في العام 2003 بمشروع قانون مقدم للكنيست يدعو إلى تشجيع الهجرة إلى الدول العربية، ومنح هبة مالية شرط التنازل عن الجنسية ورخص الإقامة الثابتة، وجاء في تعليق مشروع القانون أن كثيراً من المواطنين والسكان معنيين بالهجرة إلى الدول العربية على خلفية قومية أو دينية أو ثقافية أو غير ذلك، دولة إسرائيل المعنية بتشجيع مغادرة العناصر التي لا تتماثل مع طابع

الدولة اليهودية، والتي تريد الهجرة منها (سلطاني، 2003)، وعقب عليه عضو الكنيست طلب الصانع " بأنه مشروع عصري ويحاول تفويض الأركان الديمقراطية للدولة" (سلطاني، 2003)، وشرح كلاينر دوافع تقديم مشروع القانون الحقيقية لموقع "كهانا تصادق" (كهانا كان محقاً) بأنه لتشجيع هجرة العرب للدول العربية، وان المشكلة ليست فقط في ثلاثة مليون فلسطيني في "يهودا والسامرة" وغزة، بل في 1.2 مليون عربي فلسطيني يسكنون في إسرائيل، وانه لا فرق بين من يسكن في يافا عن آخر يسكن في غزة" (سلطاني، 2003).

أما الوزير السابق **أفيغدور ليبيرمان** حامل لواء الترانسفير في إسرائيل، عرض في أيلول 2001 على رئيس الحكومة أرئيل شارون خطة سياسة سميت خطة ليبيرمان ذات الإثني عشر بنداً، ويؤكد فيها على أن هدف الصهيونية هو إيجاد دولة ذات قومية واحدة هي اليهودية، ووجود أقلية كبيرة فيه يتناقض مع هدف بإيجاد الدولة اليهودية النقية، واقترح القيام بعملية تبادل سكاني في إطار التسوية السياسية، وذلك عن طريق نقل جزء من مواطني إسرائيل العرب إلى السلطة الفلسطينية، مقابل نقل مستوطنين من المستوطنات المنعزلة التي سيتم تفكيكها لإسرائيل، ومطالبة المواطنين العرب إعلان الولاء خطياً لدولة إسرائيل، بما في ذلك التجند للخدمة في الجيش، ومن لا يوافق على إعلان الولاء يتم نقله مباشرة إلى السلطة الفلسطينية (سلطاني، 2003).

عرض **أفيغدور ليبيرمان** في 2004 خطة جديدة يقترح فيها القيام بتقسيم جديد لفلسطين التاريخية إلى دولتين، يتم فيها تبادل سكان وأراضي من اجل جعل دولتي إسرائيل وفلسطين "متجانستين ديموغرافياً"، إحداهما لليهود والثانية للعرب، ويعتبر ليبيرمان أن المواطنين العرب الذين باتوا يشكلون 23 بالمائة (يشمل سكان القدس وفقاً لحساباته) من مجمل سكان إسرائيل، بعد أن كانوا 12 بالمائة عام 1967، وسيؤدون إلى انهيار إسرائيل بعد عقد أو اثنين، والحل برأي ليبيرمان أن تبدي إسرائيل استعداداً لتسديد

الثن المطلوب للتخلص من الخطر، بواسطة التخلي عن أراض واسعة من مناطق 48، بما في ذلك إخلاء مجتمعات سكانية يهودية في وادي عارة ، تمهيدا لتوفير حل مناسب يقوم على تعديل الحدود على شاكلة قبرص ، كما قال ليبرمان : "نحن هنا وهم هناك" ، وإعادة المثلث ومجمعات سكانية في الجليل للسيادة الفلسطينية، في المقابل يقترح الحزب الجديد القيام بضم الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة إلى منطقة سيادتها" (عواودة، 2004).

ويشمل برنامج ليبرمان أيضاً مشروع يدعى "قانون المواطنة الجديد" ، وبموجبه يُلزم كل مواطن في إسرائيل بأن يؤدييمين القسم بالولاء لها ولأمنها وقيمها ورموزها ونشيدها القومي، إضافة إلى إلزامه بالخدمة العسكرية أو المدنية في مؤسسات بلدية وتربوية وصحية في الناصرة والوسط العربي، وكل من لا يلتزم بذلك يفقد مواطنته ، ويقترح البرنامج بأن تُسلب مواطنة كل من يعارض هذا الإجراء، وليبقى ساكناً ولكن بدون حق الترشيح أو التصويت (عواودة، 2004)، وتناقلت الوسائل الإعلامية في نوفمبر 2007 تصريح ليبرمان في الإعراب عن موافقته لتسليم السلطة الفلسطينية مناطق في القدس الشرقية، وهذا تطور في موقفه ولكن دوافعه ديمغرافية وأمنية صرفة.

حذر بعض الإسرائيليين من تهجير الفلسطينيين خشية من رد الفعل، فكتب **حجاي أشر** في صحيفة دافار 17 يوليو 1987 "إن طرد الفلسطينيين جزئياً أو كلياً لن يحقق نهاية لأي شيء، على العكس من ذلك سوف يكون هذا بداية حرب تأرية يشنها العالم العربي والإسلامي بأسره على إسرائيل طوال أجيال مقبلة" (مصالحة، 1997)، وظهرت دعوات تنتقد العنصرية والصهيونية، كتيار "ما بعد الصهيونية" وغيره، فقد صرّح **أبراهام بورغ** رئيس الكنيست ورئيس الوكالة اليهودية سابقاً: لو أرادت إسرائيل أن تحافظ على ما تبقى لديها من ديمقراطية، فعليها أن تتسحب لحدود 1967، أو منح 3.5 مليون



فلسطيني المواطنة الكاملة، وهذا سيحكم على دولة إسرائيل بالنهاية الافتراضية، وقارن بورغ في كتابه "لانتصار على هتلر"، بين إسرائيل وألمانيا في ظل النازية، وقال عن الشعارات العنصرية: "يبدو لي أننا لا نقوم باقتلاع هذه المظاهر كما يجب، أسمع الأصوات التي تصدر في سديروت: سنهدم الحي! وسنهدم المدينة! سنبيد ونقتل ونطرد! وهناك حديث عن ترانسفير في الحكومة، لقد تجاوزنا الكثير من الخطوط الحمراء في السنوات الأخيرة، وعندها تسأل نفسك ما هي الخطوط الحمراء القادمة التي سنتجاوزها؟" (بورغ، 2007)، وتحدث أبراهام بورغ عما سمعه في الكنيسة: "سمعت مؤيدي السلام يقولون أنهم يرغبون بالسلام لأنهم يكرهون العرب، ولا يستطيعون رؤيتهم أو تحملهم، سمعت تصريحات كهانية من اليمين، الكهانية موجودة في الكنيسة، لقد تم شطبها كحزب، ولكنها ممثلة بعشرة بالمائة وربما 20% من الكنيسة، هذه أمور ليست بسيطة" (بورغ، 2007)، وهو يؤكد وجود العنصرية حتى في اليسار الصهيوني.

## 2.2.6. الترانسفير في مؤتمرات هرتسليا :

تقلص عمل مؤسسات الحركة الصهيونية تدريجيا بعد قيام إسرائيل، وتولت الوزارات المختلفة أدوارها، وتولى قيادة هذه الحركة شخصيات من الصف الثاني، إذ يتأسس الوكالة اليهودية اليوم رئيس بلدية مدينة الخضيرة السابق زئيف بيليسكي، ولكن ظلت مؤتمرات الحركة دورية تعقد وتناقش فيه أهم القضايا التي تهم اليهود، وخاصة هجرة اليهود إلى فلسطين واستيعابهم، وكانت قراراته تحترم وتنفذ وتحصل على الدعم الضروري لإسرائيل، وبرزت الحاجة الصهيونية لمراكز علمية تقوم بدراسات جدية، وتخرج بتوصيات هامة قابلة للتحقيق، فكان دور مراكز هرتسليا وقيسارية وغيرها، فمركز هرتسليا للدراسات متعددة المجالات "أسس في التسعينات، وارتبط اسم هبلهدينة الساحلية، وأشرف على تأسيسه كبار رجال المخابرات والسياسة والاقتصاد، ويشارك فيه كبار قادة ومفكري الصهيونية،

إلى حد أنه قيل: من لم يشارك في هذا المؤتمر فإنه على ما يبدو ليس مهماً، ويتم في هذا المؤتمر القيام بدراسات وندوات ويخرج بتوصيات تركز على "تفحص ميزان المناعة والأمن القومي لدولة إسرائيل"، ويقدم الاستشارة لوضع سياسات الدولة، و هناك من يرى بحق في مؤتمر هرتس عليها بمثابة التنام للعقل الجماعي الاستراتيجي المفكر لإسرائيل، تم حتى 2007 عقد 7 مؤتمرات منذ العام 2000، ويستطيع من يتابع هذه ال مؤتمرات أن يفهم التفكير الصهيوني، وحال ومستقبل الوضع السياسي والأمني، وحتى الاقتصادي والتعليم ي وغيره، وأن يتعرف على التوجهات الإسرائيلية، وأن يلمس التخوف من الهواجس الصهيونية لاسيما الديمغرافية.

جاء في مؤتمر هرتسليا الأول عام 2000، "توصية لتبادل الأراضي بين الكتل الاستيطانية والكتل السكانية المحاذية للخط الأخضر، وتوزيع السكان اليهود في الدولة في مناطق مستعصية من الناحية الديمغرافية" (سلطاني، 2003) ويُقصد هنا الجليل ومرج ابن عامر والنقب، ومن التوصيات أيضاً " منح المواطنين العرب في إسرائيل حرية الاختيار بين المواطنة الكاملة في إسرائيل، وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية" (سلطاني، 2003)، وطُرح هذا الموضوع بصورة مفصلة في مؤتمر هرتسليا الثاني الذي شارك فيه سيرجيو دبله فارغولا ، وأرنون سوفير، وركز المؤتمر على كيفية حث كل اليهود على الهجرة إلى إسرائيل، والبحث في كيفية التخلص من الخطر الديمغرافي العربي على إسرائيل، فحسب الدراسات فإن عدد الفلسطينيين في إسرائيل سيفوق عدد اليهود في عام 2025، وهذا خطر يجب منعه لأنه يؤثر على يهودية دولة إسرائيل، و"أصبح التهجير هو الخيار الرسمي والأخلاقي بتوصية من مؤتمر هرتسليا،...، لقد ظهر هذا كاقترح خطة عمل في وثائق قدمها وزراء كبار من حزب العمل إلى حكومتهم، وهو يحظى علنا بتأييد من أساتذة جامعات ومعلقين في وسائل الإعلام وقلّة من الناس يجرؤون على إدانته" (بابيه، 2005)، وطُرح في المؤتمر الثاني ما سُمي " بوثيقة هرتسليا"، وهو الحل

المقترح للخطر الديمغرافي ويتلخص في حلّين: ترحيل بعض الفلسطينيين، أو تبادل الأراضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

طرح اريئيل شارون خطته السياسية الداعية لفك الارتباط في مؤتمر هرتسليا، واقترح الوزير أفني غوردور ليبرمان في مؤتمر هرتسليا 2004 خطة تبادل الأراضي، والفصل بين السكان، فهو في الأساس يرى أن مشكلة العرب في إسرائيل هي إحدى أخطر المشاكل التي تواجهها إسرائيل، وتفقو خطورة مشكلة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، تبدو له هذه المشكلة وكأنها قنبلة موقوتة، واستند ليبرمان فيها إلى بيانات ديم غرافية (المشهد الإسرائيلي، 2005، 5 يناير).

طرح الجنرال غيورآيلاند في مؤتمر هرتسليا الخامس رؤيته السياسية للتسوية النهائية، واقترح فيها تبادل الأراضي إقليمياً، منه ما بين إسرائيل والأردن لإعادة الجولان لسوريا، وبين مصر وإسرائيل لزيادة مساحة قطاع غزة بمساحة 600 كيلو متر مربع ويصبح 963 كم مربعاً تُحل فيه المشكلة السكانية حيث تتخفص نسبة الكثافة السكانية من 1200 نسمة في الكم المربع إلى نحو 400 فقط، واستعادة 89% من مساحة الضفة (موقع مؤتمر هرتسليا، 2005).

طرح ايهود أولمرت في مؤتمر هرتسليا السادس عندما كان يوماً رئيساً للوزراء بالوكالة بعد إصابة شارون بالجلطة، بأنه لدى إسرائيل الاستعداد للانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة وما سمي (התנתקות) هتكنسوت (خطة الانطواء)، و معلناً موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية، وداعياً الفلسطينيين إلى التخلي عن جزء من طموحاتهم الوطنية، و يقصد هنا أهمها وهو التنازل عن حق عودة اللاجئين، أما مؤتمر هرتسليا السابع فقد ركز على نتائج الحرب في لبنان في العام 2006 وقضايا أخرى، من خلال متابعة مؤتمرات هرتسليا، نلاحظ أن الصهاينة يجاهرون بيهودية إسرائيل، ويسعون إلى طمس التواجد العربي داخلها، واستناداً إلى الانتخابات واستطلاعات الرأي نلحظ زيادة

قوى اليمين، ونلاحظ أهمية مراكز الدراسات كمؤتمر هرتسليا، وتنفيذ توصياتها المطروحة لحل مشاكل الكيان الصهيوني كالمعضلة الديمغرافية وحلها.

### 3.2.6. قوانين ومقترحات رسمية :

قدمت شخصيات حكومية ورسمية العديد من المقترحات التي تحمل في طياتها دعوة إلى تهجير الفلسطينيين، وصدرت منذ العام 1987 عدة قوانين تدعم بشكل أو بآخر الترانسفير، فسلطة الاحتلال ترى أن لها الشرعية القانونية لتطبيق سياسة الإبعاد استنادا إلى اللوائح والقوانين،...، ومنها المادة 112 من نظام الطوارئ لسنة 1945 (المدني، ر.، أبو صالح، ز.، 1991)، وتقدمت حكومة إسحاق شامير المكونة من ائتلافي حزبي الليكود والعمل تقدمت بما يسمى "مبادرة السلام الإسرائيلية"، وذلك بتاريخ 14 مايو 1989 وهي صياغة جديدة لاتفاقيات كامب ديفيد، وفي الخطوات اللاحقة استخدمتها إسرائيل كأساس لمؤتمر مدريد، وتستند هذه المبادرة على مبدأ "السلام مقابل السلام"، أما عن اللاجئين فقصرت الحل على تحسين أوضاعهم الإنسانية، وإعادة تأهيلهم من خلال جهود دولية، وأبدت إسرائيل استعدادها للمشاركة في هذه المساعي، وحازت هذه المبادرة على إجماع الحكومة الإسرائيلية، وهذا يعزز مبدأ إبقاء الفلسطينيين خارج البلاد.

من المقترحات الصهيونية للتخلص من الفلسطينيين مطالبة "ارئيل شارون وزير التجارة والصناعة في 16 مارس 1988 حسب ما جاء في صحيفة جيروزاليم بوست بنفي كل مشاغب يرفع يده في وجه أي جندي إسرائيلي" (ارنسون، 1990)، في حين وصف بنيامين نتنياهو فلسطينيي الداخل بأنهم "تهديد ديمقراطي داخلي، نحن دولة يهودية وإذا ظلت وتيرة تكاثرهم أكبر من تلك التي عندنا، ففي مرحلة ما سيتغير التوازن،...، ليس هناك من سبب أو مانع ألا نتقدم في المسار الطبيعي للتطور الاجتماعي

الاقتصادي، بطريقة تحد من مستوى التكاثر عندهم" (معاريف 6 سبتمبر 2000 كما ورد في سلطاني،2003)، ولعله يقصد هنا طرق الحد من النسل على الطريقة الصهيونية، أو الترحيل، وتحدث عن التبادل السكاني وقال: " كل منا يريد التبادل السكاني بالاتفاق، ولكن السؤال إذا كان ذلك عملياً، لا أعتقد أن هذا الأمر قابل للتنفيذ على المدى المنظور " (سلطاني،2003).

تقدم اليميني بيني ايلون في أيار 2003 بمقترحات أسماها "الخطة الإقليمية للسلام" فيها هناك فرصة تاريخية لحل إقليمي للصراع، وأنها الطريق الصحيح للسلام ، فيها يفصل نهر الأردن بين دولة قومية يهودية (غربا)، ودولة قومية فلسطينية (شرقا)، ويكون السكان العرب في مناطق "يهودا السامرة" وغزة مواطنين في الدولة الفلسطينية التي عاصمتها عمان ، على أن يتأتى ذلك بعد قيام إسرائيل بتدمير البنية التحتية للإرهاب الفلسطيني بوسائل عسكرية وسياسية ، ويتم جمع كل قطع الأسلحة، ويُمنع التحريض، وتُحل جميع مخيمات اللاجئين ، ويتم طرد الإرهابيين ومساعدتهم المباشرين ، وتُخصص إسرائيل والولايات المتحدة والمجتمع الدولي موارد لإكمال عملية تبادل السكان التي بدأت في 1948، وتأهيل كامل للاجئين الفلسطينيين مع استيعابهم وتوطينهم في بلدان مختلفة (الخطة الإقليمية للسلام، أيار 2003)، ومن المعروف عن ايلون عنصريته وفضاظته، فعندما التقى أيلون كوزير للسياحة في شباط 2004 بمجموعة من المبشرين الأمريكيين دعاهم إلى تنصير المسلمين فقال: "أتوا بالنور لكل المسلمين القتلة الذين نسوا أن القتل ممنوع، وحوّلهم إلى مسيحيين مؤمنين، والي أناس طبيين، وفي الوقت نفسه حذرهم من محاولة إقناع اليهود بالتنصر" (سلطاني، 2004)، ولعل أيلون اقتبس هذا من مزاعم أنهم (أور لغويم) ٦٦٨ ٧٦٦٦٦٦ نور للأغيار.

ونُقِل عن وزير الجيش الحالي **إيهود باراك** قوله: لا يُمكن أن نسمح حتى للاجئ واحد بالعودة على أساس حق العودة، ولا نستطيع قبول المسؤولية التاريخية عن هذه المشكلة، وأعلن بأنه يفكر في نجاح المفاوضات مع الأجيال القادمة، وأن الفلسطينيين غير مستعدين من الناحية التاريخية للموافقة على حل وسط إلا بعد ثمانين عاماً من قيام إسرائيل، فكبار الفلسطينيين سيموتون، والصغار سينسون، وسيكون ارتباطهم بالأرض على حد زعمه أقل من آبائهم، وأُعرب في يونيو 2002 عن تأييده نقل مناطق مأهولة بالسكان العرب مثل أم الفحم والمثلث في إطار تبادل أراضي مستقبلي، وأضاف: ولكن ذلك لن يحدث إلا باتفاق، ولا انصح الناطقين باسم الحكومة بالكلام عن هذا الموضوع علانية، لكن هذا النقل له أهمية ديمغرافية وليس مستبعداً" (سلطاني، 2003).

كانت **خطة فك الارتباط** (תוכנית ההתנתכות) بمثابة خطوة تقدم بها **إرييل شارون** لفصل القطاع عن إسرائيل بسبب الأعباء الأمنية، ونقل عنه قوله أمام الوكالة الصهيونية "كان لدينا حلم لإقامة دولة يهودية في كل أرض إسرائيل، ولكن مع الأسف لا توجد لدينا قدرة على تحقيق ذلك كله، ولكن لدينا قدرة على تحقيق أجزاء كبيرة وهامة منه، ولهذا فإني قررت المبادرة بخطة فك الارتباط، والانسحاب من غزة، لنركز جُل أهدافنا وجهودنا على النقب والجليل والقدس، والكتل الاستيطانية والمناطق الأمنية" (موقع رئيس الوزراء، 2005)، وسيُمكنهم أيضاً من التفرغ لإكمال بناء الجدار العنصري، فالانفصال والجدار سيفرضان واقعاً جديداً، وكسب المزيد من الأرض، وقال غازيت عنها: "سيقف في صُلب هذه السياسة الفهم بأن تسوية دائمة ليست ممكنة إلا بانفصال الشعبين، وتقليص إسرائيل إلى منطقة تضم أقل ما يمكن من الفلسطينيين، مع اقتراح خطوط ومسارات مناطق متصلة تتيح لهم إمكانية إقامة دولة قابلة للحياة" (غازيت، 2005).

كان تعديل قانون الجنسية الإسرائيلي بأمر وزير الداخلية ايلي ايشاي، وأقرته الحكومة في 2002/5/15 بالإجماع، تم فيه تقييد عدد الحاصلين على الجنسية والإقامة، فمس هذا القانون بصورة قاسية بحياة الآلاف من الأزواج والزوجات وأطفالهم ، وقال "أعضاء الكنيست العرب أن هذا القرار عنصري، وغير إنساني، ورد عليهم الوزير داني نفيه: لا يدور الحديث هنا عن مجرد موضوع بريء، وإنما هي محاولة لتطبيق حق العودة" (سلطاني، 2003)، يتضح من حديث نافية الدوافع الحقيقية لمتل هذه القوانين، ونظرت مؤسسات حقوق الإنسان إلى هذا القانون الأكثر تطرفاً في سلسلة الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى تقليص حقوق فلسطينيي الداخل، وتعود أسباب فرض هذا التعديل إلى الهاجس الديمغرافي الذي يميل إلى مصلحة العرب في إسرائيل، " وعلى الرغم من الذرائع الأمنية التي طُرحت لتبرير هذا التشريع، فالواضح للجميع أنه قانون تقف وراءه دوافع ديمغرافية وعنصرية" (عدوان، 2005)، ووصفه النائب محمد بركة بأنه " قانون غير ديمقراطي وغير دستوري في جوهره، وأنه قانون عنصري وعنيف، يعتلي ركب هستيريا الأمن، ويستغلها بشكل ساخر لجلب التعاسة والدمار لآلاف العائلات" (سلطاني، 2004)، تُشكّل هذه الإجراءات تمييزاً على أساس الأصل القومي والعربي ، وبالتالي يتمخ رسمياً أشكال الترانسفير .

### 3.6 الترانسفير في سياسات الحكومات الإسرائيلية 1987-2007

بنت الحكومات الإسرائيلية إستراتيجيتها بعيدة المدى على تحقيق أهدافها في تثبيت كيانها، ثم التوسع تدريجياً من خلال الهجرة والاستيطان، وطرده السكان الفلسطينيين بأكثر قدر ممكن، ثم التوسع ثانيةً، وهكذا على طريقة الخطوة خطوة، فالقرارات والمشاريع الحكومية تعزز هذا النهج، مثل الرفض المستمر لعودة اللاجئين، وقرارات تحديد عدد الفلسطينيين الذين يحصلون على المواطنة في إسرائيل، وعمليات الإبعاد القسري الممارس ضدهم، والممارسات الإسرائيلية ضد التطور والبناء والتقدم الزراعي

والصناعي، والبطالة المستشرية في صفوفهم، والمضايقات المفروضة على السلطات المحلية العربية، والتمييز الممارس ضد المؤسسات العربية وغيرها.

### 1.3.6. الترانسفير في برامج الحكومات المتعاقبة :

حرصت معظم الحكومات الإسرائيلية في برامجها السياسية منذ 1948 على الحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، بتقليص عدد السكان العرب، وتنافس على تشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل واستيعابهم فيها، فجاء في البند السادس من خطوط الحكومة 29 برئاسة أريئيل شارون أن الحكومة ستعمل بالتنسيق مع الوكالة اليهودية على ضمان الطابع اليهودي الصهيوني والديمقراطي لإسرائيل (الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية 29، 2001)، ونجد في قراءة برنامج الحكومة المكونة من حزبي "كاديما" و"العمل" في العام 2006 بزعامة شارون وهي الحكومة 31 " أن الحكومة تتطلع لرسم حدود دائمة لدولة إسرائيل كدولة يهودية بأغلبية يهودية، وجاء في البند 40 أن الحكومة تنظر إلى الهجرة لإسرائيل بأنه جوهر المشروع الصهيوني، ومواصلة الهجرة هو عنصر هام في ازدهار الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي وخلق الأمن القومي" (الخطوط العريضة للحكومة 31، 2006)، وهذا يعتبر الإقرار الرسمي بالوضع الناجم عن الترانسفير والتهجير.

يهدف التمييز بين السلطات المحلية الذي تتبعه الحكومات الإسرائيلية في برامجها وسياساتها إلى تهويد الأرض والسيطرة عليها، والتضييق على العرب، فقد "بلغ عدد السلطات المحلية في إسرائيل في نهاية العام 2001 نحو 228 سلطة محلية منها 67 بلدية، 117 مجلسا محليا، ونحو 44 مجلسا إقليميا ومن ضمن تلك 76 سلطة محلية عربية، من بينها 10 بلديات، مجلسان إقليميان" (امطانس، ش،خوري، أ، 2005)، فالسلطات المحلية اليهودية أداة في خدمة مشروع كولنيالي استيطاني، ووسيلة أساسية للسيطرة على الأرض والموارد، وإقصاء سكان البلاد الأصليين عنها، ولها دور فعال ضمن



عقلية الاستيطان، والسيطرة وتهويد المكان" (مصالحة، 1997)، ولهذه المجالس دور هام في استيعاب المهاجرين اليهود، وفي توسيع المناطق التي تسيطر عليها الدولة، من أجل البناء على أنقاض المجتمع الفلسطيني، بينما تواجه طلبات السلطات المحلية العربية تمييزاً ملحوظاً، فالسياسات الحكومية ترفض تغيير الخرائط الهيكلية، وتوسيع مسطحات النفوذ ومناطق البناء والمناطق الصناعية، وتُحارب المجالس العربية مالياً بتقليص مستمر لميزانياتها، وتمنع قسماً كبيراً منها من دفع رواتب موظفيها مما يزيد من نسبة البطالة المرتفعة أصلاً في الأوساط العربية، (انظر جدول 1.6) الذي يوضح مدى الفرق في مستوى المعيشة بين اليهود والعرب، "فمشكلة البطالة والخروج من سوق العمل في صفوف الأقلية العربية استقرت في وعيهم العام في العقد الأخير بشكل خاص" (امطانس (2004-ب)، فالطلب المتزايد لقوى عاملة متعلمة، واندماج القادمين الجدد، واستيراد قوى عاملة رخيصة، ساهم في إقصاء العرب والبطالة، والتضييق الرامي للترحيل.

### 2.3.6. الاتفاقيات السياسية ومبدأ الترانسفير :

يُلاحظ أن المشاريع المهمة للسلام الصهيوني تقوم على فلسفة السلام القائم على فرض الأمر الواقع بللّوة، والاعتماد على ضعف الخصم، وعجز الموقف العربي وتفرقه، وتهدف جميع هذه المشاريع إلى الحفاظ على التفوق المادي والمعنوي، وكما قيل فان العاقل من اتعظ بغيره، ويمكن الاستفادة من تجارب الآخرين، فقيل "ابسط الدروس من التجربة الدبلوماسية الفيتنامية في اعتقادي، أن قوة النطق وبلاغة الكلمة، وحذاقة المفاوض وبراعة المخرج من خلفه، على أهميتها، لا تستطيع أن تُغير على مائدة المفاوضات ما لم يستطعه أو يتمكنه ذلك المفاوض على الأرض" (فياض، 1992)، أي أن القوة في الميدان هي التي تفرض الحقائق على الأرض وفي المفاوضات.

أكد "مناحيم بيغن أول الموقعين على اتفاقيات السلام هذا النهج، وذلك في خطابه لإذاعة الجيش الإسرائيلي في 15 مايو 1948 بقوله: لا يمكن أن نشترى السلام من أعدائنا بالمصالحة، هناك نوعاً واحداً من السلام يمكن أن يشتري انه سلام المقبرة" (بيغن، 1978)، وأضاف "ها أنتم ترون الآن أن كلمات محاربي الأريغون لم تكن عبثاً بأن الأسلحة العبرية هي التي ستحدد حدود الدولة العبرية، هكذا كان الحال في هذه المعركة" (بيغن، 1978)، نلاحظ هنا الاعتماد على القوة والسلاح، ووجدت هذه الأفكار الصهيونية دعماً عالمياً، فقد جاءت المشاري ع الدولية التي تدعو العرب إلى التنازل عن حقوقهم لاسيما حق عودة اللاجئين مما يكرس الترانسفير، فهذا ريتشارد نيكسون يقول: "على الفلسطينيين أن يقبلوا أن اللاجئين (اثر حرب 1948 و يبلغ عددهم الآن مع أولادهم وأحفادهم ثلاثة ملايين) لن يعودوا إلى بيوتهم في ما هو الآن دولة إسرائيل...، وتعويض الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم في إسرائيل" (نيكسون، 1992)، ودعا العرب إلى التكفل بحل مسألة اللاجئين باستيعابهم في بلدانهم، كذلك الإنفاق على تمويل توطينهم، وترك فلسطين خالصة لإسرائيل، واقتصرت المبادرات التي قدمت لحل مسألة اللاجئين على تحسين أوضاعهم الإنسانية فقط.

اتفق الطرفان في اتفاقية أوسلو 1993 على أن تناقش قضايا الحل الدائم Permanent Solution بما فيها قضية اللاجئين بعد ثلاث سنوات من البدء بتطبيق الاتفاق ، والتي لم تتم مناقشتها إلا في مفاوضات طابا في العام 2001 ولم يتم الاتفاق على الحل، وبذلك تم تجاهل لب المشكلة، ونقل عن أوري سافير من الخارجية الإسرائيلية، ومن مهندسي أوسلو أن معالجة القضايا بدأ من الأسهل ثم الأصعب، وتم تأجيل القضايا الهامة ومنها اللاجئين إلى الحل النهائي، وهذا ينطوي على مخاطر عدم موافقة إسرائيل على حق العودة، والمماطلة في منح الحقوق الفلسطينية، فهي أرادت إنكارها، وجعل العالم ينساها، ودعت في المفاوضات الدعوة تناسي الماضي، وبذلك خسر المفاوضات الفلسطيني كثير

من الأوراق الراححة، واستفادت إسرائيل بفرضها للشروط الأمنية التي تحتاجها، وانفتحت على العالم العربي وغيره، وأقامت علاقات مع دول كانت مقاطعة لها، ربما ساعد إسرائيل في ذلك الظروف الدولية والإقليمية في حينه، خاصة نتائج حرب الخليج، والتفسخ العربي، وتراجع قوة منظمة التحرير الفلسطينية، وعجزها المالي الذي سبق أوسلو، اجتماع هذه الظروف وغيرها دفع يوثيل زينجر مبعوث إسحاق رابين للمفاوضات للقول حسب ما قاله أوري سافير في كتابه "المسيرة خفايا أوسلو من الألف إلى الياء" "أن يوثيل زينجر قال لشمعون بيرس في "فيينا" بعد عودته من المفاوضات السرية مع الفلسطينيين في أوسلو: إذا لم نتوصل إلى الاتفاق مع هؤلاء الأشخاص سنكون حميراً" (سافير، 1995)، ساهمت اتفاقية أوسلو في إحداث تراجع هامة على صعيد الأرض واللجئين، مع تحقيق بعض الانجازات على صعيد العودة، فلما جاء على لسان المفاوض الفلسطيني نبيل شعث في المؤتمر الدولي حول اللاجئين المنعقد في جامعة القدس في أبو ديس بتاريخ 2006/11/26 أن عدد العائدين بعد اتفاقية أوسلو يقدر بـ 270 ألفاً جاءوا في إطار عودة القيادة والقوات العسكرية وفي إطار جمع الشمل (السنتريسي، 2006)، يُذكر أن "دافيد بن غوريون وافق على عودة 100 ألف لاجئ فلسطيني في العام 1949" (شعبان، كانون الأول 1996)، حين ربطت الأمم المتحدة الاعتراف بإسرائيل بعودة اللاجئين، ولم يتم ذلك بعد حصولها على الاعتراف الدولي، وأكده داني روبنشتاين بقوله "واستعدت إسرائيل مرة واحدة فقط عام 1949 بالسماح بعودة 100 ألف لاجئ، إلا أن العرب والقيادة الفلسطينية رفضوا هذا الاقتراح، وطالبوا بعودة جميع اللاجئين، وهذا الطلب لم تستطع إسرائيل تحمله" (روبنشتاين، 2001).

أما وثيقة بيلين أبو مازن الصادرة في 1 نوفمبر 1993، وهي تفاهم بين محمود عباس الرئيس الفلسطيني الحالي، ويوسي بيلين من حزب ميرتس اليساري، ولم تتبن الوثيقة أية حكومة إسرائيلية أو

فلسطينية، وهي " تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح على مساحة 90% من مساحة الضفة، وعاصمتها أبو ديس (وهي جزء من القدس المحتلة)، ووضع علم فلسطيني على أسوار الحرم القدسي، وتظل القدس موحدة، وتسلم إسرائيل للسلطة منطقة "حالوتسا" في النقب، مقابل ضم إسرائيل 10% من مساحة الضفة" (موقع الكنيست، 2007)، و" توصلنا إلى 5 خيارات بشأن اللاجئين الفلسطينيين وهي إما التوطين في مكان إقامة كل لاجئ والحصول على جنسية تلك الدولة، أو إستيعابه في الدولة الفلسطينية، أو السكن في حالوتسا، أو الهجرة لدول خارج المنطقة (كندا أو سواها)، وأخيراً العودة إلى إسرائيل" (الدار، ع.ع، ( 2001، 31 مايو) كما ورد في بدر، ايلول 2003)، وأضاف الدار أن الخيارات ستصمم من أجل توجيه اللاجئين إلى الخيارات الأربعة الأولى.

وفي مفاوضات طابا التي عقدت في كانون ثاني 2001، اقترح الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني كأساس، أن يوافقا على أن حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين طبقاً لقرار مجلس الأمن 242 ينبغي أن يفضي إلى تنفيذ القرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان الموقف الإسرائيلي حسب ما ذكره رئيس الوزراء ايهود باراك بأن إسرائيل لن تسمح أبداً بحق عودة اللاجئين لهولة إسرائيل، و" أدت عملية انهيار المفاوضات السياسية ( 2001-2002) إلى تدهور وضعية اللاجئين الفلسطينيين في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها" (الأستاذ، 2007، غير منشور).

أما وثيقة جنيف وهي وثيقة صاغها فريق رسمي فلسطيني يقوده ياسر عبد ربه، وفريق إسرائيلي يقوده عضو الكنيست يوسي بيلين، وأهم ما أكدته هذه المبادرة هو أن:

- منطلق السلام يتطلب الحل الوسط، والحل الدائم الوحيد هو مبدأ الدولتين الذي يقوم على أساس

قراري [242] و [338].

- الاعتراف بحق الشعب اليهودي بدولة، وبحق الشعب الفلسطيني بدولة.

• وتكون حكومة إسرائيل مسئولة عن إعادة توطين مستوطنين يسكنون في الأراضي الفلسطينية السيادة في إسرائيل، وتنتهي إعادة التوطين وفقاً لجدول زمني متفق عليه، لحكومة فلسطين تكون الملكية المتفردة (وثيقة جنيف، 2007).

أعلن الكثيرون من الفلسطينيين رفضهم لهذه الوثيقة لما رأوا فيها من تنازل، ومنهم سلمان أبو ستة الذي كتب: "إن خطة البحر الميت التي صاغها يوسي بيلين ووقعها ياسر عبد ربه تقترح الخطة عرض 5 خيارات على اللاجئين: الأول هو العودة إلى الوطن بشروط عديدة تؤدي في أحسن الأحوال إلى عودة ما لا يزيد عن 0.5% من اللاجئين، من خلال إعادة إحياء برنامج "الم الشمل" ، أما الخيارات الأربعة الأخرى فهي عناوين مختلفة لتوطين اللاجئين في أحد المنافي التي يختارها أو التي يرحلونه إليها، وهذا هو أوضح صورة لممارسة التتظيف العرقي التي يعاقب عليها القانون الدولي، على شكل برنامج سياسي متفق عليه" (أبو ستة، 2007).

طرح تفاهم نسبية وأيالون في أيلول 2002 وهو تفاهم بين كل من د. سري نسبية رئيس جامعة القدس، وعامى ايالون الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي، واتفق الاثنان على قيام دولتين لشعبين تكون فيه فلسطين هي الدولة الوحيدة للشعب الفلسطيني، وإسرائيل هي الدولة الوحيدة للشعب اليهودي ، واتفقا على الاعتراف بمعاونة وأزمة اللاجئين ، وأن تبادل الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية بالتبرع بالأموال لصندوق دولي لتعويض اللاجئين الراغبين في البقاء في أماكن تواجدهم، أو أولئك الذين يرغبون في الهجرة إلى بلد ثالث، ومع تطبيق هذه المبادئ سيضع حدا لكل مزاعم الطرفين، وينتهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" (موقع الكنيست، 2007).

الخشية أن يكون معنى هذا أنه لا يحق لأي مواطن غير يهودي أن يكون مواطناً في دولة اليهود ، وبما أن عرب الداخل ليسوا يهوداً، إذاً عليهم الالتحاق بالدولة الفلسطينية، وه ذا يحقق فكرة تبادل

الأراضي، يواجه هذا الاقتراح معارضة فلسطينية كبيرة، فالفلسطينيون لن يتخلوا عن حق العودة ولن ينهوا الصراع،" وهو يدعو إلى تكريس عملية التنظيف العرقي واعتبارها شرعية (سواء في نشوئها عام 1948 أو استمرارها)، وإسقاط حق الأجيال القادمة في ديارهم" ( أبو ستة، 2007).

كذلك ستواجه صعوبات إسرائيلية، وقلل شلومو بن عامي وزير الخارجية السابق من نجاحها بقوله " إن إخلاء كافة المستوطنين من الأراضي المحتلة 1967 مقابل تخلي الفلسطينيين عن حق العودة، اقتراح لا يزال بعيدا عن أن يصبح شعبيا، فالفلسطينيون لن يتخلوا عن حق العودة من حيث المبدأ، وإسرائيل لا تستطيع إجلاء ربع مليون مستوطن" (بن عامي، 2004)، وهي مرتبطة بالدين والتاريخ اليهودي أكثر من غزة التي تم إجلاء المستوطنين عنها ضمن إطار خطة فك الارتباط، بالإضافة إلى أنه لا يوجد حالياً شخصية كارزمانية مثل أرئيل شارون، الذي نفذ خطة فك الارتباط.

ثم جاءت كلمة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في قمة العقبة الثلاثية في العام 2003 التأكيد لأول مرة على ما أسماه يهودية دولة إسرائيل، فقال بوش: " الولايات المتحدة اليوم ملتزمة بقوة، وأنا ملتزم بقوة، بضمان امن إسرائيل كدولة يهودية تنبض بالحياة" (موقع المجموعة 194، 2007)، وأكد أرئيل شارون في كلمته في هذا اللقاء على يهودية الدولة التي اعتبرها مهد الشعب اليهودي بقوله: "من مصلحة إسرائيل إلا تحكم الفلسطينيين بل أن يحكم الفلسطينيون أنفسهم في دولة خاصة بهم، إن دولة فلسطينية ديمقراطية تقيم سلاماً تاماً مع إسرائيل ستساعد على إحلال الأمن والرفاهية على المدى البعيد لإسرائيل كدولة يهودية" (موقع المجموعة 194، 2007).

أما خارطة الطريق ( 2003) وما تلاها من مبادرات أمريكية فقد ركزت على الأمور الأمنية في الأغلب، وتحفظت إسرائيل على بنود الخارطة، وأبرز هذه التحفظات (التي لها علاقة بمحور الدراسة) هي رغبة إسرائيل في تنازل الفلسطينيين النهائي عن حق العودة، ووقف الانتفاضة، وقد أجملت

المفاوضات بشأن مسألة اللاجئين إلى المرحلة الثانية من خطة خارطة الطريق ، وجاء فيها " إحياء المفاوضات متعددة الأطراف وحول المواضيع الإقليمية (المياه، البيئة، التطوير الاقتصادي، اللاجئين، مسائل الحد من التسلح )" (مركز التخطيط، يناير- يونيو 2003)، وكان من المزمع تنفيذ ذلك في حزيران 2003 إلى كانون الأول 2003، على أن يكون الحل النهائي عادلاً وشاملاً ومتفقاً عليه، وأن يكون الحل واقعياً، ولم يأت في الخارطة أي ذكر لقرار الأمم المتحدة رقم 194، وجاء في رسالة من الرئيس بوش لشارون أن " الولايات المتحدة تدعم وجهة النظر في أن مشكلة اللاجئين يجب أن تحل داخل حدود الدولة الفلسطينية الجديدة، وليس داخل إسرائيل" (ستالوف، 15 ابريل 2004)، وظل التذرع الإسرائيلي الدائم بعدم تلبية الجانب الفلسطيني التزاماته، وأن الرئيس عرفات غير ذي صلة Not relevant مما عرقل تطبيق الخارطة التي يتم حالياً إعادة إحيائها.

### 3.3.6. رفض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين كنوع من الترانسفير :

يرفض الفكر الصهيوني الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وينكر المسؤولية السياسية أو الأخلاقية عن جريمة طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، ولا تزال إسرائيل إلى اليوم ترفض عودة اللاجئين وتمنع عودتهم بالسبل العسكرية والسياسية، وتدعو إلى تكريس جريماتها بلستتباط مشاريع لتوطينهم في الخارج، أي إبقائهم في المنفى إلى الأبد، وتزعم بأن حق عودتهم انتحار قومي وتدمير للدولة اليهودية، ويعرض تركيبها السكانية والاجتماعية والثقافية للخطر، ودعوتها ليهودية الدولة لقطع الطريق أمام عودة اللاجئين، وفتح الباب أمام إمكانية طرد فلسطينيي 48 للحفاظ على نقاء الدولة العرقي، بل حتى وصل إلى حد منع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل بتصاريح إسرائيلية، لأنهم يعتقدون أن الفلسطينيين بذلك ينفذون حق العودة حسب طريقتهم.

تسعى الحكومات الإسرائيلية لتوطين الفلسطينيين في البلدان العربية، مستغلة حالة الضعف الرسمي العربي، وهيمنة الإدارة الأمريكية على القرار العربي، متجاهلين الحق المبدئي للإنسان الفلسطيني في العودة لممتلكاته وأرضه، كما أقرته جميع الشرائع الدينية والإنسانية، وأكدته القرارات الدولية وأهمها " قرار 194 الشهير الصادر في 1948/12/11 والقاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم ، وأكده المجتمع الدولي أكثر من 130 مرة منذ عام 1948 إلى اليوم، وهو أمر لا نظير له في تاريخ الأمم المتحدة " (أبو ستة، 2007)، وصرح الكونت فولك برنادوت وسيط الأمم المتحدة في 1948 "ستكون جريمة ضد مبادئ العدل الأساسية إذا تم إنكار حق الضحايا الأبرياء لهذا النزاع بالعودة إلى ديارهم، في حين يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين وبالطبع طارحين التهديد للاستبدال الدائم للاجئين العرب الذين اقتلعوا من ارض سكنوها عدة قرون" (أبو ستة، 2001-ب)، وحتى داخل إسرائيل "هناك 56 قرية عربية مهجرة ومهدمة غالبية سكانها مواطنون في إسرائيل" (دراوشة، 1997، 30 مايو)، وهم يعتبرون لاجئون ويطالبون بالعودة، وما سن القوانين الصهيونية وتذرعها بالحجج الأمنية، ومنع العودة إلاّ تكريساً للترانسفير، فقد " سن الكنيست قانون ضمان إسقاط حق العودة بتاريخ 2002/1/1، وينص القانون على عدم إعادة اللاجئين إلى مناطق دولة إسرائيل، إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست، أي 61 عضو كنيست" (سلطاني، 2003)، وحيث أن أغلبية 61 ستكون دائماً يهودية، والعرب في أحسن الأحوال لن يتعدوا 25 عضواً، لذا فإن إقرار قانون يؤيد حق عودة اللاجئين لن يحدث، وهذا تنكر للظلم التاريخي الذي خلقتة إسرائيل.

#### 4.6 الممارسات الإسرائيلية في تطبيق الترانسفير 1987-2007

شهدت الفترة بين عامي 1987 و 2007 الانتفاضتين، و"انتهاء الحرب الباردة، وتحكم الامبريالية الأمريكية بزمام الأمور...، وقد فتح الباب على مصراعيه لهجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين"(محي



الدين، 1991)، وكانت إسرائيل تهدف من وراء الهجرة إلى تعديل التركيب الديمغرافي، فشجعت الحكومة الإسرائيلية اليهود على القدوم إلى إسرائيل، وطالبت أمريكا بوضع قيود لهجرتهم إليها لإعادة التوازن الديمغرافي، وشهدت هذه الفترة أيضاً عمليات إبعاد، وتوقيع اتفاقية أوسلو، وإنشاء السلطة الفلسطينية، وشهدت كذلك حرب الخليج وتداعياتها.

#### 1.4.6. عمليات الإبعاد في الانتفاضتين :

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد الشخصيات الفلسطينية البارزة فوجاً بعد آخر رغبة في القضاء على المقاومة، حيث شكلت هذه القيادات الفلسطينية نواة العمل الوطني والديني، والسياسي والثقافي، الأمر الذي أدى إلى إرباك الإسرائيليين أمنياً وسياسياً، مما أدى إلى تفجر الانتفاضة الأولى أواخر العام 1987، أي بعد أربعين سنة من النكبة وعشرين سنة من النكسة، "هذا ما جعل سلطات العدو تختار أشخاصاً معينين من تلك القيادات التي أربكت الاحتلال الإسرائيلي، لتبعدهم عن بلدهم، في محاولة لتخفيف من أثارهم السلبية على وجودها واستمرارها، ولتثبيت الشعب ليعود إلى افتقاره السابق إلى القيادات الصامدة في صفوفه" (معالوي، 1994)، وهذا ما أكده وزير الأمن إسحاق رابين: "أن حكومته تدرس جيداً العودة إلى عقوبات الإعدام والطرده، والاعتقال الإداري للفلسطينيين، وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على الطرد بتاريخ 1985/8/4" (عبد الله، 1986).

تلا ذلك أفواجاً أخرى مثل مبعدي مرج الزهور وغيرهم (انظر الجدول 1.5)، ولم تبعد إسرائيل فلسطينيين من الأراضي المحتلة إلى خارج البلاد منذ كانون الأول 1992، إلا أن هذا النظام الذي بموجبه تم تنفيذ الإبعاد في السابق لم يُلغَ، وعليه تستطيع إسرائيل العودة إلى استعمال هذه الوسيلة متى شاءت" (منظمة بتسليم، 2008)، واتبعت إسرائيل أسلوب الإبعاد من الضفة الغربية إلى قطاع

غزة كعائلة العجوري ومبعدي كنيسة المهدي، ومعتقلين آخرين (انظر الجدول 2.6)، وهذا يؤكد تمسك الفكر الصهيوني بالترانسفير والإبعاد، و"غادرت عشرات العائلات الفلسطينية إسرائيل بإرادتهم في الأشهر الماضية(2003) في إغراق أعمال اليمين الإسرائيلي السرية وتشجيع حركة موليدت تم إعطاء الطلبة منح مالية في جامعات خارجية، ويتم إيجاد أماكن عمل وشقق سكنية للعرب خارج البلاد، ويتم ذلك بنشر إعلانات في صحف عربية وغيرها وهؤلاء المستجيبون للبيانات لا يعرفون أن الغايات الإيديولوجية تقف وراء ذلك" (فيرلمان، 2003).

تواجه القدس خطر التهويد، وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي، فقد عانى سكانها منذ العام 1967 من إجراءات صهيونية قاسية، تمثلت في عمليات هدم للبيوت مثلما حدث في حي المغاربة وغيره، وعمليات طرد ومصادرة لهويات المقدسيين، وإصدار قوانين متتالية لتقييد منح الإقامة في القدس، و"منع دخول الفلسطينيين من الضفة والقطاع للقدس، رفض منح رخص بناء، وفرض رسوم بلدية عالية "أرنونا" (ضريبة المسقفات) مما دفع الكثير من المقدسيين إلى البحث عن مكان آخر للسكن فيه أكثر يسراً، من أجل مخططات إسرائيل للقضاء على عروبة القدس" (مصالحة، 1997)، وهذا ما شهدت به منظمة بتسليم العاملة من أجل حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة حيث جاء "تنفذ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ضم القدس الشرقية (بصورة غير قانونية) سياسات تهدف إلى الوصول لأغلبية يهودية في المدينة، وللحفاظ على ما تسميه التوازن الديمغرافي، ويتم ذلك عن طريق تمييز منظم ضد الفلسطينيين في المدينة" (منظمة بتسليم، سبتمبر 1998).

قامت بلدية القدس بتطبيق سياسة "مركز الحياة" التي تعني أن أولئك الذين يعيشون أو يعملون خارج القدس، سيخسرون بطاقات هوياتهم بسبب إقامتهم خارجها (أرناؤوط، 2005)، ولمس الباحث هذه الإجراءات عندما أقام في القدس، وشاهد استئجار الكثيرين من الحاصلين على الهوية الزرقاء للبيوت

في القدس بأسعار عالية، ويعانون من ارتفاع غلاء المعيشة، ويواجهون الكثير من المشاكل من أجل الحفاظ على الهوية والإقامة في القدس، وكان المحرك الأساسي للحكومات الإسرائيلية هو بالتأكيد ديمغرافي، وسعت سلطات الاحتلال لتقليص عدد السكان الفلسطينيين في مدينة القدس، عبر وضع سياسات لطرد العرب خارج ديارهم وممتلكاتهم فيها، وتم تنفيذ الخطط الاستيطانية الرامية إلى تهويد معالم القدس الجغرافية، وتطوير المدينة كافة جوانبها بالحواجز العسكرية، وعزلها عن باقي المدن الفلسطينية الأخرى، وعبر الكتل الاستيطانية الضخمة في جبعات زئيف، ومعالي هأدوميم وغيرها من المستعمرات المحيطة بها كالسوار بالمعصم، وآخرها كان في أكتوبر 2007، حين تم الشروع في البناء في منطقة E1 الواقعة بين مستوطنة معالية أدوميم المجاورة لمدينة أريحا والقدس، لتشكل قاطع كامل للضفة الغربية بحيث يقسمها إلى جزأين منفصلين تماماً، بعد أن تم فيها ترحيل عرب الجهالين وغيرهم، ليسهل إنشاء ما يسمى بالقدس الكبرى ذات الأغلبية اليهودية.

#### 2.4.6. قضية مبعدى مرج الزهور :

وجدت قضية مبعدى "مرج الزهور" اهتماماً واسعاً من المراقبين المحليين والدوليين، حين تم إبعاد جماعي لقيادي العمل الشعبي الفلسطيني في 17 ديسمبر 1992، والقائهم في المنطقة العازلة في جنوب لبنان، و" سجلت حكومة رابين رقماً جديداً لعدد الفلسطينيين الذين طردوا في يوم واحد بطرد 413 من نشطاء وقادة حماس " (مصالحة، 1997)، وكان من بينهم 41 شخص من حركة الجهاد، ووجد قرار الإبعاد الجماعي هذا موافقة إسرائيلية واسعة، واعتبرته محكمة العدل العليا الإسرائيلية أمراً قانونياً، وتمتع الإبعاد بالدعم الجماهيري اليهودي الإسرائيلي، ونالت موافقة الهيئات السياسية الصهيونية بأسرها تقريباً، بما في ذلك جميع الوزراء الحائتم في حكومة حزبي العمل وميرتس، وصوت أعضاء الحكومة مؤيدين عمليات الترحيل " (مصالحة، 1997)، مما يؤكد تأييدهم لمبدأ ترحيل وإبعاد الفلسطينيين بأي طريقة، والحجة الإسرائيلية كانت في أسر الجندي "تسيم توليدانو" على يد مجموعة

من حركة حماس وإعدامه لاحقاً، وصدر القرار الحكومي الإسرائيلي بتوكيل القادة العسكريين بتنفيذ مضمون قرار الإبعاد بحيث لا تزيد مدة الإبعاد عن سنتين، ومن غير المستبعد أن يكون قد تقرر سلفاً أن يصبح إبعاداً بلا رجعة، فكانت أكبر عملية تهجير جماعي منذ 1967، وكانت " دليل ملموس على النوايا الحقيقية لحكومة إسرائيل التي ما زالت على تعنتها وإصرارها على تشريد الشعب الفلسطيني من أرضه، وحرمانه من حقوقه المشروعة" (معلوي، 1994).

لقي تصرف إسرائيل هذا رفضاً عالمياً، إذ اصدر مجلس الأمن كذلك قراراً رقم 799 الذي يقضي بإدانة هذه الأعمال، وبإعادة المبعدين إلى ديارهم دون قيد أو شرط، "إن الإبعاد الجماعي الذي حدث في ديسمبر 1992 انتهاك صارخ لسيادة لبنان، بإلقاء الفلسطينيين المطرودين في أراضيهم يمثل بعداً جديداً لسياسة الإبعاد التي تتبعها إسرائيل" (مصالح، 1997)، ولاقى هذا الإبعاد تضامناً دولياً، ففي مقابلة "البريك براون" مراسل صحيفة الغارديان البريطانية في القدس قال: "كثير من البريطانيين أصبح لهم تحول من تأييد الصهاينة إلى تأييد القضية الفلسطينية، حتى على مستوى الدولة، ومؤسساتها،...، الناس في بريطانيا على العموم والصحافة خاصة لديهم تعاطف مع قضية المبعدين" (معلوي، 1994)، وأوجز الصحفي سعيد معلوي قضية مرج الزهور التي عايشها عن قرب بقوله: "إنها تلخيص للقضية الفلسطينية كلها، وقضية فلسطين هي قضية كل المسلمين، ووقفه أبطال الانتفاضة هي دفاع عن كل العرب وعن كل المسلمين، فهم يشاغلون إسرائيل عن تنفيذ مخططاتها التوسعية الرامية إلى ابتلاع المزيد من أراضي العرب" (معلوي، 1994).

يعتبر الجدار الفاصل الذي تقوم إسرائيل ببنائه تطبيقاً عملياً للفصل والإبعاد، فهذه الخطوة أحادية الجانب تعزز الصفة العنصرية للصهيونية، فتقوم بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين في

الضفة الغربية، وتقطع الأواصر الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية، وتقضي على النشاط الزراعي الفلسطيني، وما هو إلا وسيلة أخرى لطرد وإبعاد الفلسطينيين من أرضهم، وإحكام الطوق على الأراضي الفلسطينية، فهي ستكون محاصرة من خلال الجدار الإسرائيلي، ووصفه الكاتب مرزوق الحلبي: " فلننظر إلى مفاعيل إقامة الجدار الفاصل بالنسبة لحياة الفلسطينيين على جانبيه! كيف حوّل هذا الجدار حياة عشرات القرى وسكانها إلى مشروع إذلال يومي يحول بين الجدة وحفيدها، بين الفلاح وزيتونته، بين المؤمن ومسجده ناهيك عن مصادرة الأملاك واقتلاع الزيتون ومنع الدواء والعلاج والحيلولة دون الطفل ومدرسته" (الحلبي، 2004)، بدأ العمل في بناء هذا الجدار الفاصل بعد مداوات مؤتمر هرتسليا للخطر الديمغرافي الفلسطيني، وهدف بناء الجدار حصر الفلسطينيين خلفه ليصبح الهم الديمغرافي همّاً فلسطينياً خالصاً، ومن الجدير ذكره هنا قرار محكمة العدل الدولية التي أكدت حقيقة عدم مشروعية هذا الجدار العنصري.

#### 3.4.6. الممارسات الإسرائيلية في النقب والمثلث :

عملت إسرائيل بنشاط منذ إقامتها على مصادرة الأراضي العربية في المثلث والنقب، فقد " صودرت أغلبية الأراضي العربية، وجردت السلطات المحلية العربية من أغلبية الأراضي التي كانت تملكها، وتحول ميزان الملكية من سيطرة على ما يقارب 97% من الأراضي لصالح العرب، إلى 2.5% من نسبة الأراضي" (امطانس، ش، خوري، أ.، 2005)، يشار إلى أن مساحة منطقة المثلث تبلغ 350 ألف دونم، فيما يبلغ عدد سكانه اليوم (عام 2005) 195 ألف نسمة يعيشون في 21 مدينة وقرية، وتبعا لمصادرة الحكومات الإسرائيلية للأراضي وضمها، فإنها عملت على تهجير أكبر عدد ممكن من عرب النقب، فهجّر معظمهم (80% - 85%)، أو فرّوا بعد حرب 48 إلى ما وراء الحدود، وبقي منهم داخل البلاد حوالي 11 ألفاً، تم تجميعهم في منطقة تدعى "السياج" في شمال النقب،...، ويعيش اليوم في النقب حوالي 136.5 ألفاً من العرب البدو (هناك حمدان، 2005).

أجمعت المصادر العربية في النقب على أن الهدف الحقيقي لخطط "تغيير وتحسين وضع البدو" هو السيطرة على الأراضي وتهجير السكان، وتجميعهم في قرى أو بلدان لمدنية رهط وتل السبع وغيرها، فقراهم من أفقر المناطق، ولا تحظى بأدنى متطلبات الحياة من خدمات وسبل العيش ومن دون فرص عمل، بل ويقطن حوالي نصف البدو في قرى غير معترف بها وفي بيوت من الصفيح، وأثناء الحكم العسكري نقلت معظم الأراضي التي كانت بملكيتهن للمدن والقرى اليهودية ، مثل " المدينة المنوي إنشائها في النقب "هباديم" اسم آرامي يحمل معنى معاً أو سوياً، ومخطط لها أن تكون للجنود الإسرائيلييين، وفيها مواصفات خاصة" (بار ايلي، 2007، 19 نوفمبر).

تمارس إسرائيل أساليب الترغيب والترهيب للبدو في النقب، ومن ضمن الأساليب تدمير المنازل المبنية حديثاً، وتذرت الحكومات الإسرائيلية بأن مصادرة الأراضي تأتي لمصلحة الجمهور ، أو لأنها غير مستغلة ، أو تتم لدواع أمنية، أو لإقامة ثكنات للجيش ومطارات وغير ها، "سنت إسرائيل منذ 1948 نحو 30 تشريعا نقلت بواسطته الأرض من ملكية العرب الخاصة إلى ملكية الدولة،... أصبح أكثر من 90 % من الأرض ملكا للدولة والصندوق القومي اليهودي" (مصالحه، 1997).

"أقيمت في السبعينيات والثمانينيات سبع بلدات في منطقة السياج بهدف تجميع البدو في النقب على حد أدنى من الأرض، وانطلاقاً من الهدف المحدد لتهويد النقب، ومن خلال تجاهل مطلق لنمط حياة هؤلاء السكان العرب واحتياجاتهم" (هنا حمدان، 2005)، وطُورت في التسعينات استراتيجيات وخطط ووسائل جديدة تتميز بتكثيف مصادرة الأراضي في النقب ، وتهجير سكانها، وهذه المخططات تضمن استعمال اليهود بصورة حصرية للأرض، وتؤكد هنا حمدان وهي مخططة مدن "أن نسبة السكان العرب في لواء الجنوب تصل إلى حوالي 14% من مجموع السكان هناك، في حين أن نسبة المدن

والقرى العربية لا تتعدى 3.1 % فقط من المجموع الكلي للمدن والقرى في الجنوب (7 من أصل 225)،...، ولا تعترف الدولة بحوالي 40 قرية عربية بدوية تواجد بعضها حتى قبل قيام الدولة، وأقيم بعضها الآخر بأوامر من الحاكم العسكري" (هناء حمدان، 2005).

يعاني العرب منذ إنشاء إسرائيل من تمييز اليهود في تخصيص الأرض واستتجاره، وفي نيل الحقوق البلدية والخدماتية، وجوبه العرب في إسرائيل بإجراءات قاسية عند إبداء تضامنهم مع إخوانهم في الضفة والقطاع خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، واعتبرت المؤسسة الإسرائيلية وأغلبية اليهود في فلسطين أن "هبة أكتوبر عام 2000 والتظاهرات الاحتجاجية بمثابة عصيان مدني، وتهديدا للأمن الإسرائيلي،...، ونظرت المؤسسة الحاكمة لقادة الأقلية الفلسطينية بأنهم عامل تحريض لذا سعت لمعاقتهم" (سلطان، ن.، خوري، أ.، 2003)، وقد فضح هذا التضامن الادعاء الإسرائيلي بالديمقراطية والمساواة، فقد استخدمت الشرطة الإسرائيلية الرصاص الحي وقتل وأصاب المئات، بينما لا يقترب من استخدام حتى الهراوات في المظاهرات اليهودية، "وأخذت عملية نزع الشرعية عن الأقلية الفلسطينية تتعاضم، وبالذات عن قيادتها السياسية، شكلت هبة أكتوبر 2000 علامة فارقة في العلاقة بين دولة إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل،...، وهكذا اتضح مرة أخرى أن المواطنين العرب لا يملكون مواطنة جوهرية وحقيقية" (سلطاني، 2003).

أما شارع عابر إسرائيل وهو من المشاريع التي تم تنفيذها وأدت إلى ترحيل فلسطينيين، فقد تم تخطيطه لأول مرة في 1976 وشرعت الكنيست قانونه في 1994 وهو الشارع الأطول إذ يبلغ طوله 324 كم وسمي شارع رقم 6، وادعى مخطوطه بأنه خصص لتقريب المناطق البعيدة إلى المركز، وسيفضى إلى نمو اقتصادي، وأشار آخرون بأنه يمكن استخدامه لأهداف إستراتيجية في حالة الحرب

مثلاً" (سلطاني، 2003)، يصادر المشروع أراضي عربية، ويهدد مصدر رزق المزارعين، ويمنع خلق تجمع مدني عربي عبر منع التواصل الجغرافي العربي، ويحول القرى العربية إلى معازل، وهم لا يستفيدون من التطوير الاقتصادي الذي يرافق شق الشارع.

"قال داني رابينوفيتش من جامعة تل أبيب هذا المشروع سيتحول إلى أداة أخرى للتمييز والتفريق، ويسهم في تعميق التذمر والكراهية" (سلطاني، 2003)، وحدثت مواجهة بين المتظاهرين العرب والشرطة أصيب فيها الكثيرين منهم أعضاء الكنيسة، وقد أوجز الباحث نمر سلطاني قضية هذا الشارع بأنها " تعبر تماما عن تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع الأقلية الفلسطينية مصادرة أرض، منهجية غياب التخطيط، عنف بوليسي تجاه العرب، تمييز ضد المواطنين العرب، وتعميق الفوارق، وتحريض ضد الأقلية" (سلطاني، 2003).

## 5.6 الخلاصة

من خلال عرض أهم الأفكار والمشاريع الإسرائيلية في الفترة بين عامي 1987 و 2007 يتضح:

- ترسخ مفهوم الترانسفير لدى قادة الفكر الصهيوني وفي اللجان الرسمية والمؤتمرات الصهيونية بحثاً عن حلول للتفوق الديمغرافي الفلسطيني والحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، و كثرة الدعوات الصهيونية العلنية في هذه الفترة من خلال تعاضم قوى اليمين.
- اعتماد التشريعات الصهيونية على التمييز ضد فلسطيني الداخل، فكانت خطط وممارسات الصهيونية مثل تلك التي في الأراضي المحتلة بالرغم من الديمقراطية التي تتادي بها، لدفعهم للتفكير بالهجرة، وتهويد الأرض.



- تقوم المشاريع السياسية والسلمية الصهيونية على فلسفة السلام المفروض بالقوة، والاعتماد على ضعف الطرف الآخر، وتهدف إلى الحفاظ على التفوق المادي والمعنوي، والاقتصار على تحسين أوضاع اللاجئين الإنسانية لا عودتهم.
- أدت الغطرسة الصهيونية، وتلجّي حل قضية اللاجئين إلى فرض حقائق على الأرض، وإلى المزيد من التنازلات الفلسطينية والعربية، وبروز مبادرات وصفت بأنها تفریط بالحق الفلسطيني في العودة والدولة.
- بروز مفهوم الترانسفير جلياً في الممارسات الصهيونية، وذلك في المشاريع والإجراءات التي نفذتها حكوماتها كالإبعاد في الانتفاضتين ومبعدي مرج الزهور، وشق طريق عابر إسرائيل، وبناء الجدار العنصري الفاصل وغيره.
- استفادة الفكر الصهيوني وإسرائيل من الدراسات والبحث العلمي ودعم مراكزه، والعمل على تنفيذ مقترحاته وتوصياته.

## الفصل السابع

### الترانسفير في الثقافة الصهيونية

## 1.7 المقدمة

إن ثقافة أي شعب هي طريقة تفكيره وحضارته، وتقيس تطوره في الأنماط الذهنية والسلوكية والذوقية التي تم تثبيتها عبر الزمن، وتفاعلات الإنسان معها، وتتأثر بالوضع الاقتصادي والسياسي والثقافات الأخرى وغيرها، أما بالنسبة للثقافة الإسرائيلية فإنها تركز على المبادئ اليهودية كدين وقومية، وتستند على الصهيونية بما تمثله من أيديولوجية وفكر، وتؤثر فيها الأحداث السياسية الجارية، وتتأثر بالهواجس الأمنية والديمغرافية، وانعكس في الأدب والشعر العبري الصهيوني.

يناقش هذا الفصل كيفية تناول الثقافة الشعبية الإسرائيلية لمفهوم الترانسفير، ويتناول ما تم طرحه في الشعر العبري، والمناهج التعليمية الصهيونية، وكيف تم قبوله في الرأي العام بذكر أهم استطلاعات

الرأي التي قامت بها مؤسسات إسرائيلية، وعكست رأي الشارع الإسرائيلي في هذا الشأن، ويختتم الفصل بالنظرة القانونية والدولية للترانسفير وطرد الفلسطينيين.

## 2.7 الترانسفير في الثقافة الشعبية الإسرائيلية

يستخدم المفكرون الصهاينة الأسس الثقافية كوسيلة تتبعها السلطات لتحرك الجماهير اليهودية، و في ظل المفاهيم والممارسات الصهيونية الداعية إلى التوسع الإقليمي، والمغالاة في رفع الشعارات القومية اليهودية، وبروز الميول الدينية اليمينية المتطرفة، فإننا نشهد إعادة إحياء خطط الترحيل والتطهير الإثني، من ذلك القول بأنه ليس أمام العرب إلا الرضوخ لما تمليه عليهم الإرادة الإسرائيلية أو الرحيل، وتأثرت الجماهير الصهيونية بهذه الثقافة، فكثيراً ما تسمع في المظاهرات اليمينية تفوهات عنصرية منها: (عرفيم هخوتسا) לארבים זהו אלה במעני "العرب للخارج" ويُقصد بذلك طردهم، أو تسمع (مافيت لعريم) מוות לארבים أي الموت للعرب، أو تسمع (ايين عرفيم ايين بقوعيم) אין לארבים אין בגולם وتعني إن لم يتواجد العرب فلن تحدث عمليات تخريبية، وهذه دعوات شائعة لطرد العرب، فبرزت خطط الترحيل والتطهير العرقي في المناقشات العامة الإسرائيلية، وانعكس في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، وفي المقالات الصحفية العبرية، والشعر والأدب الصهيوني، وفي المناهج التعليمية.

### 1.2.7. الترانسفير في الأدب الصهيوني:

استمد الأدب العبري والمناهج التعليمية الإسرائيلية مواد من ميراث وفكر الحركة الصهيونية، وتأثر بالكثير من المفاهيم التوراتية، التي برز فيها استخدام العنف مع الغوييم (الأغيار) ومن وجدوا في هذه الديار، وكثير من الصور والنصائح الواردة فيه تحت على القتل، منها " يجب أن تتخلصوا من كل

ساكني الأرض" (سفر التكوين، الاصحاح 52/23)، كما أن نهج طرد الغير والتخلص منه ورد  
لسياسة تلمودية، فجاء " وكلم الرب موسى ،...، إنكم عابرون الأرض إلى أرض كنعان، فتطردون كل  
سكان الأرض من أمامكم ،...، إن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم  
أشواكا في عيونكم ومناخس في جوانبكم " (سفر العدد 50/33 - 56)، كما جاء أن مجرد وجود غير  
اليهود في المكان يهدد يهوديته، وهذا ما نستطيع قراءته في النص التوراتي الذي يحرم إبقاء غير  
اليهود في حدود أرض إسرائيل، " لا يسكن في أرضك لئلا يجعلوك تخطئ إلي إذا عبدت آلهتهم فإنه  
يكون لك فحاً" (سفر الخروج 23 : 33).

وذكرت التوراة ما قام به يوشع بن نون من قتل وطرد لسكان فلسطين عندما دخلها، ويؤرخ سفر يشوع  
لها قام به من مهاجمة "أريحا" وحاصرها واحتلها وحرقها بمن فيها، وسجل السفر الحروب التي خاضها  
بنو إسرائيل ضد خصومهم، والمذابح التي ارتكبوها بحقهم، فكون سفر يشوع العقلية اليهودية المعاصرة،  
ونشأ الأطفال على هذه القيم ، ودرسه طلاب المدارس اليهود أينما وجدوا ، وتعلموا الاعتزاز بفتوحات  
"يوشع"، والإعجاب بمواقفه تجاه خصومه ، ويطالب الحاخام ات والأسانذة وقادة الأحزاب والمنظمات  
اليهودية من اليهود الاقتداء بيشوع في تعاملهم مع العرب ، فقادت هذه التعاليم الوحشية إلى ارتكاب  
تدمير قرى وتنفيذ مذابح ومجازر دير ياسين وكفر قاسم وغيرها.

وغدت تعاليم التوراة والتلمود الإرهاب والقتل والحرق في عقول المفكرين والسياسيين اليهود ، فالإبادة  
الجماعية المستمرة، ومصادرة الأراضي، والمياه والثروات العربية، وبناء المستعمرات اليهودية، ما هي  
إلا نتيجة من نتائج تربية التوراة والتلمود لليهود في إسرائيل وخارجها ، وفقاً لما جاء في الفقرة 13  
و14 من الإصحاح 20 من سفر التثنية وذكره الكاتب عبد الواحد وافي:

"من أهم مظاهر انحراف الشريعة في أسفار اليهود أنها تقوم على التفرقة العنصرية، وذلك أنها تجعل اليهود الشعب المختار الذي اصطفاه الله وفضّله على العالمين، وتتنظر إلى ما عداه من الشعوب نظرتها إلى شعوب وضيعة في سلم الإنسانية، وتضع قوانينها ونظمها على هذا الأساس، من ذلك مثلاً أن الإسرائيليين محرم عليهم أن يقتل بعضهم بعضاً أو أن يخرج بعضهم بعضاً من ديارهم، على حين أنه مباح للإسرائيليين بل واجب عليهم غزو الشعوب الأخرى، وخاصة شعب كنعان، وواجب عليهم بعد انتصارهم على بلد ما أن يضربوا رقاب جميع رجالهم البالغين بحد السيف، فلا يبقوا على أحد منهم، ويسترقوا جميع نسائهم وأطفالها، ويستولوا على ما فيها من مال وعقار ومتاع أو ينهبوه نهبا حسب تعبير أسفارهم" (وافي، 1983).

وظهرت الممارسات القاسية من قتل وطردهم للآخرين بصورة واضحة في الأدب والصحافة العبرية، وتقوم الصهيونية بتجنيد أصحاب الكلمة أمثال الشاعر أبشالوم كور الذين لا يعترفون بالقيم حتى تلك التي تعيش عليها جماعات اليهود المتدينة، وهم يُجندون فقط في الأزمات، فينشرون الكلمة الموجهة والمنتقاة لتصل إلى أسماع المستوطنين فتثيرهم حقداً، وتُشعل في نفوسهم حب القتل وسفك الدم دون حساب، فقال الشاعر الشهير أبشالوم كور وهو صهيوني متطرف أفرزته حركة كاخ، ورباه الحاخام العنصري مائير كهانا، وله قصيدة يحث فيها علي مزيد من العنف والقتل والطردهم جاء فيها:

" هل يرحلون من المدينة؟ المحاصرة المختنقة؛ إلى أين سيرحلون؟ هل يسكنون عندنا؟ في بيت الطفولة في "مسكاف عام"، أم أنهم يسكنون عند أسواق "معلوت"، أولئك القتلة لامسكن لهم عندنا" (الباش، 2005) فهنا تتقلب المعادلة، المستوطن المستعمر يرفض أن يسكن أصحاب الأرض في أرضهم، هذه هي الأفكار الصهيونية، لكن (كور) الذي يثير الصهاينة ضد العرب لا يجد مكاناً للفلسطينيين يعيشون فيه، فلذلك هم في نظره شعب زائد أو فائض عن طاقة البشرية، ولأنه كذلك حسب رأي الشاعر كور، إذن فلا بد من أن يجد طريقة للتخلص منهم، وليس أفضل في نظره من

القتل، ففي ملحق صحيفة معاريف الأسبوعي وبتاريخ 2 يوليو 1982م، أثناء حصار الجيش الإسرائيلي للبنان ينشر كور قصيدة بعنوان "لو كنت قائداً لجيشنا الأسطورة" وجاء فيها:

"لو كنت قائداً لجيشنا العظيم، لزرعت الموت والدمار في المزارع والشوارع! وبتقمص شخصية يوشع وسلوكه في أريحا مواصلاً، اليوم في حملة سلام الجليل، سنسفك الدماء الكثيرة! ونقتل الأطفال والنساء والشيوخ! لا رحمة لهم عندنا! لا وجود لهم في عالمنا" (الباش، 2005)، وهي دعوة واضحة للقتل والطرده، و"كغيره ممن يتلاعبون بالكلمة يطالب الشاعر كور بمزيد من الذبح والدماء،... ولا يتوقف عند حد الصراخ فهو كغيره ذو مزاج مختلف، وعمله يقتضي أكثر من الصراخ والصوت وأكثر من الصدى، يطالب بالقتل، غير انه يطالب بأكثر من وسيلة وأكثر من هدف" (الجبوري، 2007)، وفي قصيدة أيها المخربون، الإرهابيون الصغار للشاعر كور، يقرن الشاعر القتل بالانتقام ويقرن العدوان بالتوسع امتثالاً للأساطير التوراتية، فيقول: "توصلنا إلى نتيجة، إننا يجب أن نقاتل وننتقم، يجب أن نقتل، كل الذين يبحثون لهم عن وطن، يجب أن نقتل وننتقم، حتى يكون لنا وطن، من النهر إلى النهر" (الجبوري، 2007). "وقد جاء في صحيفة "نكودا" علينا أن نعمل بعد كل عملية تخريب على قطع جزء آخر من غصن ارض إسرائيل العربي، علينا أن نشجعهم على ترك البلاد، ويجب أن يحسوا بان الأرض تسحب من تحت أقدامهم" (الباش، 2005)، ونصيحته "أن تبادر الحكومة بإخراج العرب، وتعويضهم قبل أن يأتي يوم نضطر فيه إلى تعبئة العرب في باصات، ونقلهم إلى الجسور، كما حدث في اليونان وبنغلادش، وجاء أيضاً يجب مواجهة عرب نابلس وطردهم من البلاد الحل الوحيد هو تهجير العرب" (الباش، 2005).

"كانت الشاعرة الصهيونية نعمة شيمر قد طالبت قبل الشاعر كور وكذلك الشاعر يوناتان غيفن بهذه التصرفات هذه وشببها، وظلت تنادي الجيش العنصري بمزيد من الذبح ومزيد من القصف، وفي

نظرهم أن العرب أعداء مميزون، فيجب عدم السماح لهم بالرحيل عن بيروت، ويجب دخولها وتصفيتهم" (الباش، 2005)، وتحدث الشاعر الإسرائيلي الشهير **حاييم نحمان بياليك** عن انتصار إسرائيل في العام 1967 فقال: "شاهدوا وشاهد العالم، نصراً معجزة، بعون الله فازت جنود الله الإسرائيلية، إسرائيل الصغيرة التي ولدت قبل يوم واحد من الحرب قاومت سبع دول قائمة قوية وكبيرة، داود الصغير هزم غوليات" (بودية، 2006) وأصبحت هذه الكلمات لسان حال الإسرائيليين في تلك الفترة، وتغنوا بها.

من أشهر قصائد الشاعر **تشرنيخوفسكي** ضد من ليسوا يهودا وتدعو إلى الانتقام منهم ، القصيدة الطويلة التي تحمل اسم **باروخ المغنيسي** وفيها:

"في الشوارع جموع الفلاحين ، والحرفيين والفرسان ، أنات الموتى وبكاء الأطفال ، أصوات النساء ، الأواني محطمة وملابس مهلهلة، الدماء تجري فوق الطين ، وصرخات تنادي فلتضربهم حتى الموت " (الجبوري، 2007)، وهذه دعوات صارخة للقتل والانتقام، وفي شعره أيضاً يستمطر إلهه على أعدائه من الغوييم: "فلترسل يا الهي، إني اضرع إليك أن ترسل سيفك لنتأر منهم، ولتتركهم في بؤس شديد، دون ذرية، فلتصب حنقك على الأمم التي لا تعرفك، ولتصب غضبك على الممالك التي لا تنادي اسمك، لأنهم قد دمروا مساكن شعبك وأكلوا نصيب يعقوب" (المسيري، يوليو 1973).

من أبشع ما كتب من قصائد في أدب الحرب العبري قصيدة الشاعر **نتان زاخ** بعنوان "الرغبة في الدقة"، والذي يستهزئ من أولئك الذين يحصون خسائر ضحاياهم من العرب وغيرهم فيقول: "ولولا الرائحة الكريهة التي تفشت في المكان، لكان بالإمكان بلوغ الدقة التامة أو بلوغ الضربات، إذ إن الرغبة في الدقة إنسانية؛ ليس أقل من الرغبة في القتل، والاعتصاب وتحطيم الرؤوس؛ وقتل عدوك

وخصمك وجارك القريب والغريب المشبوه؛ أو أي رجل أو امرأة أو طفل في العالم" (الجبوري، 2007)، نرى أنه لا اعتبارات إنسانية مرعية لديه، وتحريض سافر على القتل.

### 2.2.7. الترانسفير في المناهج التعليمية الإسرائيلية :

للمناهج التعليمية دورا مؤثرا في إنشاء أجيال إسرائيلية مشبعة بالمبادئ والقيم الصهيونية، وكذلك فإنها مليئة بالرموز والأساطير التاريخية، فالكتب المدرسية تعطي تصورا سلبيًا لدى التلاميذ اليهود عن العرب، وورد فيه كلمات " الحاقدون، الخونة، البدو، الرحل، العصابات الإرهابيون، قطاع الطرق، العنصريون، الحقيرون، المجرمون، السفلة، اللصوص، القتلة، الأندال، المتخلفون وغيرها" (القاضي ب.ت ) كما ورد في قراقع، 2007، غير منشور).

تحدث الكاتب الإسرائيلي ايلي بودية بأن " الهدف الأساسي لكتب التدريس كان خلق الارتباط التاريخي بين المشروع الصهيوني والاستيطان العربي" (بودية، 2006)، وشهد الكاتب ميرون بنفنستي أن " ملايين اليهود المهاجرين حملوا معهم كراهية غير اليهود، وأسقطوها على غير اليهود (المحليين)، وجهاز التعليم بدوره يرفعى تنفير العرب، والتأكيد على أنهم غرباء عن القيم الصهيونية" (بنفنستي، 2006 )، كما ورد في قراقع، 2007، غير منشور).

وذكر الكاتب ايلي بودية أن " التاريخ في كتب التدريس العبرية كافة بلا استثناء تعرض لإعادة كتابة غائبة، وفي خضم ذلك جرى إضفاء الشرعية على ما تقوم به إسرائيل من جميع الأعمال والممارسات، وفي موازاة ذلك جرى إسقاط الشرعية عما يقوم به الآخر" (بودية، 2006 ).



وجاء في الكتب المدرسية مغالطات ونفي لدور إسرائيل في خلق مشكلة اللاجئين، وأن العرب هربوا، ولا مسئولية لإسرائيل، ووردت كلمات هروب؛ ترك؛ خروج؛ هجر؛ إخلاء، و"جاء في أحد الكتب الدراسية أن مقولة اللاجئين العرب أنهم شعب جرى تشريده من أرضه كاذبة، والحقيقة أن العرب اختاروا أن يهاجروا من بلاد ذات أكثرية يهودية، حتى يعيشوا بين الشعوب العربية" (أبو عصب، 2006)، كما ورد في قراقع، (2007، غير منشور))، وحيث أن هذه هي الأسباب التي يطرحها المنهاج التعليمي الصهيوني فإنه بالطبع لن يذكر حق الفلسطينيين في العودة إلى أرضه وقريته التي هُجر منها، وكذلك " لا يستغرب أحد أن مفهوم السلام العادل والشامل ظل غائباً وبعيدا عن الإسرائيليين، كون مدرستهم لم تربّ الطلاب اليهود على السلام والتعايش مع الآخرين، بل ظل السلام بعيداً عن المدرسة الإسرائيلية " (شلحت، صيف 2001).

تُظهر الكتب المجتمع الفلسطيني على أنه مجموعة مشتتة من الأفراد من دون مؤسسات ثقافية أو اجتماعية وتحت قيادة عشائرية ودينية متطرفة" (الحاج، 2006)، و"يشير تحليل مضامين سلسلة كتب التاريخ الجديدة التي تدرس في المدارس اليهودية أنه على الرغم من التفاوت بينها فإنها تؤكد على الرواية التاريخية الصهيونية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني العربي (الحاج، 2006)، ولا بد من الإشارة إلى الحقيقة أن هذه الكتب وخلافاً لما كان حتى نهاية التسعينات تظهر انفتاحاً أكثر تجاه الصراع الإسرائيلي العربي، وتعرض صوراً مركبة أكثر لموضوع اللاجئين الفلسطينيين والأسباب التي ادعت على أن الفلسطينيين عن وطنهم، فخلافاً للكتب القديمة إلي ادعت على أن الفلسطينيين هربوا بإيعاز من قياداتهم لغرض التجمع والعودة لمواجهة اليهود، فان الكتب الجديدة تتطرق إلى مجموعة من الأسباب بما في ذلك هرب اللاجئين نزوحهم خلال الحرب وأيضاً طرد قسم قليل منهم، أما بالنسبة إلى

قضية السلام فان كتب التاريخ الجديدة للمدارس اليهودية تعرض موقفاً حيادياً غير متحمس لكنه تصالحي" (الحاج، 2006).

وما ينطبق على التاريخ ينطبق أيضاً على الجغرافيا، فالخط الأخضر (هو الخط الفاصل بين حدود المناطق المحتلة 1967 عن تلك التي احتلت في عام 1948)، لم يكن موجوداً في خرائط الكتب المدرسية، ولهذا فإنه عندما قررت وزيرة التعليم الحالية يولي تامير (من حزب العمل) توضيحه في الخرائط التعليمية، أثيرت ضجة صاحبة في الوسائل الإعلامية، واعتبر اليمين ذلك طعنة في ظهر المشروع الصهيوني، وفي 6 نوفمبر 2007 عادت الوزيرة المعروفة بتوجهاتها اليسارية بطرح اقتراح تناول موضوع ما أسمته هي "النكبة"، وهو طرد الفلسطينيين في العام 1948، ودعت إلى إدخال النكبة وثقافتها في مقررات المناهج المدرسية للطلاب العرب في إسرائيل، وهوجمت بصورة كبيرة من جميع التيارات الصهيونية لمجردة ذكر الكلمة، وما زال البحث والمداولات فيه جارياً، من هنا نلاحظ أن الفكر الديني التوراتي، والأدب والشعر العبري، والمناهج التعليمية الإسرائيلية دعت إلى استخدام القوة والعنف وحتى القتل وطرده الآخر وتهجير، وتم تطبيق ذلك في الحروب الإسرائيلية، وانعكس على رأي العامة في إسرائيل وهذا ما ستؤكد استطلاعات الرأي.

### 3.2.7. استطلاعات للرأي الصهيوني حول الترانسفير :

تأثر الجمهور الإسرائيلي والرأي العام الصهيوني بثقافة العنف، وعدم قبول الغير بل وطرده، وأجرت عدة مراكز هامة إسرائيلية استطلاعات للرأي لبحث نظرة اليهود إلى العرب، وإمكانية التعايش معهم، وطريقة التعامل معهم، وقد أوردتها هذه الدراسة هنا لتوضح رأي رجل الشارع والعامة في إسرائيل من الترانسفير وطرده الفلسطينيين.

جاء في استطلاع "مركز بحوث الأمن القومي" في "جامعة حيفا" وإشراف البرفيسور جبرائيل بن دافيد في 21 يونيو 2004 أن 64 % من الإسرائيليين يعتقدون أن على إسرائيل أن تشجع هجرة المواطنين العرب إلى خارج حدود الدولة، أي يؤيدون الترانسفير طوعياً على الأقل، ولم يتم توضيح معنى تشجيع الهجرة، وكيف يتم وبأي وسائل تقنع العربي أن يستنتج هذا الاستنتاج، وجاء فيه أن 55% من اليهود يشعرون أن عرب الداخل يشكلون خطراً على امن الدولة (سلطاني، 2004).

أجرى "آشر أريان" 2005 من "مركز يافه للدراسات الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، استطلاعاً تناول في نسبة تأييد اليهود في إسرائيل لتهجير الفلسطينيين، فجاءت النتائج كما في الجدول (1.7):

جدول (1.7) : نسبة تأييد اليهود للترانسفير ضد الفلسطينيين (كيمرلينغ، 2006)

سنة إجراء الاستطلاع	نسبة المؤيدين للترانسفير ضد سكان الضفة والقطاع	نسبة المؤيدين للترانسفير ضد العرب في إسرائيل
1991	38 %	24%
2005	46%	31%

يتضح من الجدول أنه لو قارنا نتائج العام 2005 بمعطيات 1991 لوجدنا أن هناك ارتفاعاً ملموساً في نسبة اليهود المؤيدين للفكرة ، وهذا يؤكد تزايد التطرف في الفكر الصهيوني في إسرائيل، وزيادة النظرة العدائية للعرب وأكد ذلك الباحث كيمرلنغ بقوله "أعرب 61% من اليهود عن اعتقادهم أن عرب إسرائيل يشكلون خطراً أمنياً على الدولة، وقال 80% إنه يجب عدم إشراكهم في قرارات مهمة ومصيرية، مثل تحديد حدود وطابع الدولة الإسرائيلية" (كيمرلينغ، 2006).

وفي استطلاع آخر ارتفعت نسبة تأييد التهجير، فنشر " في حزيران 2004 نتائج استطلاع شامل حول التطرف السياسي أجراه معهد دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، أجاب فيه 63.7% من الإسرائيليين المستطلعة آراؤهم، بأنهم يرون أن على حكومة إسرائيل تشجيع هجرة المواطنين العرب إلى خارج الدولة" (سلطاني، 2004)، ونلاحظ هنا أيضاً تزايد نسبة التطرف، وتؤكد هذا التطرف بقيام اليهودي المتطرف "نتان زادة" بجريمة قتل في شفا عمرو العربية، وذلك في 4-8-2005 وذهب ضحيته أربعة شهداء وعدد من الجرحى، مما أعاد هواجس القتل لدى العرب، وقامت وحدة استطلاع الرأي العام في المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل" بعد ثلاث أسابيع من الجريمة باستطلاع لرأي العرب في إسرائيل، وتبين أن 43.1% من المستطلعين العرب يرون أن احتمال حدوث عملية مماثلة في المستقبل بنسبة عالية، ويرى 29.2% من المستطلعين العرب أن احتمال حدوثه متوسط، و 21% يرون أن احتمالها قليل، وأجاب 40.5% من المستطلعين بأنهم لا يشعرون بتاتا بالأمان لمستقبل العرب في إسرائيل" (حليبي، صعابنة، 2005)، وهذا يوضح مخاوف ومشاعر المواطنين العرب في إسرائيل، ومستوى منخفض للشعور بالأمان لديهم، وأكد مخاوفهم هذه الرغبة اليهودية في هجرة العرب من إسرائيل استناداً إلى استطلاعات الرأي التي تمت في أهم المراكز في إسرائيل كما يوضحه الجدول (2.7):

جدول (2.7) : يبين نسبة تأييد الإسرائيليين لهجرة المواطنين العرب (سلطاني، 2004)

منفذ الاستطلاع	التاريخ	نسبة المؤيدين
بدهستور وكينطي	2001 /10	65%
حسيبي وبدهستور	2001/11	62%

مركز "يافي"	2002/2	60%
معهد دراسات الأمن القومي	2004 /5	63.7%

من الجدول السابق يتضح أن معدل نسبة تأييد الإسرائيليين لهجرة المواطنين العرب بلغت 62.6% وهي نسبة مرتفعة، وكذلك يؤكد تزايد الميول اليهودية نحو التطرف، خاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 29 أكتوبر 2000، وما نجم عن ذلك من مواجهات ومقاومة، مما أدى إلى تزايد الكراهية وارتفاع نسبة تأييد وتنفيذ الترانسفير، وهو ما أكدته الاستطلاعات التي أجريت في مراكز أخرى ولأعوام مختلفة ليقاس نسبة تأييد الإسرائيليين لطرد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وقد جاءت نتائج الاستطلاعات على النحو الذي يوضحه الجدول (3.7) :

جدول (3.7) : يبين نسبة تأييد الإسرائيليين لتهجير المواطنين العرب (سلطاني، 2004)

الموقف	نسبة المؤيدين	منفذ الاستطلاع والتاريخ
ترانسفير للمواطنين العرب .	24%	مركز "يافي" 1991
	31%	مركز "يافي" 2002/2
	24%	شفتير وشامير 2002/6
ترانسفير للعرب من الأراضي المحتلة .	38%	مركز "يافي" 1991
	46%	مركز "يافي" 2002/2
	43%	شفتير وشامير 2002/6

يتضح من الجدول السابق أن متوسط نسبة تأييد ترانسفير لعرب من داخل إسرائيل قد بلغت 26.3%، وهي نسبة أقل من تلك التي كانت حول الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فقد بلغ متوسط نسبة تأييد ترانسفير لعرب من الأراضي المحتلة قد بلغت 42.3%، ولو أخذنا متوسط نسبة تأييد الإسرائيليين

لهجرة المواطنين العرب في الضفة والقطاع والداخل قد بلغت 34.3%، ورأى الكثير من الإسرائيليين في الفلسطينيين خطراً أمنياً وديمغرافياً على دولة إسرائيل وطابعها اليهودي كما ظهر في "استطلاع معهد الأمن القومي في حزيران 2002 حيث رأى 39% من اليهود في إسرائيل أن مواطني إسرائيل العرب يهددون الطابع اليهودي لدولة إسرائيل" (سلطاني، 2004)، نلاحظ هنا أيضاً أن هناك ارتفاعاً في نسبة الإسرائيليين الذين يرون في فلسطيني 1948 خطراً على الأمن والديمغرافيا في إسرائيل، مما يجعلهم يؤيدون إمكانية التخلص منهم، وعدم إشراكهم في تحديد القضايا المصيرية كالحرب والسلام كما جاء في جدول (4.7) :

جدول (4.7): يبين نسبة تأييد الإسرائيليين لمشاركة العرب في القضايا المصيرية (سلطاني، 2004)

الموقف	نسبة المؤيدين (%)
معارضة مشاركة المواطنين العرب	76
في قرارات مصيرية مثل إرجاع الأراضي	62
	75
	68
	66
	80
	63
	83

من هذا الجدول يتبين أن متوسط نسبة تأييد الإسرائيليين لمشاركة العرب في القضايا المصيرية قد بلغت 71.6% ، وهذا يعني أن ثلاثة أرباع الإسرائيليين لا يريدون إشراك العرب في تحديد مصير إسرائيل، وذلك في مسائل الأرض والسلام والحرب، و"جاء في استطلاع مركز يافه للأبحاث الإستراتيجية أن 46% من اليهود في إسرائيل يؤيدون عملية الترانسفير أي الترحيل الجماعي للعرب من المناطق المحتلة عام 1967، وأن 31% يؤيدون الترانسفير للعرب داخل الخط الأخضر و 61%

من يهود يعتقدون أن المواطنين العرب داخل الخط الأخضر يشكلون خطراً أمنياً على إسرائيل" (سلطاني، 2003).

في استطلاع البروفيسور سامي سموحة من جامعة حيفا في 2003 الذي استطلع فيه نسبة اليهود الذين ينكرون حق العرب في الوجود في إسرائيل وفق الجدول (5.7) :

جدول (5.7): نسبة اليهود الذين ينكرون حق العرب في الوجود في إسرائيل (سلطاني، 2004)

النسبة	العام
15.9%	1985
9.6%	1995
21.5%	2003

يتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة الإسرائيليين الذين يعتقدون أن للعرب لا حق لهم في الوجود في بلادهم التي خلقوا فيها، وهذا يعني أنه يجب العمل على التخلص منهم، "وفي استطلاع معهد الأمن القومي الذي أجرى في أيار 2004 رأى 55.3% من المستطلعين الإسرائيليين أن العرب في إسرائيل يشكلون خطراً على أمن الدولة" (سلطاني، 2004)، و"تبين في استطلاع لمركز مكافحة العنصرية أن 60% من اليهود يؤيدون تشجيع العرب على الهجرة، وأن 30% من المجتمع اليهودي يشعرون بالكراهية لدى سماعهم اللغة العربية" (بشارة، 2005)، وفي استطلاع معارف بتاريخ 6 أكتوبر 2000 أي قبل انتفاضة الأقصى تبين أن 51% من المستجوبين اليهود يؤيدون اقتراح تسليم إسرائيل للفلسطينيين في إطار تسوية نهائية مناطق داخل الخط الأخضر مأهولة بالسكان العرب مثل أم الفحم مقابل الاحتفاظ بالمستوطنات في الضفة الغربية، عارضه 33% من المستجوبين (سلطاني، 2003)، و"تشرت إذاعة صوت إسرائيل بالعبرية في 7 فبراير 2002 استطلاعاً أجراه معهد شفيكيم بانوراما شمل عينة تمثيلية من 504 مستجوبين بمن فيهم مواطنون عرب أيد 20% من المستطلعين الإسرائيليين

الترانسفير أياً كان نوعه للجمهور العربي" (سلطاني، 2003)، نلاحظ هنا انخفاض النسبة ولعله بسبب مشاركة العرب أنفسهم في الاستطلاع.

في استطلاعات للرأي الفلسطيني في إسرائيل حول قضاياهم المصيرية، نقتبس منها استطلاع رأي الشبان العرب الثانويين في 6 نيسان 2004، "فتبين أن 35% من المستطلعة آراؤهم أن دولة إسرائيل دولة ديمقراطية، و35% لا يرون ذلك، وتبين أن 69% من المستطلعة آراؤهم يعتقدون أن هناك تمييزاً واقعاً على العرب في إسرائيل، و 13% لا يعتقدون ذلك، وتبين كذلك أن 24% منهم يفكرون في الهجرة إلي خارج البلاد" (حمدان، 2005)، وهذا يعزز مخاوف فلسطينيي الداخل من خلال المعاملات الصهيونية معهم، والتمييز الذي يواجهونه يدفعهم لعدم التصويت في الانتخابات، فمنهم لم يصوتوا لأسباب أيديولوجية مبدئية، لأنه برأيهم بمثابة اعتراف بشرعية البرلمان الإسرائيلي، وبكل ما ينبثق عنه من تشريعات وقوانين التمييز والاضطهاد الممارس ضدهم.

نستخلص من هذه الاستطلاعات أن نسبة عالية من الإسرائيليين لا يرون أن للعرب الحق في الوجود داخل إسرائيل، وأنهم يشكلون خطراً أمنياً ووجودياً على اليهود، ويتفوقون ديمغرافياً، وأنه يجب عدم إشراكهم في تحديد القضايا الهامة التي تحدد مصير الدولة، فسادت فكرة الترانسفير في الرأي العام الإسرائيلي، وتغلبت فكرة طردهم، وممارسة المضايقات والتمييز ضد العرب للتخلص منهم، وهذا يدحض مزاعم الديمقراطية التي تتشدد بها إسرائيل، ويفند مزاعم المساواة والحرية الواردة في إعلان قيام إسرائيل وتشريعاتها، وهو يتناقض مع الشرائع والقوانين الدولية كما سيلبي.

#### 4.7 البعد القانوني للترانسفير والإبعاد

يعتبر الترانسفير والإبعاد من أشد أشكال العقاب قسوة على النفس البشرية، فهو يفصل المبعد بصورة إجبارية عن عائلته ومجتمعه وذكرياته، ويترك الألم والأسى في نفس المبعد، وقد عارضته جميع



مصادر الأعراف والقوانين الدولية International Law ووصفته "بجريمة حرب ضد الإنسانية"، وأنه يأتي ضمن الجرائم الخطيرة التي تمارس بحق الإنسان.

من هذه القوانين الدولية اتفاقية جنيف الرابعة، وهي حول حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وصدرت بتاريخ 12 أغسطس 1949، وهي قد حظرت قيام قوات الدولة المحتلة بعمليات طرد وإبعاد وتهجير السكان المدنيين زمن الحرب ، فنصت المادة 1/49 على انه "يحظر النقل الجبري الجماعي ، أو الفردي للأشخاص المحميين ، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال ، أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيأ كانت دواعيه " (موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2007).

وحيث إن "إسرائيل تقوم بإتباع سياسة التهجير والإبعاد، وخلق وقائع جديدة تجري في صورة تغيرات جغرافية وسكانية ديمغرافية، الغرض من ورائها تهويد الأراضي العربية المحتلة، والاعتداء الكامل على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في أرضه، وخالفت حكوماتها المتعاقبة بوضوح قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني" (الشامي، ابريل 2000) ، واستخدامها عدة وسائل من العنف، والترحيل، وإتباع أسلوب الإبعاد بالتهجير غير المباشر، عن طريق الإرهاب الجماعي، وتدمير المنازل، فان ذلك كما قال ايلان بابيه مثال واضح ، لعملية تطهير عرقي، و يعتبر في نظر القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية، وهذه الممارسات غير القانونية التي تتمثل في الضغط الاقتصادي والنفسي، تخالف بوضوح قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، ومخالفة أيضاً لنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الصور الأخرى لمحاولات التهجير، كطرح مشاريع إجبار اللاجئين على التوطن في غير ديارهم، والاقتراحات التي تهدف للتخلص من مراكز التجمع السكاني الفلسطيني، والعمل على إحداث التغيير الجغرافي القسري في المناطق المحتلة غير قانونية، "إن كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير تغيير الطابع المادي أو التكوين الديمغرافي أو الهيكل للأراضي المحتلة منذ عام 1967 بما في ذلك القدس أو أي جزء منها، ليس له صحة قانونية، وإن سياسة إسرائيل وممارساتها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين في هذه الأراضي يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة" (شبير، 2003)، فهذا النهج الإسرائيلي غير مقبول ويتعارض مع أبسط حقوق الإنسان، "إن عمليات الإبعاد تشكل انتهاكاً واضحاً للقوانين والمواثيق الدولية بما في ذلك أنظمة لاهاي لعام 1907 وميثاق 1945 و1946 وقرارات محكمة نورمبورج العسكرية، وميثاق جنيف الرابع لعام 1949 التي تحظر ضمناً أو صراحة الإبعاد كشكل من أشكال العقاب أو الردع أو لأي غرض آخر، وخاصة في المناطق المحتلة" (يوست هيلترمان، ي. (1990) كما ورد في شبير (2003)).

وكان للأمم المتحدة دور في تقييد السياسات الصهيونية في الإبعاد، فقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات تقييد سلطات الاحتلال الإسرائيلية في إبعاد المدنيين الفلسطينيين عن الأراضي المحتلة، و قد صدرت جميعها بإجماع الدول الأعضاء فيه البالغة خمسة عشر عضواً بما في ذلك صوت الولايات المتحدة الأمريكية "ونشير هنا إلى بعض هذه القرارات : القراران اللذان يحملان رقمي 607، 608 الصادرين عام 1988، وقراري 626، 641 الصادرين عام 1989، والقرار رقم 681 لسنة 1990، والقرار رقم 194 لسنة 1991، والقرارين 726، 799 لسنة 1992 المتعلقين بمبعدي مرج الزهور" (مجلة التهجير القسري، (ديسمبر 1998)، كما ورد في شبير، 2003)، غير أن إسرائيل لم تتصاع للقرارات والأعراف الدولية، وتتحدى الرأي العام العالمي، والقانون والشرائع الدولية، وتضرب بعرض الحائط هذه القوانين الدولية مستمدة ذلك التحدي من غطرسة القوة، ومن دعم الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن،

وعليه" فإن إسرائيل اقترفت جريمة حرب بطرد اللاجئين من ديارهم في أكبر عملية تنظيف عرقي في التاريخ الحديث، كما أنها اقترفت، ولا تزال، جريمة حرب أخرى بمنع عودة اللاجئين، مهما كانت أسباب مغادرتهم ومهما كان دور إسرائيل فيها، ذلك لأن هذا تكريس لعملية التنظيف العرقي والاستمرار فيها" (أبو ستة، 2007).

## 5.7 الخلاصة

من خلال استعراض هذا الفصل يمكننا أن نخلص إلى :

- بروز مفهوم الترانسفير والعنف والتمايز اليهودي جلياً في الأدب والشعر العبري والثقافة الشعبية الصهيونية.
- احتواء المناهج التعليمية الرسمية الإسرائيلية على تزييف ومغالطات تاريخية، وعدم تقبل "العرب المتوحشين"، ما يعني غرس إمكانية التهجير والترانسفير في نفوس الطلاب.
- سيطرة فكرة الترانسفير على نسبة كبيرة من الرأي العام السائد في إسرائيل، وتأتي ذلك من التطرف في الفكر الصهيوني وثقافته، وزيادة تحول الجمهور الإسرائيلي نحو اليمين، وتطرفه لصالح مشروع الترانسفير.
- الممارسات الصهيونية في الترانسفير وطرد الفلسطينيين المنبثقة من الفكر الصهيوني مخالفة للقوانين والشرائع الدولية بموجب قرارات واضحة حول هذا الشأن.

## الفصل الثامن

### استنتاجات البحث

#### 1.8 المقدمة

بعد أن استعرضت الدراسة كيفية تناول الفكر الصهيوني لمفهوم الترانسفير ضد العرب الفلسطينيين بعد

الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في العام حتى العام 2007م، وسلطت الضوء على أهم المقترحات

والمشاريع الصهيونية وطرق تنفيذ التهجير، ومدى قبوله وتأييده شعبياً، يتضح من خلال هذه المقترحات الصهيونية واستطلاعات الرأي المعروضة أن نسبة كبيرة من الإسرائيليين يؤيدون تهجير الفلسطينيين، مما يؤكد صحة الفرضيات بأن مفهوم الترانسفير قد تعزز في الفكر والثقافة الصهيونية بعد حربي 1948 و 1967 بصورة واضحة، وتأثرت سياسة الترانسفير وتهجير الفلسطينيين بالهاجس الديمغرافي والأمني، وتم تطبيقه في الممارسات الإسرائيلية، وأن معظم القوى السياسية الإسرائيلية أيدت تهجير الفلسطينيين بطرق مختلفة تبعاً للظروف السائدة، يتناول هذا الفصل أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، ثم يعرض توقع الباحث لنظرة مستقبلية وسيناريوهات لإمكانية حدوث الترانسفير الصهيوني للفلسطينيين، ويختتم الفصل بتقديم توصيات البحث.

## 2.8 نتائج البحث

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عمق فكرة تهجير الفلسطينيين، ومفهوم الترانسفير بأنواعه المتعددة في الوعي والفكر الصهيوني، وظهر ذلك واضحاً في أفكار مؤسسي الحركة الصهيونية.
- ترسخ مفهوم الترانسفير بعد العام 1948 في المقترحات الصهيونية، وبروزه في اللجان الرسمية، ومحاضر جلسات وبرتوكولات الحكومات الداعية إلى تنفيذه، بهدف إحداث التغيير الديمغرافي، والبحث عن أكبر قدر ممكن من الأرض، وأقل عدد ممكن من العرب.
- تأكيد مسئولية التشكيلات العسكرية الصهيونية في تنفيذ مخططات التهجير في حربي 1948 و حرب 1967 تجسيدا لمفهوم الترانسفير، وما محاولة إسرائيل في عدم تحمل المسئولية السياسية والأخلاقية عن جريمة طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وتقديم تفسيرات مختلفة لهجرتهم، إلا تهرياً من مطالبتها بالحل، وفرض للإفراغات العسكرية الناجمة عن الحروب.

- حملت التشريعات والقوانين الصهيونية صفة عنصرية لاعتمادها على التمييز بين اليهود والعرب، ومنها قوانين العودة والجنسية والطوارئ، والتمييز ضد السلطات المحلية العربية، وغايتها مضايقة وطرد الفلسطينيين، وتهويد الأرض، والسيطرة عليها.
- أدى تغير الواقع الديمغرافي والإقليمي بعد حرب 1967 إلى زيادة إستراتيجية الفكر الصهيوني توسعية وغطرسة، وازدادت الدعوة للترانسفير بصورة علنية بعد أن كان يرمز لها رمزاً في الماضي، وشروع الاحتلال في إبعاد القادة والناشطين سياسياً ودينيّاً.
- كان تواصل مشاريع التوطين الإسرائيلية بعد حرب 1967 بمثابة مناورة سياسية لكسب الوقت، وفرض الأمر الواقع، ويأتي كسياسة ترحيل للفلسطينيين، و تصفية للمخيمات التي ترمز وتشهد على حدوث التهجير والاقتلاع.
- سعي إسرائيل الحثيث للحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل، مما يؤكد أن الدمج بين الحفاظ على يهودية الدولة، والتمسك بديمقراطيتها لا يستقيم على ضوء الممارسات الصهيونية، والتمييز والمضايقات الممارسة ضد الفلسطينيين على جانبيّ الخط الأخضر.
- بروز مفهوم الترانسفير في المشاريع العنصرية مثل "تطوير الجليل"، و"تحسين وضع البدو"، ورسم الخط الأخضر، ومشروع "شارع عابر إسرائيل"، وبناء الجدار الفاصل غايته مضايقة وتهجير الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي وتهويدها.
- تتفق برامج التيارات الصهيونية مع اختلافها في التكتيك والرؤى السياسية على القضايا المصيرية، ومنها عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، لأنه يعني لديهم انتحار قومي، ويتناقض مع الثوابت الأساسية للأيدولوجية الصهيونية، وساهم تصدي الأحزاب والجماهير العربية للفكر الصهيوني وسياسة الترانسفير في كشف الكثير من الحقائق حول هذا الأمر.

• أدى ظهور الأحزاب اليمينية وتطرفها إلى تزايد الدعوات الصهيونية العلنية لتنفيذ الترانسفير ، وأكد ذلك استطلاعات الرأي التي أظهرت زيادة تأييد الإسرائيليين لطرد العرب، وعدم الرغبة في العيش بجوارهم.

• بروز تأييد مفهوم الترانسفير والعنف والتمايز اليهودي جلياً في الثقافة الشعبية الصهيونية والإسرائيلية، فتغنى به الشعراء البارزون، وفُرض في المناهج الدراسية، وسيطر على الرأي العام السائد في إسرائيل.

• الممارسات الإسرائيلية المستمرة بمصادرة الأراضي، والتهجير القسري الداخلي لسكان القدس، من أجل تطويقها وتهويدها، وعمليات طرد وإبعاد الشخصيات الفلسطينية البارزة ، هو نموذج عملي صارخ لتطبيق مفهوم الترانسفير في المخططات الصهيونية.

• قيام المشاريع الصهيونية السياسية على فلسفة السلام المفروض بقوة السلاح ، وفرض حقائق الواقع، واقتصرت على الترفيع وتحسين أوضاع اللاجئين الإنسانية ، أو توطينهم في أماكن تواجدهم، واستندت على خطط سابقة كخطة ايغال الون، وخطة منحيم بيغن للحكم الذاتي، مع بروز تراجع نسبي عن ميراث جابوتنسكي الذي قال "ضفتي الأردن كلتاها لنا".

• استمرار الوضع الفلسطيني الداخلي والخلاف بين التيارات السياسية الرئيسية سينعكس سلباً على الوضع الفلسطيني العام، وسيشجع هجرة الشبان والكفاءات الفلسطينية، وهذا يعزز ما يرمي إليه الفكر الصهيوني من تنفيذ للترانسفير بأنواعه المتعددة.

• استفادة الفكر الصهيوني وإسرائيل من الدراسات والبحث العلمي، وتنفق على مراكزها أموالاً طائلة، وتسترشد بتوصياتها ونصائحها المقدمة لمتخذي القرار الإسرائيلي.

• تأثير الدراسة عدة قضايا تحتاج المزيد من البحث مثل مسألة التمييز العنصري في إسرائيل، وحقيقة ديمقراطيتها، ووجدت أن هناك متغيرات عدة لم تتم دراستها بصورة مستفيضة، مثل فكر

اليمين الإسرائيلي وتطوراته، دور الدعاية الصهيونية، والثقافة الشعبية الصهيونية، وعوامل التماسك الصهيوني وضعفه، ودور الدين اليهودي في الفكر الصهيوني.

### 3.8 نظرة مستقبلية للترانسفير الصهيوني

إن معرفة ظروف ومرتكبات تطور الحركة الصهيونية ، وطبيعة وأهداف هذه الحركة، والاستراتيجيات الإسرائيلية، والموقف العربي منها، أمر ضروري للحديث عن مستقبل الحركة الصهيونية وفكرها، فهي كما جاء في الدراسة حركة نشأت في الأجواء الاستعمارية، وارتكزت في إستراتيجيتها على مفاهيم وممارسات تتضمن الاستيلاء على الأرض العربية وتهويدها ، وإقامة وطن قومي لليهود على حساب الحق الفلسطيني، مستخدمة التسلح وأساليب القتل والهدم والترحيل واعتراف العرب بها وتبنيهم للسلام كخيار استراتيجي ، فهل بعد هذا التحليل سنشهد حدوث ترانسفير من جديد؟ أم سنشهد ممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحق العودة؟ وهل ستتواصل الأفكار الصهيونية في طرح الترانسفير وتنفيذه؟ الإجابة على هذه الأسئلة تكون بالاستناد إلى حقائق الماضي والحاضر ومعطيات هذه الدراسة. سيحاول الباحث هنا تقديم تصور للسيناريوهات المحتملة لحدوث الترانسفير في المنطقة، ويمكن حصرها في أربعة سيناريوهات متوقعة وهي كالتالي:

#### 1.3.8. سيناريو استمرار الوضع الراهن :

وهو استمرار الجمود السياسي، ومراوحة في المكان، واستخدام إسرائيل الحصار العسكري لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والسيطرة على الحدود الدولية، ومنع ممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحق العودة، والمماثلة في المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية من أجل فرض وقائع على الأرض،



أبرزها التضييق على الفلسطينيين من أجل حثهم على الترانسفير الطوعي، خاصة في قطاع غزة المزدهم بشرياً، والفقير اقتصادياً، والمغلق من جميع الاتجاهات.

لهذا السيناريو دلالته، فالحصار العسكري للقطاع الممتد منذ عام أو يزيد، والخلاف بين التيارات السياسية الفلسطينية الرئيسية، والمنعكس سلباً على الوضع الفلسطيني العام، وزاد من الغطرسة الصهيونية، والذي سيثجع هجرة الشبان والأموال والأدمغة والكفاءات العلمية الفلسطينية، وهذا يعزز ما رمى له الفكر الصهيوني من تنفيذ ترانسفير طوعي، وحسب هذا السيناريو ستواصل إسرائيل بطرق عدة عمليات ترانسفير للعرب المقيمين في ها إلى مناطق السلطة الفلسطينية، منها مواصلة التمييز والتضييق المعيشي، أما في الضفة الغربية فسيستمر بناء الجدار الفاصل، وربما سيطراً عليه بعض التعديلات، وسيكون بمثابة الحدود بين المنطقتين لينحصر الفلسطينيون خلفه، وستواصل الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، فسياسة التهويد والتضييق على السكان تهدف إلى الحفاظ على نسبة قليلة من الفلسطينيين في القدس، مع الاحتفاظ بـ القدس الكبرى على مناطق بمساحة ثلث الضفة الغربية ، ومؤشرات ذلك البدء ببناء منطقة E1 بين أريحا والقدس، ولكن حدوث هذا السيناريو يواجه معيقات أهمها، الرغبة الإسرائيلية في اغتنام فرصة التشرذم العربي الناجم عن حرب الخليج ولبنان، والوضع الداخلي الفلسطيني، وكذلك تغير الظروف الإقليمية والدولية، والضغط الأمريكي الذي يريد تحقيق انجاز ما في المنطقة بعد غرقه في المستنقع العراقي، في إنجاز فرض املاءتها السياسية والعسكرية، لهذا فان استمرار هذا السيناريو لن يطول.

### 2.3.8. سيناريو حدوث تبادل سكاني بالاتفاق :

من المعلوم أن اقتراح تبادل الأراضي والسكان أحد سبل الترانسفير الصهيوني، وهو كما وُصِفَ تطهير عرقي تحت مسميات مختلفة، وهو كان وما يزال مطروحاً بقوة في الفكر الصهيوني الذي يزعم أن ما حدث آنذاك كان تبادلاً للسكان بين إسرائيل والدول العربية، وما فكرة تبادل الأرض والسكان المطروحة

بقوة حالياً، والذي يطرحها هو اليمين الصهيوني وأبرزه أفيغودور ليرمان وحزبه ب أبعاده العنصرية، إلا دلالة واضحة واعترافاً صريحاً من أكثر الصهاينة تطرفاً، بضرورة التخلي عن مبدأ أرض إسرائيل الكاملة، وعن كون الضفتين لليهود، خاصة بعد دعوته للتخلي عن مناطق في القدس الشرقية للسلطة الفلسطينية، فثبت أن الترانسفير والتهجير حل غير عملي وغير ممكن في ظل الظروف الحالية، لذا لاقت فكرة التبادل رواجاً صهيونياً.

لكن تحقيق فكرة تبادل السكان والأراضي بعيد الاحتمال بسبب رفض كل من فلسطيني الداخل والمستوطنين، وبصاحب ذلك كثير من العوامل والمعوقات الأخرى، وأنه لو جرت المفاوضات بين الطرفين ابتداءً من مؤتمر أنابوليس وتبعاته وانتهاءً باتفاق إطار، فإن الاتفاقيات السياسية لن يتمكن من وضع حد أو نهاية تاريخية للصراع، ربما تستطيع هذه الاتفاقيات حل بعض القضايا العالقة، أو تأجيل المواجهات الإستراتيجية إلى فترة أبعد، ولكن القضايا المصيرية، وأهمها اللاجئين والقدس والحدود تستعصي على الحل في ظل الغطرسة الصهيونية، والانحياز الدولي، والوضع الداخلي الفلسطيني، أما بالنسبة لإمكانية ممارسة اللاجئين الفلسطينيين لحق العودة، فإن الصهاينة ينظرون إلى عودتهم بأنه خطر على الوجود والاستقرار الإسرائيلي، لهذا ستقنع جهات فلسطينية معينة باستحالة عودة اللاجئين، وضرورة البحث عن حلول " عقلانية وواقعية" تكون مقبولة على إسرائيل، وتتفق مع أهداف الفكر الصهيوني الراض لحق العودة إلى إسرائيل، وربما ستوافق في أحسن الأحوال على عودة أعداد قليلة جداً تحت بند "لم الشمل"، والموافقة على عودة اللاجئين إلى مناطق السلطة في الضفة والقطاع المنحصرة بين الجدار الفاصل والحدود الدولية التي تخضع للإشراف الصهيوني، لذا هناك خشية على سقوط حق العودة ويرى الباحث أن عودة اللاجئين إلى فلسطين 1948 حق فردي وجماعي لهم، والتمسك بشعار العودة ليس شعاراً لاستعادة حق من حقوق المطرودين والمباعدين، بل هو سلوك هجومي ضد الترانسفير، فالعودة أمر شرعي بموجب الأخلاق والعرف الدولي وقرارات الأمم

المتحدة، وهو ممكن من الناحية الفنية، نظراً لتراخي المناطق الخالية في فلسطين الداخل، وأن التسويات السياسية مع الاحتلال الإسرائيلي لن تؤدي إلى سلام حقيقي إلا بتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين.

### 3.3.8. سيناريو الاجتياح العسكري وتنفيذ إبعاد جماعي :

ليس متوقعاً أن يتوقف الفكر والممارسة الصهيونية عن سياسة الاستيلاء على المزيد من الأراضي، واستيطانها وتهويدها على حساب الآخرين، خاصة لو استمر الحال العربي والفلسطيني على حاله من التشرذم والانقسام، لذا ستواصل الصهيونية التسلح وبناء القوة الإستراتيجية، ومحاولة تجريد خصومها من مقومات القوة، وستستمر محاولة مواصلة الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية على المنطقة في ظل تواجد الأخيرة عسكرياً، ويزداد التطرف في المجتمع الإسرائيلي في الأعوام الأخيرة، وتوجهه نحو اليمين، لهذا فمن غير المستبعد قيام إسرائيل من أجل استرجاع قوة الردع- خاصة بعد حرب لبنان 2006- باجتياح شامل لقطاع غزة، تقوم فيه بتجزئته إلى أربعة أجزاء أو أكثر، وتسيطر على محور صلاح الدين على الحدود بين قطاع غزة ومصر، وتقوم ببعض عمليات الاعتقال والإبعاد، وتعيد أوراق اللعبة من جديد، وما يدعم هذا الاحتمال ما طرحه البارز غيئورا ايلاند بتوسيع مساحة القطاع في سيناء، مما سيعزز إمكانية فتح الباب الجنوبي أمام الفلسطينيين، خاصة لو انهار الائتلاف الحالي من حزبي كاديما والعمل (يتزأسه ايهود باراك الباحث عن الزعامة من جديد) فان الليكود سيفوز في أية انتخابات قادمة، استناداً إلى أغلب الاستطلاعات، وسيدعمه اليمين الصهيوني، وستزداد فرص حدوث الترانسفير والإبعاد والعنف في المنطقة.

دلائل ذلك أن العجز العربي والفلسطيني أدى إلى تهجير اللاجئين الفلسطينيين الفارين من أتون العراق عبر مخيم الوليد قرب الحدود السورية إلى البرازيل وتشيلي، وما حدث للاجئين مخيم نهر البارد يعزز

وجهة النظر بإمكانية حدوث تهجير مرة أخرى إن استمر التشرذم العربي والانقسام الفلسطيني الداخلي، ولكن هذا السيناريو يصطدم بمعيقات عديدة، فحدوث الترانسفير بصورة كبيرة على غرار ما حدث في أعوام 1948 و1967 غير وارد في الحسبان بسبب تغير الظروف الدولية والفلسطينية، ولا مجال أمام السلطات الإسرائيلية لتنفيذ عملية ترانسفير واسعة إلا في ظل حرب شاملة على جميع جبهات فلسطين، وسيجد ذلك مقاومة عربية وفلسطينية كبيرة، والشعب الفلسطيني الآن متسلح بوعي عالٍ، وبهويته الدينية والوطنية، وملتحم بأرضه، ولا خيار له سوى ذلك، وكذلك فإن الفكر الصهيوني وممارساته في تراجع مستمر، ومؤشراته الانسحاب من قطاع غزة، والهزيمة في حرب 2006 في لبنان، وطرحهم لمشاريع تنطوي على روح الانكفاء والتراجع والانطواء.

#### 4.3.8. سيناريو التوغلات العسكرية وإبعاد انتقائي :

لا شك في أن الصراع الاستراتيجي سيتواصل بصور متعددة، وسيتأثر بالتحالفات الدولية، والقوى الفاعلة وموازينها في المنطقة، وكذلك الحال العربي والفلسطيني والإقليمي، فالحصار العسكري، والتوغلات الصهيونية ستتواصل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وربما سيصاحبها اعتقال أو إبعاد قادة فلسطينيين إلى الخارج، أو منع عودة المغادرين منهم، ودليل ذلك ممارسة إسرائيل لهذا العقاب مرات عديدة، وسيطرتها على محور صلاح الدين، ويمكن أن يؤدي الوضع الراهن في قطاع غزة واستمرار الحصار العسكري إلى الانفجار الداخلي، وهذا سيخدم مبادئ الفكر الصهيوني.

من هذه السيناريوهات المطروحة نستطيع أن نستخلص أن مخططات الفكر الصهيوني على حالها من تخطيط وتطبيق الاستيلاء على المزيد من الأرض المفرغة من سكانها، ولكن هذه المخططات تتأثر وتتماشى مع الظروف المحيطة، وتطبيقها على الأرض يخضع للتغيرات الآنية، وانطلاقاً من هذا فإن

إمكانية حدوث ترانسفير جماعي غير محتملة، أما حدوث حالات منفردة من الإبعاد، ومنع عودة المغادرين أكثر احتمالاً، وهذا ما ستكشفه الأقدار.

يقترح الباحث تقديم رؤية موضوعية لمواجهة إمكانية حدوث الترانسفير، ومخططات الفكر الصهيوني، وذلك يتطلب منا الإعداد الجيد، وتفهم الفكر الصهيوني جيداً، والعمل على جميع الأصعدة للتصدي لهذه الخطط، وذلك لن يتم إلا بوحدة الصف الفلسطيني، واستعادة الحوار والتفاهم بين الفصائل الفلسطينية المتعددة، ويتأتى ذلك من خلال إعادة العمل بموجب اتفاق مكة والقاهرة، وتنفيذ وثيقة التفاهم الوطني، ووثيقة الأسرى، وإعادة حكومة الوحدة الوطنية على أسس سليمة، تعتمد على التعاون والمقاومة، وعدم تبني خيار السلام كخيار استراتيجي ووحيد، وكذلك بالعمل السياسي والإعلامي وال جماهيري على تعريف الرأي العام الدولي بالمخططات الصهيونية، وفضح ممارساتها في فلسطين، والعمل إعلامياً وبحثياً واقتصادياً على بث روح التعاون الاجتماعي والصبر وتعزيز ثبات الشعب الفلسطيني، وإصلاح الوضع الداخلي سياسياً، وإيجاد مشاريع اقتصادية خلاقة، والاستفادة من القرارات الدولية مثل قرار محكمة لاهاي بشأن الجدار الفاصل وغيره، والعمل الجماهيري والفكري والإعلامي ضد التفاهات التي تحاول المس بحق العودة، والعمل على منع التفاوض السري حول هذا الشأن، مع التأكيد على ضرورة التواصل مع العالم العربي والإسلامي لمنع التطبيع مع إسرائيل في ظل التشتت الفلسطيني في أرجاء المعمورة، وفي عدم نيل الفلسطينيين حقوقهم في الدولة والعودة.

#### 4.8 التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- القيام بالمزيد من الدراسات لتوضيح صور التطرف في الفكر الصهيوني، وتشجيع البحوث حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين، خاصة في ظل الأحاديث عن تسويات قادمة بشأنهم.

- التعاون بين المفكرين الفلسطينيين والعرب وفلسطيني الداخل في جلاء الحقائق عن الخطط والمقترحات الصهيونية المتطرفة وتعريفها، وبلورة سياسات ملائمة التصدي لهذه الفكرة
- إنشاء وتفعيل مراكز دراسات فلسطينية حديثة، والتعاون بينها عن طريق تبادل الخبرات والتنسيق العلمي والتقني والترجمة، والعمل عبر المؤتمرات والندوات بشكل دوري، وعبر ورش العمل والبيانات على فضح ممارسات الترانسفير الصهيونية وتوثيقها.
- تنفيذ نشاطات إعلامية عبر القنوات الفضائية حول التهجير وحق العودة، وحبذا لو تم إنشاء قناة فضائية خاصة بهذا الشأن، وتعمل على التواصل الفكري بين العلماء، وتعزيز الترابط الاجتماعي بين المهجرين في الداخل والشتات.
- إثراء المناهج التعليمية الفلسطينية بمواد دراسية عن تاريخ فلسطين وجغرافيتها، وتنمية الوعي بثقافة حق العودة، والقيام بحملات تثقيفية لا منهجية لطلاب المدارس لتوضيح الدور الصهيوني في المأساة الفلسطينية، تعريفهم بقضية الترانسفير والتهجير، وطرق مواجهته.
- توضيح المفكرين والمهتمين الفلسطينيين للانعكاسات السلبية التي ستنتج عن فكرة تبادل السكان والأراضي، والمبادرات السياسية التي يدور الحديث عنها في الآونة الأخيرة.
- تشجيع برنامج التاريخ الشفوي حول التهجير والقرى الفلسطينية، وهو جهد تقوم به عدة جهات فلسطينية، وأن يتم توثيقه بصورة علمية وتعميمه، حتى لا ينسى الأبناء عند موت الآباء ما حدث، وأن يتم ذلك من جهة رسمية ليس فقط من أجل السرد الوصفي بل المناقشة والتفعيل وتوخي الدقة والتنسيق.
- العمل على الاستفادة وتعميم الجهد الكبير الذي قام به الباحثون أمثال: سلمان أبو ستة في تشكيل "أطلس فلسطين" وموسوعة وليد الخالدي "كي لا ننسى"، وكتب نور مصالحة، والدراسات الهامة الأخرى، لتوعية النشء بتاريخهم وأرضهم وقضيتهم، ولإحياء حق العودة لديهم.

- إنشاء مؤسسة علمية أو مركز دراسات على غرار مركز هرتسليا، وأن يدعى له كبار الباحثين والمفكرين والقادة، من أجل تقديم الدراسات والتوصيات، وإعداد الكوادر البحثية خطط معمقة تقدم لصانعي القرار الفلسطيني.
- ضرورة حدوث التنسيق الكامل بين جميع المؤسسات الفلسطينية والعربية المختصة في شؤون اللاجئين، والتعاون في تبادل الخبرات والدراسات، من أجل الهدف الأسمى وهو الدفاع عن حقوق اللاجئين، وإحياء وتفعيل التجمعات الشعبية العاملة في حق العودة.
- التعاون والاتصال بالمنظمات الدولية ذات الشأن، من أجل فضح وتوثيق الأفكار والممارسات الصهيونية في التطهير العرقي المنهجي، والجرائم الفادحة، والتصدي لمزاعمها المجافية للحقيقة وتفنيدها، وكذلك من أجل الحصول على الوثائق والخرائط وغيرها لتعزيز الموقف الفلسطيني.
- ضرورة مساعدة الجمعيات الأهلية والشعبية الفلسطينية التي تحيي القرى الفلسطينية في نفوس أبنائها، والعمل على دعمها مادياً وعلمياً ومعنوياً.
- إعداد مكتبات منزلية تحتوي مجموعة منتقاة من الكتب والدراسات المرتبطة بفلسطين تاريخياً وجغرافياً، وتوفيرها بسعر مناسب لكي تقتنيها الأسرة الفلسطينية.
- تأكيد وتوثيق الأحداث التاريخية بصورة فنية هادفة ملتزمة، مثل المسلسل السوري "التغريبة الفلسطينية"، وكذلك بالشعر والأدب الهادف، ومواقع الانترنت لنشر الخطاب الثقافي حولها.
- ضرورة إمام المفاوض الفلسطيني بمعلومات كافية عن الفك ر الصهيوني ومبادئه، خاصة تلك الداعية إلى تهجير الفلسطينيين، وفهمه لمغازي المقترحات الصهيونية مثل تبادل الأراضي والسكان، ويهودية الدولة وغيرها.
- إنشاء مؤسسة رسمية لتجسيد وتوضيح المأساة الفلسطينية مثل مؤسسة "ياد فاشيم" التي تحيي ذكرى "المحرقة النازية"، وأن نستخدم فيها الوسائل العلمية، والتقنية الحديثة في توضيح الهم

الفلسطيني المتواصل، ويقترح الباحث إنشاءه بالقرب من قبر الرئيس الراحل ياسر عرفات وتشجيع الزعماء العالميين على زيارته.

- ضرورة العمل على مكافحة المشاريع والتفاهات التي تنتكر لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، والعمل على نبذ مروجيها.



## المراجع والملاحق

### • أولاً: الكتب باللغة العربية

أبو ستة، س. (2001- أ): حق العودة مقدس وقانوني وممكن ، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

أبو ستة، س. (2001- ب): اللاجئين الفلسطينيين، الواقع الراهن والحل في إطار حق العودة ، الطبعة الأولى، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة.

أبو لغد، ج. (1972): التحول الديمغرافي لفلسطين، في: ا. أبو لغد (معد)، تهويد فلسطين، (ص 155-181)، ترجمة أسعد زروق، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت.

أرنسون، ج. (1990): سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، إسرائيل والفلسطينيون من حرب 1967 إلى الانتفاضة، ط 1، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

اغبارية، م.، أبو غزالة، م. (1984): حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق، جمعية الدراسات العربية، القدس.

إدار، ع.، زرطال، ع. (2006): أسياد البلاد المستوطنين ودولة إسرائيل 1967 - 2004، ترجمة عليان الهندي، جمعية الدراسات العربية، القدس.

إمطانس، ش. (2004-ب): البطالة والمشاركة في سوق العمل لدى الأقلية العربية في إسرائي ل وتأثير التوزيع المهني والفروع الاقتصادية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

إمطانس، ش، خوري، أ. (2005): تعزيز التبعية وتضييق الحيز بحث مقارن في ميزانيات ومناطق تفوز سلطات محلية عربية ويهودية في إسرائيل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

بابيه، إ. (2005): النكبة في التاريخ والحاضر، في: م. كبها (معد). نحو صياغة رواية تاريخية، اشكاليات وتحديات (ص 263 - 267)، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

بابيه، إ. (2007): التطهير العرقي في فلسطين، الطبعة الأولى، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

بدر، كاميليا. (1985): نظرة على الأحزاب والحركات السياسية لإسرائيل، الطبعة الثالثة، جمعية الدراسات العربية، القدس.

بشارة، ع.(2005): من ديمقراطية الدولة حتى شارون، دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية دار الشروق، القاهرة.

بشير، ن.(2004): حول تهويد المكان، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

بشير، ن.(2006): يوم الأرض ما بين القومي والمدني ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

بودية، أ.(2006): الصراع العربي الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

بيرس، ش.(1994): الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

بيغن، م.(1978): التمرد قصة الأرعون، تقديم حسن البدري، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

تشيلدرز، أ. (1972) : الرغبة الخرساء من مواطنين إلى لاجئين في: ا. أبو لغد (معد)، تهويد فلسطين، (ص ص 183 - 222)، ترجمة أسعد زروق، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت.

تيد، ر.(1995): أقليات في خطر ، مراجعة رفعت سيد أحمد، ترجمة مجدي عبد الحكيم - سامية الشامي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

جارودي، ر.(1996): الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية ، ترجمة حافظ الجمالي وصياح الجهم، دار عطية، بيروت.

جريس، ح.(2005): الاقتصاد الإسرائيلي:النشأة، البنية، والسمات الخاصة ، مؤسسة الأيام، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

الجعفري، و. (1979): المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره، تطوره، خطره، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

جمال، أ. (2005): مداخلات حول الحقوق الجماعية والدولة القومية ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

جيلمور، د. (1993): المطرودون محنة فلسطين، ترجمة شاكرا ابراهيم، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الحاج، م. (2006): تعليم الفلسطيني في إسرائيل بين الضبط وثقافة الصمت، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حليبي، م.، صعابنة، ع. (2005): استطلاع رأي عام حول عملية شفا عمرو، تدني مستوى الشعور بالأمن، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

حمدان، ع. (2005): استطلاع رأي عام حول احتياجات ونشاطات الطلاب الثانويين العرب ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

الحوت، ب. (1991): فلسطين القضية الشعب الحضارة، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين 1917، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت.

حيدر، ع.، وآخرون (1996): دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 2، بيروت.

الخالدي، و. (1998): خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997م، الطبعة الأولى، دار النهار للنشر، بيروت.

دحلة، م. (2005): ماهية الحقوق الجماعية وظروف تحقيقها، في: أ. جمال (معد). مداخلات حول الحقوق الجماعية والدولة القومية (ص ص 99 - 113)، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

ديلا بيرغولا، س.(1990): التبديلات الديمغرافية في دولة إسرائيل في مطلع التسعينات، الشعب اليهودي نحو عام 2020، سيناريوهات اجتماعية ديمغرافية، سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي، المخطط الرئيسي لإسرائيل لسنوات الألفين، معهد التخنيون، حيفا.

روحانا، ن.، الصالح، ن.، سلطاني، ن. (2004): تصويت بدون صوت، الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية 2003، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

الريس، ن. (2000): اللاجئون الفلسطينيون تاريخ وحقائق وإحصاءات ، مطبوعات حملة استحقاق العودة، غزة.

زقوت، ن.(2002): انعكاس الإرهاب الصهيوني على الرواية الفلسطينية ، الطبعة الأولى، منشورات اتحاد الكتاب الفلسطينيين، غزة.

سافير، أ.(1998): المسيرة خفايا أو سلو من الألف إلى الياء، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

ستالوف، ر. (2004): مراسلات بوش - شارون، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بيس وتنش peace watch، نشرة رقم 453، واشنطن.

سلطان، ن.، خوري، أ.(2003): مقاومة الهيمنة، محاكمة عزمي بشارة ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

السواحري، خ.(1986): التهجير القسري والرعاية الاجتماعية، ط1، منشورات دار الكرمل، عمان. سوفير، أ.(2001): إسرائيل ديمغرافيا 2000-2020 مخاطر واحتمالات ، ترجمة محمد حمزة غنيم، أوراق إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

شاحك، إ.(1988): فكرة الترانسفير في العقيدة الصهيونية، مجلة دراسات فلسطينية بالفرنسية، عدد 29، باريس. في. ع. محجوب (معد). الترانسفير الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية ، الطبعة الأولى، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة.

شاحاك، إ.، ميزفينسكي، ن. (2003): **الأصولية اليهودية في إسرائيل** ، ترجمة إسماعيل الفقعاوي، الطبعة الثانية، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، خان يونس.

شبتاي، ط. (1988): **تطور فكرة الترانسفير في الفكر الصهيوني**، صحيفة هآرتس بتاريخ 1988/10/1 **في : ع. محجوب (معد).** الترانسفير الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية ، ترجمات مختارة، الطبعة الأولى، (ص ص 179-191)، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة.

شندلر، ك. (1997): **إسرائيل، الليكود، والحلم الصهيوني، السلطة السياسية والأيدولوجيا من بيغن إلى نتياهو**، الطبعة الأولى، ترجمة محمد نجار، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

شوفاني، أ. (2005): **إسرائيل دليل عام 2004**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

صعابنة، ع. (حزيران 2004): **أسباب مقاطعة الانتخابات عند المواطنين العرب في إسرائيل** ، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

عبد الجواد، ص. (2006): **لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام المصادر الشفوية، في. م. كبتها (معد).** نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة إشكاليات وتحديات (ص ص 25-55)، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

عبد الرحمن، م. (نوفمبر، 1980): **محاولة اغتيال رؤساء البلديات وتشكيل ميليشيات خاصة لحماية المستوطنات**، مجلة شؤون فلسطينية، عدد 104، بيروت.

عبد الرحمن، أ.، الزرو، ن. (1990): **الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة** ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

عبد الله، غ. (1986): **المبعدون الفلسطينيون**، الطبعة الأولى، دار الأسوار، عكا.

غازيت، ش. (2005): **خيار إسرائيل ما بعد فك الارتباط، سيناريوهات إسرائيلية** ، أوراق إسرائيلية، ترجمة مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

فياض، ع. (1992): **إستراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية**، مؤسسة عيبال للدراسات، دمشق.

كمرنج، ب.، مغدال، ي.(2001): **الفلسطينيون صيرورة شعب** ، ترجمة محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

كناعنة، ش.(2000): **"الشتات الفلسطيني هجرة أم تهجير ؟"**، مركز اللاجئين الشتات الفلسطيني "شمل"، البيرة، فلسطين.

كوهين، ه.(2003): **الغائبون الحاضرون اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ 1948**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

**اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة وعودة الحق**، (2004) : منشورات مشرقيات، غزة.

ماضي، ع.(1999): **الدين والسياسة في إسرائيل** ، دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

محجوب، ع.(1990): **الترانسفير الإبعاد الجماعي في العقيدة الصهيونية** ، مقالات عبرية مختارة، الطبعة الأولى، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة.

المدني، ر.، أبو صالح، ز.(1991): **المبعدون الفلسطينيون خلال الانتفاضة** ، منشورات رابطة الصحفيين العرب في الأراضي المحتلة، القدس.

مركز غزة للحقوق والقانون، (1999): **مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين، غزة.**

المسيري، ع.(2001): **"من هو اليهودي؟"**، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة.

مصالحة، ن.(1992): **طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1948**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

مصالحة، ن.(1997): **أرض أكثر وعرب أقل، سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق 1949-1996**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت.

مصالحة، ن.(2001): إسرائيل الكبرى والفلسطينيون، سياسة التوسع 1967-2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

مصالحة، ن.(2003): إسرائيل وسياسة النفي، الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون ، ترجمة عزت الغزاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله.

معلوي، س.(1994): نسور في مرج الزهور، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان.

موريس، ب.(1993): طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين وثيقة إسرائيلية ، ترجمة دار الجليل ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

نيكسون، ر.(1992): "أميركا والفرصة التاريخية، كيف تواجه أميركا الدولة العظمى الوحيدة المتحديات العالمية الراهنة؟"، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، ط 1، مكتبة بيسان، بيروت.

نتانياهو، ب.(1995): مكان تحت الشمس ، ترجمه محمد الدويري كلثوم السعدي، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

هرتسوج، ح.(1993): الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982، ترجمة بدر الرفاعي، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة.

هويدي، أ.(1975): "كيف يفكر زعماء الصهيونية؟"، دار الموقف العربي، القاهرة.

وافي، ع.(1983): الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للسلام، دار نهضة مصر للطبع، القاهرة.

يحقيل، د.(1990): شعب يهودي لدولة إسرائيل. في: س. ديلا بيرغولا، (معد): الشعب اليهودي نحو عام 2020، سيناريوهات اجتماعية ديمغرافية، سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي، المخطط الرئيسي لإسرائيل لسنوات الألفين، (ص ص 67-118)، معهد التخنيون، حيفا.

يهودا، د.(1990): يهود الشتات ودولة إسرائيل، في: س. ديلا بيرغولا (معد). الشعب اليهودي نحو عام 2020، سيناريوهات اجتماعية ديمغرافية، سيناريو إسرائيل والشعب اليهودي، المخطط الرئيسي لإسرائيل لسنوات الألفين، (ص ص 66-78)، معهد التخنيون، حيفا.



يونان، ي. (2005): النظرية الليبرالية والحقوق الجماعية، في: أ. جمال (معد): مداخلات حول الحقوق الجماعية والدولة القومية، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

• **ثانياً : المجالات باللغة العربية :**

إسرائيل والأرض العربية المحتلة بعد حرب تشرين ، (شباط، 1974): الأرض، العدد 11، السنة الأولى، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، ص ص 12 - 22.

بدر، أ. (أيلول 2003): ما بين أفكار حق العودة والدعوة إلى ترانسفير جديد، اللاجئون الفلسطينيون في المنظور الإسرائيلي، رؤية، العدد 23، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة. ص ص 31 - 40.

بن عامي، ش. (2004): "جبهة بلا دعم" ، عرض ومناقشة توفيق أبو بكر، البيان الإماراتية ، أبو ظبي، ص ص 3 - 32.

بيتر، د. (شتاء، 2003): "الصهيونية والتاريخ ، هل حقاً بيني مورس مؤرخ جديد" ، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، العدد 9، رام الله، ص ص 115 - 121.

الجبرتي، ا. (يونيو، 1973): "رسالة خاصة من الأرض المحتلة، مأساة قرى اللطرون الثلاث في ذكراها السادسة"، شؤون فلسطينية، ع. 22، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت، ص ص 178 - 182

جريس، ص. (مارس، 1990): "مخاطر التهجير اليهودي" ، شؤون فلسطينية ، العدد 204، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت، ص ص 3 - 12

حداد، ي. (أغسطس، 1990): "التماثل والتعاون بين الصهيونية والنازية" ، شؤون فلسطينية، العدد 209، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت، ص ص 54 - 77 .

الدجاني، ه. (يوليو، 1980): "التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي" ، شؤون فلسطينية، العدد 104، بيروت، ص ص 32 - 40.

دواتي، أ. (شتاء وربيع، 1999): "ديمقراطية الوحدة وديمقراطية الأعراق رؤية مقارنة للعرب الإسرائيليين"، شؤون إسرائيلية، المجلد 5، عدد 2 و3، القدس، ص ص 2- 22.

الشامي، ع. (ابريل، 2000): "سياسة الاستيطان والإبعاد الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في ظل إحكام القانون الدولي"، القانون والقضاء، وزارة العدل الفلسطينية، غزة. ص ص 109- 127.

شبير، ع. (نوفمبر، 2004): "الإبعاد، آفاق قانونية"، الجمعية الفلسطينية للعلوم القانونية، العدد 11، غزة. ص ص 35- 71.

شُرَّاب، ن. (ربيع، 2003): "دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية في إسرائيل"، قضايا إسرائيلية، العدد 10، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله. ص ص 42- 59.

شعبان، ف. (كانون الأول، 1996): "اللاجئون في المشاريع الإسرائيلية بعد العام 1967"، ع106، صامد، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت. ص ص 199 - 214.

شلحت، أ. (صيف، 2001): "منهاج التعليم الإسرائيلي مازال السلام خارج حدود المدرسة"، قضايا إسرائيلية، مدار، عدد 3، رام الله. ص ص 70- 78.

محارب، ع. (نوفمبر، 1971): المناطق المحتلة، شؤون فلسطينية، العدد 5، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت. ص ص 227- 234.

غانم، أ. (شتاء، 1997): "حدود السياسة البرلمانية، الأقلية العربية في إسرائيل"، وانتخابات 1992 و 1996، شؤون إسرائيل، المجلد 4، العدد 2، القدس. ص ص 2- 38.

كيالي، م. (حزيران، 1991): "التصورات والمشاريع الإسرائيلية حول قطاع غزة منذ حزيران حتى الانتفاضة، صامد الاقتصادي، العدد 84، مؤسسة صامد، م.ت.ف، بيروت. ص ص 47 - 58.

المسيري، ع. (يوليو، 1973): "شاؤول تشرنخوفسكي بين التمرد والاستسلام"، شؤون فلسطينية، العدد 23، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت. ص ص 85- 95.

مركز التخطيط، (يناير - يونيو، 2003): "نص مسودة خارطة الطريق الأمريكية"، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9 و 10، غزة. ص ص 282 - 287.

مكرم، ي. (يناير، 1979): "المشروعات الإسرائيلية لتوطين اللاجئين 1967 - 1978"، شؤون فلسطينية، عدد 86، مركز أبحاث م.ت.ف، بيروت. ص ص 105 - 126

منصور، ج. (صيف وخريف، 2003): "منفذ الأرض" وداعية الترانسفير للفلسطينيين قراءة خاطفة في يوميات ومذكرات يوسف فايتس"، قضايا إسرائيلية، العدد 11-12، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله. ص ص 159 - 167.

ياهف، د. (صيف وخريف، 2003): "مائة وعشرون عاما من الصراع الصهيوني الفلسطيني: الأرض، الترانسفير، طهارة السلاح"، ترجمة سعيد عياش، قضايا إسرائيلية، عدد 11 و 12، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله. ص ص 5 - 33.

#### • ثالثاً: الموسوعات

الخالدي، و. (1997): *كي لا ننسى*، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969، (1970): منشورات الدراسات الفلسطينية، بيروت.

المسيري، ع. (1999): *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، الجزء 1، دار الشروق، القاهرة.

الموسوعة الفلسطينية، (1984): مجلد 3، الطبعة 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق.

#### • رابعاً: الصحف باللغة العربية

عبد الرحمن، ا. (1997، 20 ابريل): إنها أرقام سخيفة، الأيام، ع 474، القدس، ص 11.

دراوشة، ع. (1997، 30 مايو): بعد رفض شارون تسليم المساجد المهجورة للمسلمين، الأيام، العدد

514، القدس، ص 12.

ميلمان، ي. (1997، 21 أبريل): اللاجئين الفلسطينيين وموقف حكومة بن غوريون، أجزاء من محاضر سرية تنشر لأول مرة، القدس، العدد 9931، القدس، ص 16.

#### • خامساً: التقارير

سلطاني، ن. (2003): مواطنون بلا مواطنة، إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2000-2002، تقرير "مدى الكرمل" السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

سلطاني، ن. (2004): إسرائيل والأقلية العربية، تقرير "مدى الكرمل" السنوي للرصد السياسي، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

عوض، ب.، هبل، ل. (شباط 2003): الفلسطينيين المهجرون في الداخل، الحماية الدولية والحلول الدائمة، ورقة عمل رقم (9)، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "بديل"، بيت لحم.

منظمة بتسليم، (سبتمبر 1998): *הטרנספור השקט נמשך*، الترانسفير الهادئ متواصل، سحب هويات الإقامة والحقوق الاجتماعية من سكان القدس الشرقية ، تقرير منظمة "بتسليم" مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ترجمة الباحث، القدس.

منظمة بتسليم، (يوليو 1993): *גרוש הפלסטינים משטחים*، إبعاد الفلسطينيين من المناطق والإبعاد الجماعي في ديسمبر 1992، تقرير منظمة "بتسليم" مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ترجمة الباحث، القدس.

#### • سادساً : الرسائل الجامعية

البطش، ج. (2002): الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية، غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة).

شبير، ع.(2003): القواعد المنظمة للإبعاد في القانون الدولي ، دراسة حالة، التطبيق الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، جامعة جوبا، السودان.(رسالة دكتوراه غير منشورة).

شريتج، ف. (2005): الصهيونية المسيحية، دراسة تحليلية، الجامعة الإسلامية، غزة.

غوانمة، ن.(2002): حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، الجامعة الأردنية، الأردن.

المدهون، م.(2005): الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المقترحة لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1948 - 1977م، الجامعة الإسلامية، غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة).

#### • سابعاً: المؤتمرات

أبو سعد، م.(1991): الهجرة وعنصرية القوانين الإسرائيلية، في: ندوة عمان 1991، الهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني، المجلس القومي للثقافة العربية، ط1، عمان. ص ص77-84.

الأستاذ، م.(أكتوبر - نوفمبر، 2007): حق العودة في مناهج التعليم الجامعي، في: المؤتمر الفكري والسياسي الثاني لتعزيز ثقافة حق العودة في المناهج الدراسية والأدب والإعلام، التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة.

السهلي، ن.(مايو 2006): النكبة والتحول الديمغرافي الفلسطيني (1948-2005)، في: ناهض زقوت (محرر)، المؤتمر الفكري والسياسي الأول للدفاع عن حق العودة، 12-14 مايو 2006، غزة. ص ص 434-446.

صافي، خ.(مايو 2006): مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين ، في: ناهض زقوت (محرر)، المؤتمر الفكري والسياسي الأول للدفاع عن حق العودة، 12-14 مايو 2006، غزة، ص ص 109-142.

قراقع، ع.(أكتوبر نوفمبر، 2007): حق العودة في المناهج التعليمية الإسرائيلية ، في: المؤتمر الفكري والسياسي الثاني لتعزيز ثقافة حق العودة في المناهج الدراسية والأدب والإعلام، التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، غزة.

محي الدين، ص. (1991): الجذور والأسباب العربية لهجرة اليهود السوفيت ، في: ندوة عمان 1991، الهجرة اليهودية والمشروع الصهيوني، المجلس القومي للثقافة العربية، الطبعة الأولى، عمان. ص ص 56 - 77

#### • ثامناً: مواقع الانترنت العربية

أبو ستة، س. (2006): إسرائيل أول من استعمل الحرب الجرثومية في فلسطين واكبر خازن لها ، موقع د. سلمان أبو ستة. لندن.  
([http://www.plands.org/arabic\\_article/1.htm](http://www.plands.org/arabic_article/1.htm), 3.11.2007)

أبو ستة، س. (مايو 2007) : التوطين: تكريس التنظيف العرقي، موقع د. سلمان أبو ستة، لندن.  
([http://www.plands.org/arabic\\_article/tawteen.htm](http://www.plands.org/arabic_article/tawteen.htm), 2.11.2007)

أرناؤوط، ع. (27 نوفمبر 2005): تقرير أوروبي تأجل نشره حول القدس ، شبكة الانترنت للإعلام العربي (أمين)، دمشق.  
(<http://www.amin.org/news/unecat/nov/nov27-0.html>, 2.11.2007)

أمين، م. (فبراير، 1984): مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، عالم المعرفة، الكويت، في : أ. شريح (معدة) قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية (ص ص 24-25). موقع الحزب السوري القومي الاجتماعي.  
( <http://www.ssnp.net/main/modules.php>, 3.5.2007)

أيالون، ب. (أيار 2003): الخطة الإقليمية للسلام، موقع الطريق السليم للسلام، فلسطين.  
(<http://www.therightroadtopeace.com/Arab/DefaultArab.html>, 10.3.2008)

الباش، ح. (2005): التربية الصهيونية من عنصرية التوراة إلى دموية الاحتلال ، موقع ديوان العرب.  
,<http://www.diwanalarab.com/spip.php?article>(24.9.2007)

بعباع، خ. (2006): الدولة الفلسطينية المستقلة 1948. 2000، رؤية، ع 29، موقع الهيئة العامة للاستعلامات.  
(<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/5/page3>, 25.9.2007)

بندر، إ.، برومر، ي. (صيف 2005): في الطريق إلى سنة 2048، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع63، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.  
(<http://www.palestine-studies.org/final/ar/journals/abstract.php>, 11.9.2007)

بورغ، ا. (2007) : بورغ في كتابه الجديد: تعريف إسرائيل كدولة يهودية سيكون مفتاح نهايتها، ومن غير الممكن أن تكون ديمقراطية، موقع عرب 48، فلسطين.  
(<http://www.arabs48.com/display.x>, 2.11.2007)

تزايد عدد الفلسطينيين، (10 يونيو 2006) : موقع عرب 48، فلسطين.  
(<http://www.arabs48.com/print.x?cid=11&id=37924>, 24.9.2007)

الجبوري، ع. (2007): الانتقام أحد أركان أدب الحرب العربي، موقع ديوان العرب.  
(<http://www.diwanalarab.com/spip.php?article9951>, 23.9.2007)

الجلبي، م. (3 مارس 2004): المسألة الفلسطينية عودة إلى التطهير العرقي ، مركز بديل، لندن.  
(<http://www.badil.org/arabic-Web/e-library/halabi.htm>, 25.9.2007)

حمدان، هاشم (2005): تسجيلات أراضي الغائبين محفوظة في ملفات الأمم المتحدة ، موقع المشهد الإسرائيلي، فلسطين.  
(<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle>, 26.6.2007)

حمدان، هاشم (2005): سياسة الاستيطان وتهويد المكان في النقب، موقع المشهد الإسرائيلي، فلسطين.  
(<http://almash-had.madarcenter.org/viewarticle.asp>, 30.7.2007)

خليل، م. (2003): الصهيونية اليهودية و"إسرائيل، الصهيونية المسيحية هي التي صنعت، موقع المجتمع.  
(<http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp>, 2.11.2007)

السنترسي ، ع. (2006): حول اللاجئين خلفا للمفاوضات ، موقع دنيا الوطن، غزة.  
(<http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=64594>, 20.3.2008)

شلت، أ. (2006): نزعات فكرية وراء الطروحات السياسية، موقع المشهد الإسرائيلي،  
(<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp>, 29.7.2007)

عدوان، ب.(2005): التمييز ضد فلسطيني 1948 مرحلة جديدة للعنصرية الإسرائيلية، موقع الوطن، فلسطين.

(<http://www.alwatan.com.sa/daily/2005-06-18/writers/writers04.htm>, 25.6.2007)

عواودة، و.(2004): حزب إسرائيلي جديد بقيادة أفغدور ليرمان يقترح تقسيما جديدا لفلسطين التاريخية، موقع المشهد السياسي، فلسطين.

(<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp>, 24.6.2007)

كيمرلينغ، ب.(2006): ليغرب العرب عن وجوهنا ، موقع المشهد الإسرائيلي، فلسطين.  
(<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp>, 1.8.2007)

مجدلاني، أ.(2006): حكومة أولمرت - بيرتس ، وأجندة الحل الأحادي الجانب ، موقع فولتير.  
(<http://www.voltairenet.org/article139078.html>, 15.1.2008)

محارب، م.(2005): الصهيونية الترانسفير والأبارتهايد، الحلقة 1، موقع عرب 48، فلسطين.  
(<http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=33246&ar>, 25.6.2007 )

محارب، م.(2006): الصهيونية، الترانسفير والأبارتهايد، الحلقة 5، موقع عرب 48، فلسطين.  
(<http://www.arabs48.com/display.x?cid=19&sid=57&id=34268&ar>, 20.3.2008)

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين (2007): مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة.

([http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/pro\\_refu.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/pro_refu.html), 10.8.2007)

(<http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/refu24.html>, 11.8.2007)

المشهد الإسرائيلي، (2005): أفغدور ليرمان يريد تبادلا سكانيا بدل الانسحاب الكامل ، المشهد الإسرائيلي، فلسطين.  
(<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp>, 12.11.2007)

منظمة بتسليم، (2007): عدد المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، موقع منظمة بتسليم، فلسطين.  
(<http://www.btselem.org/arabic/Deportation/Statistics.asp>, 2.4.2008)

([http://www.btselem.org/hebrew/Deportation/1992\\_Mass\\_Deportation.asp](http://www.btselem.org/hebrew/Deportation/1992_Mass_Deportation.asp), 3.4.2008)



المهجرون اللاجئون في وطنهم والنكبة ، (2007): موقع فلسطينيو 48، فلسطين.  
(<http://www.pls48.com/default.php?name=Bank&artid=16,25.6.2007>)

موقع التواصل، (2007): منشورات وزارة الخارجية الإسرائيلية، فلسطين.  
(<http://www.altawasul.net/MFAAR/this+is+israel/political, 3.5.2007>)

موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (2007): نص قرارات إعلان اتفاقية جنيف الرابعة، جنيف.  
(<http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0.nsf/html/5NSLA, 9.11.2007>)

موقع المجموعة 194، (2007): كلمات الرئيس الأميركي والعاقل الأردني ورئيسي الوزراء الفلسطيني والإسرائيلي في قمة العقبة، فلسطين.  
(<http://www.group194.net/?page=ShowDocuments&TitleId, 9.10.2007>)  
(<http://www.group194.net/?page=ShowDocuments&TitleId=8, 10.1.208>)

موقع الهيئة العامة للاستعلامات، (2006): التوطين، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة.  
([http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/pro\\_Paper3.htm, 22.7.2007](http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/pro_Paper3.htm, 22.7.2007))

موقع ويكيبيديا، (2007): الموسوعة الحرة، فلسطين.  
(<http://ar.wikipedia.org/wiki, 4.5.2007>)

وثيقة جنيف، (2007): موقع الجزيرة نت، الدوحة، قطر.  
(<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8DC6909A-E703-4409-A09C-488B29FB5F59.htm, 18.11.2007>)

#### • تاسعاً: الكتب باللغة العبرية

امطانس، ش. (2004 - أ): **أبنتלה وهدره המיעות הערבי בשוקי העבודה בישראל** بطالة وإقصاء الأقلية العربية في أسواق العمل في إسرائيل ، ترجمة الباحث، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية "مدى الكرمل"، حيفا.

جلعادي، ش. (1999): **ישראל בעשור הראשון ההתישבות החקלאי**، إسرائيل في العقد الأول، الاستيطان الزراعي، ترجمة الباحث، الجامعة المفتوحة، تل أبيب.

حيدر، ع.(1991): **الاعتراف بالعرب في خدمة الدولة،** ترجمة الباحث، تقرير لجنة "سيكوي" فرصة مساواة ودمج المواطنين العرب في إسرائيل 2000-2001، القدس.

حيدر، ع.(1993): **مكشולים בפני ביטוח כלכלי במגזר הערבי،** عقبات تواجه التطور الاقتصادي في الوسط العربي، ترجمة الباحث، المركز العربي اليهودي للتطور الاقتصادي، رعانا، فلسطين.

دانين، ع.(1987): **ציוני בכל תנאי، صهيوني في كل الظروف** ، الجزء الأول، ترجمة الباحث، كيدوم للنشر، القدس.

روبنشتاين، أ. (1985): **המשפט הקונסטитуיוני של מדינת ישראל،** القانون الدستوري لدولة إسرائيل، الطبعة الثالثة، ترجمة الباحث، شوكن، تل أبيب.

روبنشتاين، د.(2001): **ערפאת "عرفات"**، ترجمة الباحث، زمורה بيتان للنشر، اللد.

عبر، أ. (1992): **החשיבה האסטרטגית של ישראל אחרי 1973،** التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي بعد 1973، في: ب. نويبرغر (معد). **מלחמות והסדרים،** حروب وتسويات، ترجمة الباحث، (ص ص 259-277) منشورات الجامعة العبرية المفتوحة، تل أبيب.

كوهين، ي.(1962): **המפתח בידי הערבים،** المفتاح بيد العرب، أخياساف للنشر، ترجمة الباحث، القدس.

لنير، ت. (1992): **היעדים המדיניים והמטרות והצביאות במלחמות ישראל،** الغايات السياسية، والأهداف العسكرية في حروب إسرائيل ، في: ب. نويبرغر (معد). **מלחמות והסדרים،** حروب وتسويات، ترجمة الباحث، (ص ص 11-43) منشورات الجامعة المفتوحة، تل أبيب.

لوستيك، أ.(1985): **הערבים כמדינה יהודית العرب في الدولة اليهودية** ، دار مفراس للنشر، ترجمة الباحث، حيفا.

نويبرغر، ب.(1992): **מלחמות והסדרים،** حروب وتسويات، ترجمة الباحث، منشورات الجامعة العبرية المفتوحة، تل أبيب.

• **عاشراً: مواقع الانترنت العبرية**

بار ايلي، أ. (19 نوفمبر 2007): **עיר הבה"אדים، مدينة هباهديم، موقع هارتس، ترجمة الباحث، القدس.** (<http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/925560.html>, 19.11.2007)

برشوفسكي، ع. (13 مارس 2007): **הבעיה הדימוגרפית، المشكلة الديمغرافية، زيادة عدد الأتفس في العائلة، موقع ידיעות نت، ترجمة الباحث، فلسطين.** (<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3375898,00.html>, 13.3.2007)

**الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية 31، (2006، 28 ابريل): كويي היסוד לממשלת ישראל 31، موقع الكنيست، فلسطين.** (<http://www.knesset.gov.il/docs/heb/kaveiyesod2006.htm>, 20.3.2008)

**الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية 29، (2001، 6 مارس): كويي היסוד לממשלת ישראל 29، موقع الكنيست، فلسطين.** (<http://www.knesset.gov.il/docs/heb/kaveiyesod2001.htm>, 20.3.2008 )  
فيرلمان أ. (2003): **הטרנספר הפטרון הטוב ביותר، الترانسفير أفضل الحلول، موقع ארץ הצבי، موقع الأرض الروعة (إسرائيل)، ترجمة الباحث، فلسطين.** ([http://www.faz.co.il/story\\_1799](http://www.faz.co.il/story_1799), 1.7.2007 )

منظمة بتسليم، (2007): **عدد المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة ، موقع منظمة بتسليم، فلسطين.** (<http://www.btselem.org/arabic/Deportation/Statistics.asp>, 2.4.2008)

موقع رئيس الوزراء، (2005): **נאום ראש הממשלה בסכנות היהודית، خطاب رئيس الوزراء في الوكالة اليهودية، ترجمة الباحث، فلسطين.** (<http://www.pmo.gov.il/PMO/Archive/Speeches/2005/06/speech2806.htm>, 21.3.2008)

**موقع الكنيست الإسرائيلي، (2007): ארכיון، الأرشيف، اتفاقيات سلمية، القدس .** ([http://www.knesset.gov.il/about\\_site/arb/yor\\_intro.htm](http://www.knesset.gov.il/about_site/arb/yor_intro.htm), 3.10.2007)  
(<http://www.knesset.gov.il/docs/heb/kaveiyesod2006.htm>, 20.10.2007)  
(<http://www.knesset.gov.il/lexicon/heb/cindex.htm>, 3.09.2007)  
(<http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm>, 2.3.2008)

موقع منتدى تسبي **לבי העברי**، (2007): **הטרנספר** الترانسفير، ترجمة الباحث، فلسطين.  
([http://www.faz.co.il/story\\_179,02.11.2007](http://www.faz.co.il/story_179,02.11.2007))

موقع مؤتمر هرتسليا، (2003): **נאום ראש הממשלה שרון خطاب أرئيل شارون** ، ترجمة الباحث، فلسطين.  
([http://www.herzliyaconference.org/Articles/Article.asp?ArticleID\\_12.1.2008](http://www.herzliyaconference.org/Articles/Article.asp?ArticleID_12.1.2008))

موقع مؤتمر هرتسليا، (2005): **נאום גיורה אילנד خطاب غيورا ايلاند** ، ترجمة الباحث، فلسطين.  
(<http://www.herzliyaconference.org/Articles/Article.asp?ArticleID=375&CategoryID=57,22.1.2008>)

هوبرمان، ح. (25 ابريل 2007): **תוכנית לוי אשכול خطة اشكول للترانسفير**، موقع المستوطنين القناة لسابعة، ترجمة الباحث، القدس.  
(<http://www.inn.co.il/sendmail.aspx?print=print&type=0&item=1617963,3.9.2007>)

## الملاحق

• **الجدول (1.3):** (إعداد الباحث) يوضح العدد الحالي والمتوقع اليهود في العالم كله

**جدول 1.3:** عدد اليهود في إسرائيل وخارجها

بالمليون (ديلا برغولا، 1990)

العدد الكلي	خارج إسرائيل	في إسرائيل	
11	10.435	0.565	عدد اليهود في 1945
12.963	8.628	4.335	عدد اليهود في 1993
13.08	7.78	5.3	عدد اليهود في 2006*
13.8 – 12.8	7.8 – 6.3	6.8-5.6	عدد اليهود في 2020 سيتراوح بين

\* عدد اليهود في العام 2006 وفق ما نشرته دائرة الإحصائيات الإسرائيلية المركزية.

- الجدول (2.3): (إعداد الباحث) يوضح عدد الأطفال المتوقع للمرأة اليهودية

جدول 2.3: يبين معدل الخصوبة اليهودية الشامل

(عدد الأطفال المتوقع للمرأة اليهودية الواحدة في الظروف القائمة) (ديلا برغولا، 1990)

إسرائيل	خارج إسرائيل	العام
2.6	1.6	1993
2.6	1.6	2020

- الجدول (3.3) : (إعداد الباحث) يوضح عدد الأطفال المتوقع للمرأة الفلسطينية

جدول 3.3 : عدد الأطفال المتوقع للمرأة الفلسطينية (السهلي، 2006)

عدد الأطفال المتوقع للمرأة الفلسطينية الواحدة	العام
6	حتى العام 1975
4.5	2005-1990
*4.6	2004*

\* حسب ما جاء في (تزايد عدد الفلسطينيين، 10 يونيو 2006)

- الجدول (4.3): يبين تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العام 1948

جدول 4.3: يوضح جهة التقدير وتقديرها لتعدد اللاجئين لعام 1948 (هيئة الاستعلامات، 2006)

م	تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 حسب الجهات / المصادر المختصة
1	الأمم المتحدة 750.000
2	لجنة التوفيق 766.000
3	الخارجية البريطانية 670.000

914.221	وكالة الغوث الدولية " الأثروا "	4
604.000	تقدير إسرائيلي - موشيه أفرت	5
520.000	الملفات الإسرائيلية	6
940.000	التقديرات العربية	7
تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 حسب الباحثين والدارسين		م
804.747	د. سليمان أبو ستة	1
770.000	جانيت أبو لغد	2
744.150	وليد الخالدي	3
800.000	محمد سعيد	4
726.000	د. رمضان بابادجي	5
1.200.387	ناهض زقوت	6
810.000	ايليا زريق	7
1.000.000	عودة شحادة	8
750.000	سهيل الناطور	9
850.000	د. شريف كناعنة	10
960.000	د. هنري كتن	11

• **الجدول 1.5 : يبين أعداد الفلسطينيين التي أبعدهم سلطات الاحتلال**

الجدول 1.5 : يبين أعداد الفلسطينيين التي أبعدهم سلطات الاحتلال (منظمة بتسليم، يوليو 1993)

عدد المبعدين	العام
6	1967
22	1968
37	1969
785	1973-1970
96	1974
40	1975
3	1976
0	1977
0	1978
1	1979
3	1980

0	1981
0	1982
0	1983
1	1984
29	1985
10	1986
8	1987
32	1988
26	1989
0	1990
8	1991
415	1992

• **الجدول 1.6:** يوضح الفرق في معطيات معيشية هامة بين الوسطين اليهودي

والفلسطيني في إسرائيل

**جدول رقم 1.6 :** يوضح الفرق في معطيات معيشية هامة بين

الوسطين (جريس، 2005)

الوسط اليهودي	الأقلية الفلسطينية في إسرائيل	وجه المقارنة
17 ألف دولار	\$7800	دخل الفرد
%8.8	%13.5	نسبة البطالة
%15.5	%54	العائلات تحت خط الفقر
2640 شيكل للفرد	450 شيكل للفرد	التمويل الحكومي للسلطات المحلية
%58	%43	نسبة المشاركة في العمل

• الجدول 2.6: عدد المرشحين من الضفة الغربية إلى غزة

الجدول 2.6: عدد المرشحين من الضفة الغربية إلى غزة (موقع بتسليم، 2008)

عدد المرشحين	العام
15	2002
14	2003
3	2004